

قضية

د. سعد الدين إبراهيم

في الصحافة

مطبعة
الشؤون الثقافية

قضية

د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة
المجلد الثالث

إعداد

مركز ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠ هـ: ١٤٢٠

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	القائمة/المصدر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
سعد وشركاه.. تاجر وترزى	صلاح قبضايا	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	١
ابن خلدون بشكل غير رسمي		اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٢
ابن خلدون وحكاية المليون جنيه		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٣
ابحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تضمنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر	حسين عبد القادر	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٧
اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الأطلسي	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٨
الذين انقلبوا على سعد	أحمد عبد الحفيظ	العربي	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٠
حبس ٣ متهمين جدد.. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١١
لقاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٢
تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٤
الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٦
المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة	السيد ولد أبياء	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٧
واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية		الوفد	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٩
دفاعا عن "المجتمع الأهلي"	رضا هلال	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٠
حكاية سعد الدين إبراهيم مع "حلف الناتو"!!	محمود بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٢
حبس سعد الدين إبراهيم ١٠ علاقة له بحقوق الإنسان		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٣
سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز	زهير العربي	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٤
استمرار التحقيقات في قضية خلدون النيابة	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٥
اليوم.. النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية	عادل السروجي	الأهرام المسائي	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٦
سقوط موظفة بمركز شباب إمبابة في فخ ابن خلدون	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٧
الكنز الذي عثر عليه سعد الدين إبراهيم في إمبابة	حسن الزوام	الميدان	٢٠٠٠/٠٧/١٨	٢٨

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
٣٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأخبار	خديجة عفيفي	تجديد حبس منسق المشروع بالمركز
٣٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	عقيدتي	محمد الأبنودي	نشاط مراكز الأبحاث والدراسات بين المسموح به.. والخيانة
٤٠	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	محيى الدين اللاتقاني	الشخص والفكرة
٤٢	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	علي إبراهيم	قضايا مصرية
٤٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون
٤٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الجمهورية	جمال عقل	تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوما
٤٥	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأهرام - المسائي	عادل السروجي	تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون
٤٦	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
٤٧	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الوفد	سعيد النجار	تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم
٥٠	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي		ضد التيار
٥١	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي	ثروت شلبي	سعد الدين إبراهيم يدلي بأقواله أمام النيابة ..
٥٢	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الحياة	محمد الرميحي	العالم يتجاوز حساسية الكلمات... لكن العولمة لها أظفار!
٥٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الحياة	محمد صلاح	إبراهيم: اعتقال سياسي وسارد في الوقت المناسب
٥٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الوفد	رفعت سيد أحمد	المسكوت عنه.. في قضية سعد الدين إبراهيم
٥٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الشرق الأوسط		زوجة سعد الدين إبراهيم: لم نطلب تدخل السفارة الأميركية
٦٠	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الأخبار	خديجة عفيفي	في قضية مركز ابن خلدون: ارتفاع عدد المتهمين إلى ١٥ وحبس متهمين جدد
٦١	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الشرق الأوسط	نجوى عبد العزيز	قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق
٦٢	٢٠٠٠/٠٧/٢١	روز اليوسف	عبدالله إمام	حتى لا يقبض ابن خلدون.. بالدولار
٦٤	٢٠٠٠/٠٧/٢١	المساء	جمال عقل	حبس متهمين زورا ٥ آلاف بطاقة انتخابية في قنا
٦٥	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الوفد		حبس متهمين جديدين في قضية ابن خلدون
٦٦	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الحياة		علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غدا في إطار قضية مركز ابن خلدون

ميريت للنشر والمعلومات

قضية حد. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	الشاتيه/المعبر	العنوان
٦٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	أخبار اليوم		نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفين لفحص حسابات مركز ابن خلدون
٦٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأهرام العربي	عامر سلطان	القضاء للمصري نزيه ويدرس أدلة اتهام "سعد الدين إبراهيم"
٧٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأخبار		نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين
٧٥	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأهرام العربي		مؤسسة فورد على اتصال بالخارجية الأمريكية لمتابعة تطورات القضية
٧٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الشرق الأوسط		النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكتابه في إطار قضية ابن خلدون
٧٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الأخبار	خديجة عفيفي	النيابة تقرر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم "أنخل شريك وشارك"
٧٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الوفد	نجوى عبد العزيز	إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات في قضية "ابن خلدون"
٧٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الحياة	محمد صلاح	القاهرة: اتهام على سالم بـ "الإضرار بمصالح مصر"
٨١	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	المساء	خالد السكران	لا أعرف أى شئ عن "ابن خلدون"!
٨٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الأهرام المسائي	عادل السروجي	إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم "أنخل شريك وشارك"
٨٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	المساء	إبراهيم العزب	إخلاء سبيل على سالم ومخرج الفيلم المشبوه
٨٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	الشرق الأوسط	فهمي هويدى	دفاع عن المواطن... لا الدكتور
٨٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	الشرق الأوسط		على سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون
٨٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	عقيدتي	موسى حال	يشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد.. العام القادم
٩٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الميدان	حسن الزوام	أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز ابن خلدون قناة سرية للاتصالات
٩٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الميدان	حسن الزوام	كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟
٩٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأخبار	خديجة عفيفي	تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون
٩٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الحياة		اتجاه إلى تمديد اعتقال إبراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	القائبة/المحرر	العنوان
٩٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الجمهورية		تجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
١٠٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون
١٠١	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأهرام المسماني	عادل السروجي	استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف
١٠٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأحرار		تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون
١٠٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	أحمد إسماعيل	هذا المتقف لا يقطن هنا!
١٠٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	فريدة النقاش	قضية المناقشة
١٠٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد	رفعت سيد أحمد	لماذا لا تتشأن وزارة لحقوق الإنسان؟
١١٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الأخبار		حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين
١١٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم
١١٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد		حبس مساعد شرطة في قضية ابن خلدون
١١٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الجمهورية		للمرة الثانية
١١٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الحياة		مصر: النفاق عن إبراهيم ينفي الصفات الجرمية للتهامات
١١٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٢٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الشرق الأوسط		نيابة أمن الدولة في مصر تمدد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم
١٢١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأهرام		تجديد حبس سعد الدين إبراهيم مركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	المصور	حمدي رزق	١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومي المصري
١٣١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأخبار		تجديد حبس د. سعد إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون
١٣٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الحياة	محمد صلاح	مصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم
١٣٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الشرق الأوسط		مصر: محامى ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعب الأدلة
١٣٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الأخبار	عبد الوهاب داود	على سالم عاد من إسرائيل ليُتهم الجميع!

ميريت النشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	الطائفة/المصدر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
مفاجآت مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجته د. سعد الدين إبراهيم	عادل السروجي	الأهرام - المسائي	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٣٩
مصر: إبراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٠
طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه	خديجي عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٢
٣ مليارات دولار تمويل اجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!	عثمان أمين	العربي	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٣
سعد الدين إبراهيم يخرج عن صمت من محبسه		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٤
مشادة		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	١٤٥
هل هناك علاقة بين هروب "سميحة فريد" وقضية "ابن خلدون"؟	زهير العربي	الاسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٤٦
للدعوة لـ "جلب" مستشار محايد" للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!	محمد أبو النور	الاسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٤٧
من حصيلة البطاقات المزورة.. أودعت ١٤٥ ألف جنيه	أحمد أبو صالح	الاسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٠
القاهرة أبلغت واشنطن رسميا رفضها للتدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون	أحمد أبو صالح	الاسبوع	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٤
تجديد حبس خالد فياض وتامر التدخل الأمريكي مرفوض	إبراهيم أبو كيلة	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/٣١	١٥٥
على سالم يتهم صحفيا بالميدان بالجاسوسية الموساد الإسرائيلي	محمود الشناوي	الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٥٦
لا وزن لسعد إبراهيم لدى أمريكا		الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٥٩
لم يحدث أى تدخل أمريكي في قضية سعد الدين إبراهيم	وحيد رافت	الميدان	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٠
المتهمة الثانية في قضية ابن خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريبا		الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٣
مصر: سعد الدين إبراهيم سيحاكم وفقا لقانون الطوارئ	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٨/٠١	١٦٤

ميريتة للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
١٦٥	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الحياة	حازم محمد	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتهم الحكومة بالسعي إلى تفويض مؤسسات المجتمع المدني اليوم.. النظر في تجديد حبس المحامي حماد
١٦٦	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الأخبار		تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
١٦٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأخبار		إخلاء سبيل أمين
١٦٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الوفد		محاكمة سعد الدين إبراهيم خلال أيام
١٦٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأهالي	ثروت شلبى	مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون
١٧٠	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	الحياة	محمد صلاح	النيابة تنهى تحقيقاتها
١٧٢	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	أخبار اليوم	خديجة صفينى	تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط فى قضية ابن خلدون
١٧٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الوفد	لجوى عبد العزيز	القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة
١٧٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	محمد صلاح	مصور متقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة
١٧٥	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	دلال البزرى	توجيه تهمة التخابر والرشوة
١٧٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الوفد		مصر: إبراهيم جاسوس أميركى
١٧٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: اتهام إبراهيم بالتخابر مع أميركا
١٨١	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ "التخابر"
١٨٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الشرق الأوسط	أشرف الفقى	أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط المسفير الأمريكى للإفراج عنه!
١٨٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	السيد جمال الدين	اعتقال سعد الدين إبراهيم
١٨٦	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع		تتوربون مزيفون يتعاطفون مع (سعد الدين)
١٨٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	رفعت سيد أحمد	
نهاية الفهرس				

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٥١٥٠٠٠ (٢٠١)
E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

سعد وشركاه.. تاجر وترزى

تاحت تفاصيل ما ينشر عن مركز ابن خلدون - صاحبه ومديره المسئول الدكتور سعد الدين إبراهيم - أطل الله عمره، وقبول أن للكور يملك دكاكين ومحلات للأبحاث والدراسات ويستأجر في ذلك باحثين وفارسين يقومون بتفصيل المطلوب حسب الناس ولديه كل أنواع الآلة التي تناسب المطلوب، ويضع على أبحاثه ودراساته الماركة المناسبة وتاريخ الصنع معه تاريخ الصلابة وسائر العلامات التجارية التي يتطلع إليها الآريون.

وقد رت أن تكون أحد زبائنه، وأن أكلفه بأجراء أبحاث ودراسات لم يسبق له أن أجراها، رغم أنها من النوع الذي اعتاد عليه لكنني اشترط تجنب «شركاه» وأصر على عدم تغليب الاحتمالات أو البيانات، لأنني اختلف عن الآريين الذين يتعاملون مع دكاكين والدراسات والأبحاث المكونة - والتي سيقع له مقابلها ملايين وملايين - تتخطى بالآلاف والعمميات والتميز المرفى والمضرس وفي أمور اعتاد عليها وتضمنتها نشرات الدعاية التي كان يروج بها لأوراقه ويضع مقابلها بالفيديو والتدوين وموجب هذه التطوير كانت الدكتور سعد الدين إبراهيم والتابعة في ابن خلدون بأجراء دراسة عن الآليات في إسرائيل، والفرقة المصرية والعربية هناك. وفي أن يمكن على تحديد نوع المادة التي يعاملون بها «الإنشاز»، من الأصول العربية وما يعنيه «السفاري» من أبناء الشرقيين، وكيف تتعامل السلطات الإسرائيلية وأصحاب التلفز وهم جميعا من «الإنشاز» مع الآلية المسيحية ومع المسلمين الذين هم أصحاب الأرض الفلسطينية.

وتريد دراسة عن المهاجرين الذين جاءوا من اليمن ومن أفريقيا وخمسمات لهم إسرائيل مناطق معينة، واعتبرتهم بشرًا من الفرقة الثالثة.

وأرى أن تشمل دراسة سعد الدين إبراهيم وتابعة لائل والخل اليهودية التي تعتبر غير اليهودية أسماء، ليس له مال ولا عرض، تستوجب معه دون سبب أو دفع، سوى أنه من الأميين. وعلى أثناع ورجل ابن خلدون أن يوافقوا بدراسة وأحتمالات - حقيقتية وإقناعية - عن الطوائف اليهودية في إسرائيل والمالغ عددها ١٧٠ طائفة وثلث وكيف يتعامل أبناء تلك الطائفة مع الأميين والسفاريين والمسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين وغيرهم وأكر ضرورة أن تأتي هذه الدراسات بصورة واقعية حقيقية وليس على طريقة دراسات «ابن خلدون» عن أبناء الدولة من المصريين.

وعندما تصالني لدراسة سعد الدين إبراهيم عن الفيلق والفريق والآليات اليهودية والمسيحية والمصرية في إسرائيل فأنني سيقع له الفيلق كمالا والملايين، لأنه اعتاد أن يلجس بالملايين بشرط عدم التزوير أو التزوير في الاستطلاع أو تغليب القسوس والاحتمالات وقد أعددت بالفعل للملايين الطائفة ثم لا سيغفها عنها الدكتور سعد وشركاه.. تاجر وترزى - ولكنهما ملايين بالبيانات الإحصائية أو القبلية أو التركية لأن ليس بين أيدينا ملايين دولارية

• صلاح قبضايا



توفيق وسيدا ودانيدا والمعونة الأمريكية أهم الجهات التي تموله

ابن خلدون وحكاية

المليون جنيه

سعد الدين ابراهيم يعترف: نحصل على
٢٠٠ ألف دولار سنويا والحكومة

تحصل على ٢ مليار

د. أحمد صبحي منصور
أعلن انفصالي عن مركز
ابن خلدون وموتفى
من سعد الدين معروف
فمورجل محترم

٥٨٨

١٤

١٤

١٤

١٤

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

رئيس الوزراء الأسبق يراجع خطة المركز الوطنية للأجهزة الأمنية والأمن

تواصل النيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع دسند الدين
ابراهيم رئيس مجلس إدارة المركز الذي خلد من المخابرات
الامنية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من حيث
بطون مصر وصرح ان المركز ليس له دور في الامن ولا في
الخدمات الامنية للمعلومات بل هو من الخدمات الامنية
سعد الدين ابراهيم رئيسه اكد ان المركز كان في السابق
وانه يعمل على تحقيق من مميزات وخدمات جديدة وهذا
التمويل يجمع لاشراف الحكومة والقطاع الخاص والقطاع
السياسي وان المركز صمد المراكز خاضعة لسلطة الدولة
الاسبق يوافق ويراجع حسابات المركز بصرفه محدد وان
المركز يدفع ضرائب تصل الى ٢٠ ألف جنيه سنويا.

وبالافرام فان المركز يحصل على ٢٠٠ ألف دولار في حوالي
مليون جنيه سنويا.. وفي السنوات القادمة تتناقص قسمة
التمويل الاجنبي لمركز الحق خلاد كاحد الاتهامات التي
تتعلق فيها النيابة العامة مع دسند الدين ابراهيم
وميلها من حيثيات التفتيشات الامنية التي تجري حاليا
فان المتابعين نشاط الحق خلاد ونشاطه حقن الانسان
رغم خلاف بعضهم مع دسند الدين ابراهيم اجمعوا على ان
قضية التمويل الاجنبي تشتت مناها.. لان المركز يعلق عن
الجهات المالحة، وإيجاله منشورة ومتاحة للجميع، ويحرص
سعد الدين على اظهار رسم الجهة المانحة للابحاث حتى لا
يتترك مساحة لهواة اختلاق المواقف واسطناع البطولة



تحقيق

أحمد الدسوقي

التشكيك في وطنيتنا لجزء اتنا ننقل تمويلًا محليًا من الخارج بدلًا من الحكومة بقسمها تنقل منحا ومساعدات بلغت حسب تقديرات الأستاذ محمد حسين فيل ١٧ مليار دولار طوال العشرين عامًا الماضية

هل تقارن مركز ابن خلدون بالحكومة المصرية؟

ألا لا تقارن اتنا اتحدد عن الياء فقط نحن نعمل على ممرات مصفورة جدا ونكفي بالكاد لملح

ايضا جارة هذها مصفوة بصر

والحكومة تنقل مليارات المتح والمساعدات على مشروعات قومية لخدمة التنمية

هذه وجهات نظر.. وليس كل ما يقال صحيحا.. وهناك الصندوق الاجتماعي مثلا يحصل سنويا على ٨٠٠ مليون دولار من جهات اجنبية عديدة، وهذه الجهات تمدد طبيعة عمل الصندوق بل ان اعداد الصندوق اللملة تنصهر في تنمية الموارد المالية والعينية والمطلوبة والاجنبية التي يمكن التوصل عليها في إطار برنامج المتح والمساعدات من اجل تنمية واستثمار الموارد البشرية وتمويل المشروعات لخلق فرص عمل للعاملين فهل نحاكم الصندوق بتمهة علي "دول اجنبية" ام ان المتح والمساعدات خلال الحكومة بحرام

لكن المصدر للسؤال بمركز ابن خلدون يتجاهل ان المركز ليس جهة رسمية فضلا عن مخالفة المادة ٢٢٠ من قرار نائب الحاكم العسكري دكمال الجليلي عندما كان رئيسا للوزراء، والمادة تنص بمقيدة الامتثال للشاقة اللؤدية بغرامة لا تقل عن اقل جنيه ولا تزيد ما ا على او وعد به كل من طلب لنفسه او لغيره او لقل او لحد ولو بالغرامة من دولة اجنبية او من احد ممن يعطون لمصلحة متهمنا او اية متهمه اخرى او وعد بشي من ذلك بحصصه ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية. اما المادة ٢٢٠ من نفس القرار فتعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تزيد على سنوات والغرامة لكل مصري اتنا عمد الى الخارج لغير اذ وبيانات او شائعات كاذبة او مغرضة حول الارضاع الدائنية للبلاد وكان من شأن ذلك اخضاع الثقة المالية والبلدية وبيئتنا واعتبارها

اتهامات مطاطة

نفس محترمين نعمل لبحث لها قيمتها يتعرف بها اساتذة الجامعات في مصر وخارجها.

سألتهم لماذا يحصل مركزكم وجهه على مليون جنيه سنويا وهل تعتقد ان تمويل الأبحاث من الخارج امر طبيعي؟

لماذا وجدنا الذين تحصل على تمويل من الخارج لكننا الاشهر في مجال الأبحاث الاجتماعية، والانشاتك الاجنبية تنقل في قدراتنا على تحليل الارضاع بشكل علمي وجاد.

وماذا التمويل من الخارج؟

يسمح.. لاننا لا نجد تمويلًا من الداخل

وبما ان ابحاثكم لاهم المواطن المصري

حرام عليكم.. اذا كانت ابحاثنا كلها عن المواطن المصري فكيف نزع منها لا نهم.

القصد انها قضايا شائكة وسبق حسمها، ومجرد اعانتها الى طائفة البعث تعني محاولة لجر المجتمع الى معاركة وهمية؟

اختلف معك في ان القضايا للشائكة سبق حسمها قضية حقيق

المواظقة لم تصمم بعد.. قاطبته.. لكن التمسك

بمسائل بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات

دعا لا تدخل في دول غريب.

ان القول لك ان الدستور ينص على ان مصر دولة اشتراكية ديمقراطية، فهل في كتابك شيء ما في حكاية الماركس الرسمية التي يهتمون عنها اذا كنت

تقصد قضايا الارباب ومنافع القاطنين

بحقوق الاثنيات والمشاركة في القرارات لانه تلك تعرف صراحة

بأن كل عام وبما في مشاكل.. نحن نعد هذا النهج في التفكير ونعتقد ان الشائكة في المل للزوج من ازمة التفكير المعيق والتقليد، ومن واجباتنا طرح كل الشاكل على مائدة البحث، وبمعا داننا مصلحة مصر

سلطنته مصر باموال اجنبية

لنقل مل ابحاثنا تخدم الناس ام لا.. مل ابحاثنا فيها جهود علمي وبمادني يستحق الاشادة والتقدير ام لا.

ولكن باموال اجنبية.. واظن ان الذي يفتح يستطيع ان يفرض على الطرف المتلقي عنوان البحث وطريقة معالجته وبمعا اهدله؟

هذا الكلام فيه راحة غير مستحقة. والباحثون داخل المركز وخارجهم يطمون ان ابحاثهم تنشر وايست سرية واتقان.. فلا يجوز

وفي مركز ابن خلدون بالنظم بصر الباحثون والوظائف على تنقل ممر ضمنية من حوارات اجراما رئيس المركز لصحة وسجلات مصرية واجنبية تنقل بمسافة التمويل الاجنبي، ومن هذه المصور حوار مع سعد الدين ابراهيم جاء فيه بالتمس نحن نقول ان تمويل المركز يتم منح خارجية من نفس المصادر التي تنقل منها الحكومة المتح السنوية، وكل الفارق ان المركز يتلقى منحا تاهة ومضيلة بالمقارنة بالتمس التي تحصل عليها الحكومة وما تلقاه سنويا لا يزيد على ٢٠٠ الف دولار بينما تحصل الدولة على ٢ مليار دولار سنويا. واتنا اكثر شفافية من الدولة المصرية فليس لدينا محسرات خاصة او مصروفات تمويل وخلافا كما اتنا ننشر كشف حساب لكل مل يحصل على

وعندما سئل سعد الدين ابراهيم عن طبيعة عمل المركز قال اتنا ننشر في سبعة مجلات منها متابع للتعليم والتنمية الاجتماعية وحقوق الاثنيات والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

واكد ان مساهماتنا كلها موجودة ومكتوبة ومسطحة وكل قرش يتم لتفاهة مسجل في دفاتر، والمركز مفتوح للجميع، والساعة بسيطة لكل رماح بحسب له ميزانية معلنة وموجودة، واعتقد ان الاجهزة الرقابية في مصر غير عادية ونزوي عملها بكل كفاءة وقد حدث اكثر من مرة ان غششت هذه الاجهزة في سجلات المركز وانضمت ولا هذا

لكن المركز قد اغلق منذ سنوات.

مواجهة

واعترافا لسعد الدين ابراهيم واضعة ويصعب تأويلها على خلاف حقيقتها فالرسل بدير مركزا للأبحاث الاجتماعية ويتم تمويله من عدة جهات منها الموعة الأمريكية، ومؤسسة نوبل الهولندية، ومؤسسة واندانا المتباركية وسيدا الكندية وليريدور الانانية

داخل مركز ابن خلدون واجهنا احد الباحثين -خلط ما عدم كتابة اسمه نظرا لمساحاتة للزلف حاليا- مع استماده الكامل للاجابة عن أي سؤال مهما كان تقريبا او مبرجا. واتنا لا نملك ثرف السكون او فرصة البحت عن عمارات شيك نخفي حقيقة شكوتنا.. سألته عن تمهة التخابر التي توهمها النهاية للذكور سعد فاروتك.. وبالم صحت ثم انقل.. تخابر.. اتنا يتوق تخابر.. اتنا

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----

وفي نفس إطار المواجهة مسلكتا
الدكتور أحمد صبحي منصور
الباحث بالمركز ومدير رواق ابن
خلدون والذي يعتبره البعض الرجل
الثاني في المركز عن التمويل
الاجنبي للمركز فقال: الحكومة ايضا
تحصل على مساعدات اجنبية
وفيما يتعلق بشخص فانا اعلم
كباحث في المركز من خلال تعاقب
بوني وبين الدكتور سعد . وامارس
اهتماماتي العامة من خلال دراسة
الترات الاسلامي ومحاولة تنمية
العكر الاسلامي من الخسومات
والاساطير التي علقت بالفكر

الصحيح، يطول ٤ سنوات ونصف
تتبعنا عقدنا عشرات الندوات برواق
ابن خلدون واستمعنا فيها كافة
التيارات الفكرية والسياسية ولا
اخفي ان بعض شيوخنا كانوا
يوحسون سعد الدين ابراهيم بحفظ
شديد، وكان الرجل لامانة بحمل
النقد ويقلل الهجوم عليه طالما كان
مستندا الى الكار حقيقية.
وعلى كل حال فانا ارى ان
الادعاءات للوجهة للدكتور سعد
مطالبة مثل الادعاءات السياسية،
وطبعيا لا استطيع التعليق على
التحقيقات التي تجري في النهاية
حاليا، وشخصيا فقد انفصلت عن
المركز، واعلن انني سافتح مكتب
خاصا ليماني وبراساتي.. ورومى
واضح فان ندوة الثلاثاء ٤ يوليو
٢٠٠٠ ستكون الندوة للفساد لان
الرواق اعلق ابراهيم.

ويواصل صبحي منصور، بصراحة،
لثاني قرون منذ عدة شهور ان
استقل وابعد عن ابن خلدون وهناك
شهود على صدق كلامي، وبالغفل
بدأت في تأسيس مكتب، وابسجعت
علاقة بين انفصالي من ابن خلدون
والتحقيقات مع سعد الدين ابراهيم.
واخيرا والكلام مازال لصحبي
منصور فان حكاية التمويل الاجنبي
تثير ازمة للمركز لانه يضطر
موضوعات جادة تثير خلافا البعض
بسميها قضايا شائكة، وهي كذلك
الفعل، وبالتالي فان الاصواء تسلط
علينا ورغم ان المركز قدم ابحاثا
كثيرا ذات قيمة الا ان مساحة التمويل
الاجنبي ظلت هي الشغل الشاغل ان
يختلفون معه في الرأي.

أبحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تذهبت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

كتب حسين عبد القادر:

«الناتو من خلال عقد موقع بنى المركزين بنور بعضها حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر ومن المنتظر قيام النيابة بالجراءة لتفتيش جديد هذا الاسرع المركز ابن خلدون بها عن مستندات جديدة في ضوء فحص المستندات السابقة وكذلك لتسليم أية أوراق تكشف عن باقى الجهات التي كان يتعامل معها والتكشف عن نوعية الأبحاث التي يجريها لصالحها كما ستطلب النيابة البحث عن أية مراكز مالية أو حسابات بنكية أخرى غير معروفة حتى الآن مما يلبي في التفتيشات حالها وترجع لعمال التفتيشات حتى الآن لاحتلال أدلة استثناء د سمع الذين من السجون ومواجهته من جديد بما ستكشف عنه المستندات وأقوال الشهود هذا الاسرع»

يتبع المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام نتائج التفتيشات في قضية سمع الذين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون من خلال التقارير التي تلحقها النيابة إليه أولاً بأول. وقد تقرر استكمال النيابة التي تعاملت مع المتهمين والمركز لأرسال حساباتهم المالية لتابعة حجم وحركة تمويل الأموال إليها يكف فريق التحقيقات من انتهاء جلسات التحقيق ومصور قرار تجديد حبس د. سمع الذين وبأنية عبدالقادر علي فحص وتعديل باقى الأوراق والمستندات المصنوعة في التفتيش الثاني للمركز. وتشير التحقيقات إلى أن الأبحاث للصبغة مؤرخاً أشارت إلى تعاون المركز مع مركز أبحاث حلف شمال الأطلسي

٧ ساعات من التحقيقات تكشف

اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الاطلسي

أمن الدولة يبحث عن متهمين بالتزوير.. في الشرقية وقنا

كشفت ٧ ساعات من التحقيقات مع د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن
خلدون وجود اتصالات مشبوهة بين المركز وحلف شمال الاطلسي.

جمال عقل - انقصار النمر

إن هذه الاموال مقابل معلومات قدمها لجهات
اجنبية.

تواصل مباحث أمن الدولة البحث عن أشعث من
المتهمين بتزوير البطاقات الانتخابية في الشرقية وقنا
وهما إبراهيم كمال وصالح سمير، تتنظر نيابة أمن
الدولة لعمليا غدا باضرااف المستشار هشام سرايا
الحامى للامام الاول تجديد حبس المتهم خالد فياض
مستول التربية السياسية في مركز ابن خلدون.

واجهت النيابة د. سعد الدين إبراهيم بالسندات
التي عثر عليها داخل مركز ابن خلدون والتي تثبت
تقديم معلومات سياسية وعسكرية واقتصادية
 واجتماعية عن مصر لظلمة حلف شمال الاطلسي
 وغيرها من المنظمات والجهات الاجنبية لكنه أكد ان
 تلك مجرودة عملية تبادل ابحاث. قامت النيابة
 بمواجهته بأرصته في البنوك المصرية والاجنبية
 ويؤكد بعض الدول المصرية مثل الجزائر، الأردن
 والاملى السعودى وباكيز الدولى فرع جنيف لكنه
 أكد انها حساباته الخاصة فى حين تؤكد السندات



هلال وكيلي اول الثبابة بمواجهة خالد فياض بقول
نادية عبدالنور المدير المالي والاداري بالمركز والتي
اتهمته بالتواطؤ مع د. سعد الدين ابراهيم في تزوير
البطاقات الانتخابية وكشوف الناخبين والحصول
على اموال من المنظمات والهيئات الاجنبية مقابل
تسديدها بابحاث ومعلومات مخالفة للتحقيق عن
الافساح للعمركية والامنية والاقتصادية
والاجتماعية في مصر.

تقدم للمامى عن خالد فياض بملكرة للثبابة
لاخلاء سبيله بصفته شاهدا في القضية.
من جهة اخرى تبدأ التحقيقات في وجود علاقة بين
مركز ابن خلدون ومركز حقوق المرأة الذي ترأسه نهار
ابو الحمصان زوجة حافظ ابو سعده رئيس منظمة
حقوق الانسان في مصر. قالت مصادر علمية ان
مديرة المركز اوفدت عددا من السيدات اللاتي يعترفن
الترشيع لمعضوية مجلس الشعب الى اللاتيا منهن
سيدات من الترفية والتهلية والبحيرة والقاهرة.



سعد الدين ابراهيم

يقوم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس
نيابة امن الدولة العليا واشرف العشماوى واشرف

الذين انقلبوا على سعد



احمد
عبد الحفيظ

عديدة ليس انقلبا الأموال التي كانوا يتحصلون عليها
غير حق في انقلب الاحيان، والذين اتقوا له صفحات
جرائدهم، ومقرات نشاطاتهم، هؤلاء جميعا عليهم ان
يلزموا جانب الحق، ويتركوا الرجل بين يدي سلطات
التحقيق كمتهم توجب جميع الشرائع ان يقال بريئا إلى
ان تثبت إدانته

الإدانة بأثر رجعي

احمد شؤاد نجم، مظفر الثواب، أمل نفل، نجيب
مسعود، هؤلاء هم شعراء الرقص والتحرش، وعلى
انفسهم وعلى لهيب كلماتهم المؤيدة لتصوير وجدان
اجيال عديدة من شباب الوطن منذ مطلع السبعينيات،
ولمنا لا نحتاج إلى إيراد أية نماذج من هذه الأشعار

المعرفة لدى أغلب القراء

هذه الأشعار رديناها في الجامعة، متفانين وأغان،
وأخذناها معنا إلى المنقبات والنوادي والجمعيات التي
تواجدنا فيها بعد تخرجنا من الجامعة، ثم تم طبعها في
أشرطة بعمق حزب التجمع الذي تولى بيدها وتوزيعها
من خلال مقراته، وهي أشعار لا تسب عقائد أحد، ولا
تهدد مشاعر أحد، لكنها تمثل قيمة من قيم التحريض
والإثارة السياسية، الذي كان حزب التجمع يقف على
رأس المتهمين بها في تلك الأيام.
والآن أصبح حزب العمل وحريته متهمين
بالتحريض والإثارة واستخدام لغة غير لائقة واتهامات
بمطلة في حق السادة الوزراء، وهو اتهام تشارك فيه
جهات عديدة وأشخاص متعددين بينهم من كانوا
يتغنون بأشعار نجم وإمام، ويتولون طبعها وتوزيعها
مع غيرها من أشعار نفل والثواب ومسعود. فهل نستمر
مشاركة هؤلاء في اتهام حزب العمل وحريته بمثابة
نقد ذاتي لمماراتهم السابقة وإدانة بأثر رجعي لذلك
الاول والآخر والأشعار الجميلة!!

أعجبني في الدكتور سعد الدين إبراهيم ممارسته
القوية لحقه في الاختيار وهو ما يدع شئ الآن، لقد
كان الرجل ضمن مجموعة كبيرة من الذين وأدوا -
سياسيا - في أحضان ثورة يوليو في الستينيات، وأخذ
أصبح الكثير منهم من رجال الحكم اعتبارا من
السبعينيات مثل كمال الجبوري وعاطف عبيد وأسامة
الباز وغيرهم لكنه أثر أن يكون من معارضي الحكم في
تلك الفترة الصاخبة، وبعد رحيل السادات أصبح من
الجموعات التي أحاطت بنظام الرئيس مبارك وترفعوا
من حوله وأصبحوا نجوم المجتمع في كثير من محافل
السلطة والمال والأعمال.

لكن الرجل عمل مرة أخرى حقه في الاختيار،
ولمختار طريق الدعوة للمجتمع المدني وحقوق الإنسان
وغيرها من أفكار العمالة الجديدة، صحيح أن الرجل
أخطأ كثيرا في ممارسة هذه الاختيارات، وربما وصلت
أخطاؤه في الممارسة لدرجة الخطيئة، أو حتى تعدت

الخطيئة إلى تضم الجريمة ولكن علينا أن نتذكر أن
الرجل لو كان من أولئك الذين لا يؤمنون بمسئلتهم
الإنسانية في الاختيار، لكان الآن - شأن الكثير من
زملائه - جالسا في مقاعد الوزراء، وهما كان ما حققه
الرجل نتيجة ممارساته الخائفة منه لا يساوي شيئا
فيما كان سوف يحققه لو أثر السلامة وأمتنع عن
ممارسة الإزعاج، ولعل انصار التيار القومي صاحب
الحق الوحيد في الهجوم على الرجل بل وحتى الشتمات
فيه فهم الذين أشبعوه رفضا وهو مطلق الحرية والفرقة
والبلش، وتعاملوا مع نشاطاته على أنها جرائم، ومع
شخصه على أنه مسجل خطر، وأحيى موقف «العربي»
التي أدانت سعداء، دون الشتمات فيه، أما الذين انقلبوا
على الرجل بما وقفا بعد أن أصبح حبيب الأسوار،
وقد كانوا من قبل يحيطون به، ويسعون إليه، ويوطنون
عن تصرفهم بالعمل معه، ويحقنون من وراء منافع

متابعة لمركز ابن خلدون «المشبو» حبس ٣ متطهين جدد .. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم

كتب - جمال عقل وانتصار النمر :
تواصل نيابة أمن الدولة العليا بأشراف
المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون . امر
فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس
النيابة وأشرف المشماوي وأشرف هلال
وكيلي أول النيابة أمسي بحبس ماجدة أرويه
عوض عبده وأبراهيم عبدالنعم المتعاملين مع
هيئة دعم الانتخابات ومركز ابن خلدون ١٥
يوماً على نمة التحقيقات بهم الاشتراك في
تزيير كشوف الناجحين والمرشحات للعضوية
مجلس الشعب في دورته المقبلة والحصول
على رشاوى.

كما أمرت النيابة بأشلاء سبيل وردة على
بأمر وظيفة المشكون الإدارية بهيئة دعم
الناخبين «هده» أثناء نظر قرار تجديد
حبسها أول أمس بعد حبسها ١٥ يوماً.
طلبت النيابة استدعاء ٢٠ آخرين من
المتعاملين مع الهيئة «هده» ومركز ابن خلدون
من مختلف المحافظات بمنحها كشفت
التحقيقات التي يتابعها المستشار ماهر
عبدالواحد النائب العام عن تورطهم في

كشوف الناجحين وأوراق الدعاية الانتخابية
للخاصة بهيئة دعم الناخبين.
انتهت التحقيقات تورطه في جميع الجرائم
التي ارتكبتها رئيس مركز ابن خلدون دسعد
الدين إبراهيم الذي استغله في عمل أبحاث
وتجنيد باحثين ومندوبين في أعداد أبحاث
عن الظروف الاجتماعية وانتخابات مجلس
الشعب المقبلة. وكشف التحقيقات عن تكليف
خالد فواص بالسفر في محافظات الوجه
البحري لتجنيد مندوبين والحصول على
ناخبين مقابل ٥ جنيهات لكل بطاقة انتخابية.

استخراج طاقات انتخابية مزورة وتقديمها
لمركز هيئة دعم الناخبين.
وما زالت التحقيقات تكثف عن الكثير من
الفاحات بعدما تحول خالد أحمد فواص
مدير التربية السياسية بمركز ابن خلدون من
ضاهد أثبات إلى متهم أصلي في القضية
وبعدما تبين صحة توقيعاته على شيكات
العمليات المالية بمركز ابن خلدون وهيئة
دعم الانتخابات المصرية «هده» والصناديق
لصالحه من الاتحاد الأوروبي والبنات علاقته
من بقية المتهمين المحبوسين في جرائم تزوير

القاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

❏ **قوبل الهجوم الإسرائيلي**
الحضار على الحكومة المصرية في
اتحاد اعتقال رئيس موزكو ابن
خلدون لندرسات الانجليزية،
الكشور بعد البدر ابراهيم
بجبال رسمي، تماما منقلا
في القاهرة الى اقسام المصروفات
التي مارست جهات امريكية دية
عقب القبض على ابراهيم بديعة
الشهر الجاري، واصلت نيابة
امن الدولة العليا التحقيق مع
مستمن في القضية من دون
الانقبات الى المحاولات الامريكية
التي تهدف الى اغلاق ملف
القضية او على الاقل مواصلة
التحقيقات من دون احتجاز
المواطن الامريكي، سعد الدين
ابراهيم.

وكان الياطي باسم الخارجية
الاميركية ريتشارد باوتشر وصف
في بيان قصير القاء عقب تمديد
التبابة فترة الحبس الاحتياطي
لإبراهيم ١٥ يوماً أخرى أول من
امس الاعتقال بأنه قضية تتعلق
محقق "معتران أن إبراهيم، لم
يرتكب مخالفة قانونية".

وبدا ان اشغال المسؤولين
الاصريين على المستوى السياسي
يعالجونه الفاعلات الى الغرض
حكم المحكمة الدستورية العليا
بإبطال قانون منازعة الحقوق
السياسية ساهم في تزايد
الاحساس بتجاهلهم ردود الفعل
الأميركية الغاضبة في قرار
التصديق كما حال دون تمكن
السفير الأمريكي في القاهرة
دانيل كيرتز من مواصلة

جهوده واتصالاته مع المسؤولين المصريين، سعيًا وراء إخماد الصراع، رئيس مركز أ. خلدون. وتوقعت مصادر عسكرية صهيونية أن يصور دور مصري غير تصريحي، لاحقًا لبيدو الأراضي في حال صدور بيان رسمي سريع على أنه يستحال على الطرفين في شأن قضية ما زالت محل تحقيق إسرائيلي انشغافًا، ولتتجه المصار إلى أن التحقيقات التي جرت حتى الآن لم تنطرق إلى أي نشاط حقوقي مبررته ماركس أ. خلدون، أو رئيسه، إريك تروكز على صلاته بجهات جنسية بينها مركز أبحاث حلف الأطلسي (الناتو) وصحولة على اتصال منها بقطاع غير قانونية

١٥		المصدر
٩	٧	التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merr156@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

والنزوير في محركات رسمية واركتاب مخالفات مالية تتعلق بتسليم المركز والهيئات المتعاملة معه، وهي أمور وردت في شأنها نصوص في قانون العقوبات المصري. لكن فريد الديب محامي ابراهيم الذي حضر معه جلستي التحقيق الأربعاء والخميس الماضيين وصف القضية بأنها سياسية بالدرجة الأولى. مستغرباً اتهام موكله بالتعاون مع «الناو» (راجع ص ٥).

ومثذ الجبض على ابراهيم صبت مواقف المسؤولين المصريين في اتجاه تأكيد عدم التدخل في شؤون القضاء ورفض وزير الخارجية السيد عمرو موسى استخدام لفظ «صفوة» لوصف التحركات الاميركية في شأن القضية، مؤكداً ان مصر لا تقبل بالصفوة.

وعلى صعيد التحقيقات اخضعت النيابة أمس متهمين جددًا في القضية للتحقيق، واطلقت مساء السيدة نجاح حسن بعد نحو ٥ ساعات استمعت خلالها إلى أقوالها في شأن تهمة تلقيها أموالاً من جهات اجنبية بصورة مخالفة للقانون من خلال عملها مع سعد الدين ابراهيم في هيئة «بعم الناحيات» المعروفة باسم «هدى» وقررت النيابة استكمال التحقيق مع المتهمة اليوم.

محامي سعد الدين إبراهيم - الحياة؛

**تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو"
في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية**

□ دافع المحامي فريد الديب عن موكله رئيس «مركز ابن خلدون للأبحاث الإنمائية، سعد الدين إبراهيم معتبرا أن قضية إبراهيم «سياسية»، وأن المبعث الذي طلق منه الحلف هو بحث اجتماع وليس عسكريا.

☐ القاهرة - محمد صلاح

تختلف عن تلك المدونة في العقود بين مركز ابن خلدون والجهات الأخرى إذ ينص على أن يقوم المركز بأعداد أبحاث اجتماعية عن تصورات لما يمكن أن يكون عليه سيناريو التعاون بين أوروبا ومنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بعدد حلول السلام في العام ٢٠٠٦.

وقال إن موكله لم يكن انتهى من عمل البحث وإنما كتب مسودة تضمنت تصوراتاً لأربعة سيناريوهات الأول عربي والثاني إسلامي والثالث شرق أوسطي والرابع يتعلق بوضوح البحر المتوسط. وأضاف أن إبراهيم يذكر في التحقيقات أنه رجح أن تجري الأمور في المستقبل وفقاً للسيناريو الأخير، وأنه رأى أن السياسة المصرية حالياً تتواءم وفقاً لذلك السيناريو مششهاً بتوقيع على مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف المحامي ان موكله عندما سئل عن سبب تعاونه مع مركز ابحاث ناتو بالقول «ان المسؤولين هناك يطلعون على كل الابحاث التي تجري في شتى انحاء العالم في شأن الامور التي تفهمهم، وهم كانوا اطلعوا على بحث قديم كتبته سعد الدين ابراهيم في العام ١٩٧٥ في مجلة

[illegible]

وشرح الديب علاقة موكله بمركز أبحاث حلف الأطلسي (الناثو) وقال له الحياة «هناك عقد اتفق بين مركز ابن خلدون ومركز أبحاث ناثو قدمتته السلطات التي النجاية على أنه دليل أدانة في حين تبين أن العقد يتضمن بنوداً بين الطرفين لا

رقم الكتاب			
٩	٠	٠	٠
١	٦	٧	٧

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧٥٥٠٠ (٢٠٦)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



حين أنها لا تكلف سوى جنيه واحد

تستأنف نيابة أمن الدولة العليا في مصر في وقت لاحق تحقيقاتها مع إبراهيم الذي يقضي فترة اعتقال احتياطي على ذمة التحقيق في قضية أنهم فيها مع باحثين ومتعاملين مع المركز. ويتوقع أن تواجه النيابة إبراهيم في الجلسة المقبلة ببقية الأدلة المقدمة ضدّه. وتبدأ أجهزة الأمن جهوداً لتوقيف خمسة متهمين آخرين صدرت قرارات من النيابة بتوقيفهم في القضية.

وعاد إلى القاهرة أمس الكاتب علي سالم أثير من إسرائيل بعدما شارك في ندوة نظمها جامعة تل أبيب عن «الأب في دول البحر المتوسط» ويتوقع أن يمثل سالم في وقت لاحق أمام نيابة أمن الدولة باعتباره شاهداً أمينيّاً بالقوالة عن فيلم «دخل شريك» شاركه الذي كذب السيناريو له بناء على اتفاق مع إبراهيم ضمن مشروع يشناه المركز بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وكانت النيابة اعتبرت الفيلم دليل إدانة ضد إبراهيم. وتنفّر سالم أن يكون ناقش مع مسؤولين إسرائيليين قضية إبراهيم أو أن تكون السلطات تعرضت له عند مغادرته مصر، أو عوخته إليها. لكنه ذكر أن أعضاء في جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية أثاروا القضية أثناء حديثه معهم وأوضح أنه لم يلق بعد ما يلزم استدعاء النيابة له.

مسيكيويقي، عن مستقبل الأوضاع في العالم من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتابع إبراهيم في التحقيقات «جاءت تصوراتي وكأنني أراي الأحداث، فرأى المسؤولون عن مركز أبحاث ناتو أنني محل جيد فقررنا الاستفادة برأيي في ما يمكن أن تكون عليه الأوضاع العام المقبل. لأنهم مهتمون بتنمية دول البحر المتوسط وشمال إفريقيا لتكون الحلف يعتقد أن تفادي وقوع صراعات مسلحة فيها كما حدث في مناطق أخرى مثل إقليم كوسوفو أو البوسنة والهرسك سيجنبهم مشاكل جمة كما أنهم يعلمون أن حل مشاكل المنطقة يساهم في منع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا».

وتناول الديب مسا ورد في التحقيقات في شأن البطاقات الانتخابية المزورة وقال إن موكله نفى صفة بها وأطلع النيابة على نص الاتفاق بين «مركز أثير» و«الاتحاد الأوروبي» في شأن مشروع المشاركة الانتخابية. وظهر أن الاتفاق لا يلزمه تقديم بطاقات انتخابية وأنهم مدير المشروع في المركز الباحث خالد فياض بأنه مسؤول عن تلك البطاقات. وكان فياض ذكر في التحقيقات أن إبراهيم أجبر العاملين في المركز على تزوير البطاقات على أساس أنه يكسب الاتحاد الأوروبي على أن تكلف الواحدة منها ستة جنيهات في

الرقم	
١٦	٧

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
٢٠١٧٥١٥٠٠
بليزون / عاكس
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
النشر والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون،

الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي تكلفة البطاقة الانتخابية جنية باعها بـ ٦ جنيهات والفرق حساباته

كتبت خديجة عفيفي:

الركر والهيئة عن مستندات تهم سعد
وتعدي استخراج بطاقات انتخابية مزورة
مقابل ١ جنيه عن كل بطاقة ويقيم الدكتور
سعد بمحكمة المركز بـ ٦ جنيهات ويأخذ
لنفسه ٥ جنيهات عن كل بطاقة مزورة
ويواجهه كل من ليلى سعد وهبة
إبراهيم بالتهمة النسوية إليهما -استخراج
بطاقات مزورة- اعتزلنا بتظهير الشيكات
لفقط وانكرتا ما أصب إليهما بقرينة
الانتخابات وفتحهما صندوق السيدس
بالتزوير، وأمرت النيابة بإسلاء سبيلهما
على ثمة القضية بضمان محل إقامتهما،
ومازالت التحقيقات مستمرة

وأشرف المشعلوى وأشرف مائل وروايات
عيسى
خلل د سعدالدين إبراهيم أثناء مواجهته
بتظهير الشيكات من بعض المرشحين باسمه
بأن هناك حالتين في تظهير الشيكات فهناك
من يستحق له شيك يقوم بتظهيره وذلك
لأشهاداه وعدم إمكانية نعامه إلى البنك
لمصرفه وبالتالي يأخذ قيمة الشيك من
خزينة المركز واليخص الآخر المستحق له
الشيك يقوم بتظهيره ويتنزل عن قيمته
للمركز
وكشفت الأرقام والمستندات التي
ضمت أثناء قيام فريق النيابة بتفتيش

مزالمت نهاية أمن الدولة العليا ترافعل
تمليقاتها في قضية مركز ابن خلدون،
للتهم الأول فيهما د سعدالدين إبراهيم
استاذ علم الاجتماع السياسي بالمحكمة
الأمريكية و١٢ لفرق حيث أمر المستشار
هشام سرايا الحاضري للعام الأول للنيابة
باعتداء ١٤ شخصاً من العاملين بهيئة
سعد قناخيات الصبريات لإزالة بالقولهم
كما أمر بسرعة ضبط وإحضار مدح
السيدس الذي ثبت تورطه في تزوير
الانتخابات، بإشراف التحقيقات هشام بدوى

المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة



السيد ولد أبيه



فجرت حادثة اعتقال الباحث المصري المعروف سعد الدين إبراهيم مؤسس ومدير مركز ابن خلدون بالقاهرة ملف تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية. من أبرز الإنجازات التي طرحت بخصوص هذه القضية الميوية طبيعة هذه التنظيمات وخطمياتها الفكرية وروابطها الخارجية ومدى استقلاليتها إزاء مراكز القرار، وهامش الحرية المتاحة لها في المسائل السياسية والاجتماعية الراهمة.

ولا بد من الإشارة بدمًا أن مركز ابن خلدون آثار منذ تأسيسه ضجة هائلة، وطرحت حوله شبهات وأسئلة كثيرة ناجمة عن مسار الرجل الفكري والسياسي ومواقفه من الأحداث والتطورات الجارية. فبعد الدين إبراهيم كما يعرفه الجميع من الباحثين المرموقين في تخصصه، ودراساته في علم الاجتماع السياسي للوطن العربي جادة وهامة، كما أنه أسهم إيجابيًا في أبرز المشاريع الفكرية العربية المستقلة التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين، ومن أبرزها إشرافه على نشاط منتدى الفكر العربي معمان تحت رعاية ولي العهد الأردني السابق الأمير الحسن بن طلال، حيث كان له الفضل في تنظيم ندوات فكرية متميزة وترتيب لقاءات وجواريات عربية مع شخصيات ثقافية وسياسية تمثل أهم القوى الدولية الفاعلة، كما أسهم في جل ندوات مركز دراسات فؤاده العربية بيروت وتولى تنسيق مشروع استشراف المستقبل العربي، في محور الدولة والمجتمع.

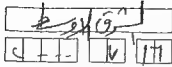
وكان سعد الدين إبراهيم بعبر في كل نشاطاته عن روح علمية دقيقة، وانتماء قوي عربي باعتباره متاضلاً نامرياً سابقاً، وداعية لوجهة العرب وتضامنهم. بيد أن مرحلة تأسيس المركز الذي قبل الكثير حول مصامره العمومية وعلاقته الخارجية أكبتها تغير واضح في اتجاهات الرجل السياسية والأيدولوجية من أبرز مظاهرها الانحياز لخطار التطبيع مع إسرائيل وتزكيزه على ملف الانتفاضة في الوطن العربي، لا من منظور علمي وصفي، وإنما من منظور الجرح على تالية دور سياسي تحت لافتة حقوق الإنسان.

وخطا يتذكر الجدل الذي أثير قبل ست سنوات عندما دعا سعد الدين إبراهيم إلى تنظيم مؤتمره

البحرني الأول حول اللاتيات الذي قدم له إطاراً منهجياً في كتابه حول الموضوع ذاته، وهو كتاب غابت فيه رصانة العالم ودقة الباحث وبدت فيه مناورة السياسي وطابعه السجالي. وليس من ههنا الاسترسال في عرض أعمال ونشاطات سعد الدين إبراهيم في مرحلته الأخيرة، وإنما نكتفي بالإشارة إلى أن المركز تحول في الأعوام القليلة الماضية إلى منتدى سياسي نشط تتركز موجوداته حول ملفات حقوق الإنسان وسير المؤسسات الديمقراطية والتطبيع مع إسرائيل، مما جر على صاحبه عداة مجموعات كثيرة متباعدة الخلفيات والمصالح من بينها الأجهزة السياسية للرسمية والحزب والنظيمات القومية والإسلامية.

إن المثال الذي وقفنا عنده يحل في ما وراء طابعه الحداثي الغربي إلى أحد أبرز مخططات الواقع الثقافي والسياسي العربي، أي ما عبرا عنه بمزلة تنظيمات المجتمع المدني في الصحافة الغربية. ولينتاب الإشارة إلى أن عبارة المجتمع المدني، هي من المقولات الأكثر روحاً وشيوعاً في إيماننا، وأن كانت ليست لها دالة تقنية متخلف عليها. فهي إما أن تعني الحزب والنشيطات السياسية، أو مجموع الفاعلين في الحقل الثقافي بدون تمييز أو مختلف التنظيمات الثقافية والاجتماعية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أي عبارة أخرى السيج الجمعية خارج عن سطوة الدولة.

بيد أن الدولة الأكثر رويداً وحضوراً ضمنياً في الخطاب الراج حول المجتمع المدني، تتكلم في حصر هذا المفهوم في نمط خاص من التنظيمات الحرة، هي



المصدر

الفاريز

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس: 011 2020156

E mail: meri56@hotmail.com

ميريت

للتشروالمعلومات



حدودها المرسومة لينا

وطبيعة الأمر، يتعين التمييز بين أصناف هذه التنظيمات، فلمست سواسية من حيث الخلفيات والانتماآت والصيغة الفكرية والأخلاقية فعضها لا يجار على اءدافه وسعيه، يضطح بدور اءجابي، وفاعل في الساحة العربية، كما هو سان العديد من منتظمات حقوق الاسل العربيه التي لا تالو جهدا في النفاذ عن قضايا المظلومين وضحايا القمع، دون أن تسمر عن موافق سياسيه مسيئة أو كتنتج مسلك التخرطض والعنف، ومنها كذلك الجمعيات ذات السمة الاجتماعيـ الانسانيـ التي تؤدي دورا محصورا في الدمج الاجتماعي ومحاربة الفقر وفتح فرص التفتغل امام الشباب، اءاطل عن العمل، وفي جمعيات تستجيب لءاجات موضوعيه قائمه، بعدما اصحت الدولـ الوطنيه في اءلب الاضطار العربيه عاجزه عن تامين الحد الأدنى من دورها الرعوي، كما انها تترجم نزوعا دوليا قائما لاشراك القاعده للشعبيه العربيه في سءهود الانماء والتعميه.

ولا بد من الاقرار ان من بين هذه التنظيمات ايضا هيئات ومؤسسات مشبوهـ (إلى معنى القوي الحزمي وليس بالمعنى الوليسـ)، ويتعلق الأمر بجمعيات تشر نشاطاتها شكوكا، وتسؤلات عديدة حول صديقيتها الفكرية والأخلاقية، في مرحله طفر لاءجمع ان مثل هذه التنظيمات، فءاء ما ترجع لاءخرق المبتصات ثقافيا وسلوكيا، وعاء ما تركز مثل هذه الجمعيات في البلاد العربيه على موضوعات يعيها مثل الصوار والتسامح مدخلا للتطبيع، وحقوق اللاليات معبرا للتدخل اءارجي، والتشريعات الكويمه اصطداما بالخصوصيات الدينيه والحضاريه ان ما يزيد ن تخلص اليه في ما وراء حياءة اعتقال مدير مركز ابن خلدون هو ان الوقت قد حان لاعاده تنظيم وتسيير فضاء المجتمع للناس العربيه، في صااع من الشافعيه وحرية التعبير والممارسه، على أن تحدد العلاقه موضوع بين منتظمات النشاط الفكري والاءراع الثقافي ومقتضىيات الفعل السياسي الحر ومسلكات النشاط الجمعياتي غير الحكومي، وكلاء حاجات حيويه وموضوعيه في السياق العربي، والخطر كله منت من تءاطلها السلمي.

ذلك التي تجمع بين الجاب الفكري والنشاط السياسي غير الحزبي، وتنافس على قيم الديمقراطيه اللعديه وحقوق الانسان، وتستخدم في اءالب خطابا تنويريا تحدينيا يستند الى قيم انسانيه كويمه.

ان مثل هذه التنظيمات حديثه النشأه في السياق العربي، ترتبط عضويا بالنشأه الايديولوجيا اليساريه وكيموه العلم العروبي، كما تعمل في جانب منها، رده فعل على الاءاجات الاسلاميه النشأه في الساحة العربيه، وتتميز بعلاقتها المهادنه لءامالا لانظمة الحكم وبارتباطاتها اءارجيه الواسعه سواء مع اءهزه الامم المءحده المعنيه بهذه الموضوعات، أو بالهيئات غير اءكرها اليوم في بلاد الغرب.

وكما هو خالي، فإن هذه التنظيمات تمارس ادوارا متعدد، منها الفكري اءالص الذي لا اعترض عليه من الاطراف الشاعه في اءصل السياسي حكومات ومعارضات، ومنها الايديولوجي الذي تترجمه الصراعات اليوميه حول ازمائات المجتمعيه التي تطرح بذاتها اشكالات قديمه أو عقيبه مثل الدين والراء وحرية الاءراع، ومنها السياسي الذي يتخذ واجهه حقوق الانسان وهو بقعه التصادم مع الحكومات التي وان كانت تجد في هذه التنظيمات حلفاء طبيعيا في مواجهه الاصوليه والءطرفه، إلا انها تخافها وتبدي امتناعها نشاطها المءافع من المريات الديمقراطيه والعمديه السياسيـ، وتلجس الخطر مسن علاقتها بالقوي اءارجيه، ولا ترتد في اءهاهاها بالماله والعماله للءهات اءجنبيـ عندما تخرج عن

المصدر:
التاريخ:

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية الخارجية الأمريكية تصر على وصف قضية ابن خلدون، بأنها حقوق إنسان!

الأمريكي حول العديد من القضايا ومن بينها حقوق الإنسان والجمعية للنش. طلب للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مصر «بتذكر إعلان وارسو الذي يهينه في الاجتماع الأخير لجمعية قديم قرانيات» الذي عقد مؤخرا في بولندا. وقال المتحدث الأمريكي: «في حالة الدكتور سعد والجمعية للصير بشكل عام، اهتمامنا الأول هو دعم تطبيق القانون وتحسين حرية التعبير في المجتمع المدني، وكانت ٧ منظمات دولية للدفاع عن حقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها إزاء تجديدها حرس الدكتور سعد طلائيت للمنظمات الحكومية للصيربة بتحديد الأساس القانوني وطبيعة الاتهامات للوجهة إلى الدكتور سعد والمعتقلين في قضية مركز ابن خلدون».

واشنطن - توماس جور جيسيان
- لندن - وكالات الأنباء:
واصلت اسس الولايات المتحدة محاولاتها للتدخل المباشر في شؤون مصر الداخلية. رفض للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قرار السلطات المصرية باعتقال الدكتور سعد فدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون بسبب انتهكه القانون للصير، ووصف قضية الدكتور سعد فدين بأنها قضية حقوق إنسان. كما زعم تعرض حرية التعبير في مصر للخطر. اعتقد للتحديث الأمريكي استمرار حرس الدكتور سعد، وقال: «الولايات المتحدة مازالت قلقة من وضع الاتباعي للصير - الأمريكي المعتقل في مصر». وأشار في استمرار الحواري للصير -

دفاعاً عن «المجتمع الأهلي»

رضا هلال

صدارة الشهود السياسيين، فاصدروا بين ليلية وضحاها المدافعين عن حقوق الإنسان، دين أن يراجموا أنفسهم أو أن يمتنوا عن مشاركتهم وتأييدهم لانتهاك حقوق الإنسان في مرحلة سابقة وفي خطوة تالية، حاولوا أن تكون تنظيماتهم وجمعياتهم ندبة للحزب المسياسية القائمة وهي خطوة تالفة، كان المصادم مع الدولة في موضوعات تنقطع الدولة يد من تشدد إليها بالعبث مثل موضوع الاقناب ومياه النيل وموضوع التدخل الأجنبي في الانتخابات التشريعية، ومن ثم كان رد الدولة برصم بعض تلك الجمعيات والنقابات بأنها تعمل لمصلحة المارج الذي يبولها ولايستطيع المرء أن ينكر ظاهرة مليونيرات الجمعيات الأهلية من اليساريين القدامى، كما يستطيع أن يتجاهل السؤال حول ما إذا كان ضرورياً، أن يكون العمل الأهلي بالدولار واليورو؟ وبالبحر فإن الحياة في شسيرة وجود نظام قانوني يضمن الحماية والشغافية فيما يتعلق بالتقويض الأجنبي حتى لا يتل سلحا مشهورا للشهير بالتقصير.

ولكن الأمم من ذلك هو وجود بدل وطني للتقويض الأجنبي للعمل الأهلي، وأفضل الدولة والمجتمع، المستأج بالتقويض الأهلية لتقويض العمل الأهلي حتى يكون خالصا لوجه الوطن وفي امريكا نفسها تضخم التقويضات الخارجية للمرابضة والمسابسة والنم من أو إلى دول ومنظمات محددة، ولكن للتبرعات الأهلية، في امريكا - التي يتبرع بها الأفراد والشركات تدل على حوالي ١٢٥ مليار دولار سنويا. لقد عشنا رمتا طويلا، جلت فيه الدولة محل للمجتمع الأهلي، والأن يدعو الأفراد والأطباع الخاص للمساهمة في بناء وإعلاء مصر الحديثة والمتنق الآن هو أننا نسمح بالتقويض الأجنبي - ثم قد نصف أحيانا بعد ذلك بعض من يتلقونه بالعمالة للخارج، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن البديل الوطني للتقويض الأجنبي للعمل الأهلي، قد تراجع بعد أن كان الأساس في النصف الأول من القرن العشرين وحتى لاحتياط الحال وبالتالي فإن الدولة دورها، وللأحزاب دورها، والجمعيات الأهلية دورها، فتداخل الأذوار هو العوضي بجمعها.

في جلستنا الأسبوعية مع الكاتب الكبير نجيب محفوظ حاول أحدنا أن يورطه في تعليق حول حادث القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم ويستخريته المبهمة، قال الأستاذ: التي حصل لسعد - عبي وصايت ما انتو ماشفقوش اللي كان يحصل أيام عبدالناصر. ثم أضاف: هو العمل الأهلي لازم يكون بالدولار - واليورو - وفي الحق أن قضية د سعد الدين إبراهيم، كثير جداً من المفارقات المفارقة الأولى: أن الرجل كان مله السمع والشمع - وليس مصر - وله برنامج تأميميوني على لغة الأولى، ويضم في مجلس أمناء، مركز لبحثه [مركز من خلدون] الذي يبره - عددا من الوراء، الحاليين والسابقين والمفارقة الثانية: أن الرجل تم القبض عليه بطريقة أشبه بطريقة القبض على الجرمين، كما عالجت الصحافة تشخيصه برص من الأسراف، وكان المطلوب هو اعتقال مسيوي لتشخيصه من خلال التشهير.

أما المفارقة الثالثة والأمم، فتتعلق بمستقبل «المجتمع الأهلي» في مصر حتى لا يبدد الأمر وكل الدولة ضد المجتمع الأهلي وجمعيات حقوق الإنسان. إن تموير المجتمع الأهلي يبدو أملي واقع من تمير المجتمع المدني، فالمجتمع الأهلي مصدرة «الأهل» لدى التمييز بين (الأهلي) و (الرسمي) أو (الأهلي) و (العسكري). وهو أدق من تمييز (المدني) لأن (المدني) يتنير في المقابل (المدني) أو (العسكري). والعمل الأهلي في مصر تاريخ طويل، فجامعة القاهرة أقدمت شرعات أهلية، وجمعية الواسطة والمستشفيات التي أنشأتها كان رؤسها عمل أهلي، وكثير من المستشفيات والمدارس أقيم معهود أهلية، وبك مصر وشركاته اكبر مثال على الجهود الأهلية في بناء الاقتصاد وأجيرا، كان إنشاء مجلس الشئون الخارجية، الدام الماضي يتبرعات رجال الأعمال واشتراكات الأعضاء فيه، غير أن مصر شهدت في العقدين الأخيرين ظاهرة عرفها العالم ككل، هي ظاهرة التقويض الأجنبي لتنظيمات وجمعيات المجتمع الأهلي وتعلقت تنظيمات وجمعيات العمل الأهلي، عند قبولها للتقويض الأجنبي، بأن الدولة معها تحصل على تمويل أجنبي لنص مشروعاتها، وحاول نفر من الماركسيين القدامى والناصريين، بعد سقوط الشيوعية، أن يستمرى

المصدر **لا إكراه**

التاريخ ١٧ ٧ ٢٠٠٧

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ [٢٠٢]
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

لمصلحة من ؟

قرأت وأنا في الخارج نبأ القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم والتحقيق معه حول عدد من الوقائع التي تدور حول التعامل مع جهات أجنبية وإجراء دراسات لحسابها والإساعة إلى سمعة البلد والخصول على مبالغ مالية من تلك الجهات والدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ جامعي ومفكر معروف، وكثيرا ما كانت آرائه محل جدل وخلاف بين الاتجاهات الفكرية السائدة، ويشارك الدكتور سعد الدين إبراهيم في معظم الندوات التي تعقد في مصر أو في خارج مصر وتتناول القضايا العامة وبطبيعة الأحوال، فإن مكانة الدكتور سعد الدين إبراهيم في الوسط الثقافي ليست حصة له أمام مخالفة القوانين أو العيث بها . فهو - كغيره - مواطن لا بد أن يخضع للقوانين السائدة، وتتخذ في حقه كل الإجراءات الراجحة لحماية المصلحة العامة، ولكن بعض أجهزة الإعلام في الصحافة لم تحفظ فيما تنشره عنه قبل أن ينتهي التحقيق، بل وقيل أن يصغر في شأنه قرار الاتهام، مع أن الأمر لا يزال في مرحلة التحقيق في عدد من الوقائع المنسوبة إليه.

والسؤال المطروح هو : لمصلحة من ذلك؟ وفي هذا الوقت بالذات الذي تجري فيه الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب؟ إن آخر الأشياء التي تحتاجها في مصر هو إثارة جدل حول حرية الرأي فيها. والحلة المصطنعة على الدكتور سعد قبل أن يصدر القضاء حكمه عليه تصب في خانة الإسائة إلى سمعة مصر، وإلى المثقفين، وإلى حرية الفكر، فمن المستفاد؟ هذه حملة تفسر ولا تنيد، وأمل من وراءها صديقا جاهلا، الذي هو دائما أسوأ من عدو عادل، والله أعلم.

د. حازم البيلالوى

واشنطن تواصل ضغوطها لإطلاق سراحه

حكاية سعد الدين إبراهيم مع «حلف الناتو»!!

غيرها من الجهات الدولية في تحميل لعمية سعد الدين إبراهيم بعداً سياسياً ، حيث إن القضية طابعها القانوني والقضائي البحت وعلمت «الأسوء» أن أسئلة أمنية تم طرحها على بعض الشخصيات السياسية التي ارتبطت بسعد الدين إبراهيم في نشاطاته خلال السنوات السابقة، وأن هذه الأسئلة طالت شخصيات مهمة، وذلك لمعرفة حقيقة تورم في مشروعات الإحصاء التي كان يعمدها سعد إبراهيم عن الأوضاع المصرية خاصة في إطار ما كشفت عنه المعلومات من أن إبراهيم نجح في إقناع شيكا من المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا والمثل، وذلك بهدف النساء للامس أفريقي المصري، وأن هناك ترانسات وإبحاثا كان يعمدها تشاك تارما في الاقتصاد المصري وتلق العلاقات رأساً على عقب، أقر بشكل مباشر في الجهود الرامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

وعلى صعيد آخر تجرى الأجهزة المختصة تحرياتها اللازمة لتتبع حقيقة العلاقة التي ربطت بسعد الدين إبراهيم بالفضل والمحق الإعلامي السفارة الإسرائيلية بالقاهرة خاصة في ضوء ما كشفت عنه خالد إبراهيم أحد اعلان مدير مركز ابن خلدون- في هذا



حسن إبراهيم

الخارجية الأمريكية أيدت تخويلها من طوح القضية في تلك الرحلة على الكونغرس ، معتبرة أن حدوث ذلك في الرحلة الحالية من شأنه أن يوقع بالحكومة المصرية إلى التشديد في إجراءاتها ضد سعد الدين إبراهيم.

وفقاً للمعلومات فإن كافة الاتصالات التي أجرتها واشنطن في هذا الشأن أكدت رفض الحكومة المصرية التنازل للتدخل الأمريكي في هذه القضية، مشيرة إلى أن أعضاء المصري يتخذ أن كافة إجراءاته الحالية في كشف كافة الاتهامات الموجهة إلى مدير مركز ابن خلدون ، وأكدت أنه من القضية لا تتطرق بحقوق الإنسان من صوب أو يعجز وأنها قامت على اتهامات وجهت له بأكثر من ألفي ألفي وثيقة من جبروتي-مختلفة، وأن اتصالاته الخارجية سوف تكشف عن طبيعة هذه الاتهامات وعمرت مصر من أن أي تدخل سياسي في قوات الزعماء قد يمس بمسؤولية القضاء المصري كما أنه سيؤدي إلى تدمير بعض المصريين دون الآخرين، الذي لا يكون «مستجداً على احترام حقوق الإنسان، وطبعت مصر ضرورة أن تتحرى الولايات المتحدة أو

كل يوم تكشف لنا التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم -مدير مركز ابن خلدون- عن العديد من الأسرار المثيرة ولحقائق المريبة. وأخيراً ما كشفت عنه التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تمثل في وجود علاقة بينه وبين حلف شمال الأطلسي «الناتو» حيث تؤكد أن إبراهيم كان يمد الناتو بالأبحاث والمعلومات مقابل تمويل سخى يحصل عليه.

وهنوب للمعلومات فإن مدير مركز ابن خلدون يعد واحداً من نحو ٥٠ شخصاً على مستوى العالم، يعملون حلف الناتو بمعلومات وأمنية وتضميلية عن الأوضاع الداخلية في الدول، وأن تعامله كان يتم مع مركز أبحاث الناتو، الذي يعد المركز الرئيسي لإدارة الاستخبارات العسكرية في الحلف، وشملت أبحاثه كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر، حيث كان يمد بها الحلف بشكل دوري.

وإذا كانت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا قد امتدت لتشمل كل للتعاون مع مدير مركز ابن خلدون لكشف كافة الحقائق والعبث بالأمن القومي على مدار السنوات الطويلة الماضية، فإن الإدارة الأمريكية وأصعب على أجهزتها المختلفة تصعيد حملتها ضد مصر سيما وراء إطلاق سراح إبراهيم. فالعديد من المسئولين بالخارجية الأمريكية أجروا اتصالات مكثفة مع المسئولين المصريين، كما واصل السفير الأمريكي في القاهرة دانيال كيرتون اتصالاته في هذا الشأن، حيث ركزت الاتصالات على أن استقال إبراهيم يخل في إطار حقوق الإنسان، وأنه ليست هناك أسباب قانونية وراء هذا الاستقال.

وعلى ضوء ذلك شهدت بعض لجان الكونغرس تحركات لإثارة القضية في نواتر الكونغرس إلا أن

محمود بكرى

المصدر **الامر**

التاريخ **١٧ ٧ ٢٠٢٢**

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف / فاكس ٢٠٢٢ ٥٧٥١٥٠٠
E-mail mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

القاهرة ترد على واشنطن:

حبس سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بحقوق الإنسان

أكدت مصادر أمنية أمس أن حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بفضايا حقوق الإنسان، قالت المصادر في تصريحات لصحيفة البيان الإماراتية إن إتهام الخلية إلى مدير مركز ابن خلدون لأعلاقة لها بحقوق الإنسان أو الديمقراطية وأضافت أن ابراهيم متهم بالاتصال مع دول اجنبية واسرائيل واعطائهم معلومات مدفعها الاضرار بسعة مصر. جاءت تصريحات السنواين الامنيين بعد ما رده التحدث باسم الخارجية الامريكية من أن مدير مركز

- ابن خلدون متهم بفضايا تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية كانت نيابة امن الدولة قد امرت بالقبض على مدعوح السيسى وهو موظف بالمركز بعد ثبوت تورطه في عمليات تزوير البطاقات الانتخابية
- وفي تطور جديد انتقدت منظمة العفو الدولية اسس قرار تمديد فترة لمتجاز سعد الدين ابراهيم التقيس بالجنسية الامريكية ويهدد ممثلي الاعزاء حبس للتهم ١٥ يوما على ثمة للضحايا للتورط فيها.

آخر تطورات قضية سعد الدين إبراهيم

سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز مع منظمة بحثية تابعة لحلف الناتو

قرر على إثره حائط أوسعة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الاستحاب من مينة الدواع كما اطعت النيابة على ميسراية ابن حلدون واكتشفت ان المربانية الملة تلغ مليوني جنيه وعلى مدى عدة محاولات اجرتها النيابة مع سعد الدين إبراهيم بالمستندات التي عثر عليها داخل مركز ابن خلدون فحوت مفاجات جديدة كان امعها علاقة مركز ابن خلدون بعدد المراكز البحثية التابعة لحلف شمال الاطلسي

واذعي سعد الدين إبراهيم ان هذا التعاون لم يكن أكثر من عملية متبادل ايجاده وكانت علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم بحلف شمال الاطلسي قد بدأت في اثناء حرب الخليج حيث شرع الدكتور سعد الدين إبراهيم بمعارفة عدد من باحثي المركز للقويين في لجراء محو و استعلامات راي ومسوح لوضايعه عن لاجاهات الراي لعمام المصري عن العراق والقيادة العراقية وابزة عن لكتوت ولياسات الراي العام المصري حولها

ثم طلت علاقة سعد الدين إبراهيم بالناظر بمحزل عن المحيطين به حتى كانت فكرة تأسيس منظمة لشفافية لاتي تم تسييسها وهو بالخارج ونظرًا لأنه لم يدرج كعضو مجلس إدارة وكانت بالولسي شخصيات لم يكن سعد الدين إبراهيم يرغب في وجودها بمنظمة الشفافية لشكل مجلسا جديدة استبعد منه اللس إبراهيم عبدالمسيح (في قمة الله) روجاني غايد وعبدالمعز القفاي وهدي وكروا واخريين

واختار شخصيات طيبة بسهل على اقتناعها بقوته على طلب التمويل الاجنبي للمنظمة الجديدة. وكان اول الاحداث ذلك الوبت الذي اثرتا مسبقته على صفحات الاسبوع والذي كان في شكل استشارة تسأل المصريين عن برجة ثقة للمصريين في اقرانهم متساك بالاشاعة إلى ١١ مؤسسة أمنية أخرى

تقرير: زهير العربي



د. سعد الدين إبراهيم

هشام صبريايا الحامسي العام الاول لانيابات امن الدولة الشامي أخلا سبيل ثلاث متهومات من ميق حسين على ذمة التحقيق عن روية على باغي وليبي سعد وعية إبراهيم بعد ان كشفت التحقيقات عن قيام شخص آخر يدعي ممدوح البشبي بإصدار البطاقات الزيرة لهن كما تقرر ملولي عشرة لشخاص جدد الاذلا، ناقولهم في التحقيقات وصورية شبيب إبراهيم كمال وصلاح سمير بخلال المصوب للفضي لتسلل رئيس مركز ابن خلدون من مستراية من كل المخالقات المالية وكذلك تزوير المظافات وإلخ. والتي بالمستواية على اثنين من التتهمين هذا حال لانياب واسيلة حماد وهو امر ادعى إلى حدوث خلافات شديدة بين اعضاء مينة الدفاع عن التتهمين

اتفق الدكتور سعد الدين إبراهيم ورئيس مركز ابن خلدون والمصوب على ذمة الشخصية رقم ١١١٣٢ جسر امن دولة عليا مع عدد من اصنفاته للقويين الذين زاروه خلال الايام الماضية على طبع كتاب ممدوح، مائل تحت الحصار محاكمة مركز ابن خلدون، وتم ترشيح احد باحثي المركز والذي لم يتم استدعائه خلال التحقيقات الجارية رغم تورطه في اجراء بحث مشوه لصالح احدى الجهات الاجنبية بإعداد الكتاب وكتابة مقدمته

من المقرر ان يتضمن الكتاب تفاصيل التحقيقات الكاملة مع سعد الدين إبراهيم في نهاية امن الدولة العليا ووصفا كاملا لما حدث معه على جميع المستويات وعددا من مقالات الكتاب الذين انضموا من سعد الدين إبراهيم بعد التقضي عليه

الى جانب التفتيش على الصحف والكتابات التي ماومت الدكتور اثناء حبسه كما طمت «الاسبوع» ان الدكتور سعد الدين إبراهيم طلي من زوجهه الاوروبية بابروا صوف مرتب شهريون للعاملين بالمركز بلا استثناء ومن بينهم القفويش طليم حاليا وهو ما وصفه البعض بانه محاولة لتكديس الشائعات التي رويها ماسوروه عن وجود صفة سرية عندها الاثريوكان مع الحكومة المصرية وتقضي بإطلاق سراحه

وكانت مجلة واشنطن بوست قد اكدت في عددها الاخير ان ما يحدث لسعد الدين إبراهيم مجرد فرصة اذن هو فعل من جانب الحكومة لانه قام بتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القادمة بمشاركة منظمة اوعية الاطالية الديمقراطية الامريكية ومؤسسة كارنير وكانت نياية امن الدولة العليا قد جددت الزيماء الماضي جيس الدكتور سعد الدين إبراهيم ونامية عيدانكو كما قررت جيس ٤ موافقين جند بالتركر مع مايدة ابراهيم وعيدانتم ربيع وعوض عيده وايمن جبل الحامسي ١٦ يوما لاتهامهم بالاشتراك في تزوير المظافات الاتهامية وفي نظور لاحق قرر المستشار

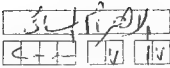
استمرار التحقيقات في قضية ابن خلدون النيابة تواجه المتهمين بالاستندات المضبوطة

كما تراجعتهما النيابة لفتح المنسوبة اليهما والتي اتفقا الدكتور سعد أثناء مراجعته بقبائسهما بشروط البطاقات الثلاث: أية من أن حالة قياس هو صاحب فكرة لا يوجد في الاستندات. ... فصل النيابة السماع لاقوال نهال عبدالحق الغير الاتاري لهيئة نعم الانصاف المصدرات والتي كانت قد ابلغت عن وجود مخالفات تبين الدكتور سعد واتهما الثانية نادية عبدالغور المدير المالي بالمركز

الدكتور سعد الدين ابو لغيم واخيه وسوت تافقش النيابة لمتسايا اليك عن صورة حساب للتهمين وما تضمنته التقرير. ويشار التحقيقات هشام يعقوب رئيس النيابة واشرف المشاوي واشرف خلال وكلاء النيابة وتواجه النيابة للتهمين خاك فياض مدير المشروع ومحمد مخشار المولف بالمركز والمستندات التي عثرت عليها النيابة أثناء قياسها بتفتيش المركز للمرة الثانية.

كتبت خديجة عفيفي:

قرر الاستشار مقام سرديا الخاص العام الاول لنيابة لمن الدولة العليا اخلاء سبيل الماحقة نجاح اسماعيل التي تعمل بمركز ابن خلدون بفسان محل اقامتها وعلى نمة التحقيقات التي تجريها النيابة. حيث وجهت لها تهمة الاشتراك بالمساعدة على قبول مبالغ مالية من الخارج. ومن المنتظر أن تتسلم النيابة تقرير البنك المركزي على الكشف عن حسابات



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
٢٠١٠ ٥٧٥١٥١٠٠ فاكس
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشيط والمعلومات



بعد إخلاء سبيل باحثة بمركز ابن خلدون، اليوم.. النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية

في تطورات جديدة للأحداث التي تشهدها قضية مركز ابن خلدون، قرر المستشار هشام سريفي المحامي العام الأول لنائبية أمن الدولة إخلاء سبيل باحثة بالمركز بينما تأمر بتجسير النظر في أمر حبس عدد من المتهمين الآخرين إلى جلسة اليوم، وسواء يتم عرض نتائج التحقيقات ومآلها فيها أمام المحامي العام الأول للنائبية لاصدار القرار في نهاية الجلسة.

على صعيد آخر من المنتظر أن تواجه النائبية خلال الساعات القليلة المقبلة سعد الدين إبراهيم بالأتقال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية.

وكانت النائبية قد أمرت بحبس كل من مجموعة إبراهيم وعبد النعم وبيع وأمين جميل وعوض عبودة ١٥ يوما في وقت سابق، وذلك بعد أن أكدت التحقيقات أن المتهمين وهم من العاملين بمركز هيئة دعم المنظمات النشاع لمركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية التي يرأسه الدكتور محمد الدين

إبراهيم المصوبوس هاجموا

أشتركوا بطريق المساعدة

والتمتع مع سعد الدين إبراهيم

في توزيع البطاقات الانتخابية

والتيديها مع كشوف وهمية عن

الانتخابات إلى جهات إقليمية

والحصول بطرق احتيالية على

مبالغ مالية من تلك الجهات.

ومن المقرر أن تجرى النائبية

مواجهة مدير مركز ابن خلدون

مواجهة مدير المركز بالأقوال التي أدلى بها بعض المتهمين

بالأتقال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية، كانت النائبية قد وجهت لدير المركز عدة تهم من بينها جمع أموال بدون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وإيهول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سينمائي وسيه إلى سمعة مصر بالخارج.

كما شملت الاتهامات تأني أموال من منظمات أجنبية تعمل في مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام أساليب إحتيالية والاشتراك في تزوير سجلات رسمية بأعداد كاذبة، لتستطيع وعية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت للنائبية التهمتين للشتريين مع التهم تهمه الاكراه والتمعن والسلبعة في ارتكاب التهم المسندة لمتهم الأول الدكتور سعد الدين إبراهيم.

عادل السروجي

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥٥٠٠٠ (٢-١)
E-mail: morit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

سقوط موقعة بمركز شباب ابيانة في فخ ابن خلدون إخلاء سبيل باحثة والاثهات تتوالى ضد فياض

امرت قنابلة التي تقدم الحرف العشماوى وشرف
هلال وكهى اول التباية بالعرف للعثماوى مشام
سرايا الحاصى العام الاول باخلا، سبيل سماح
اسماعيل الباحثة بويثا دعم الباخوات بعد ثورت عدم
تورطها في تزوير كشوف الناخبين.
استمرت التحقيقات « ساعات... وطلعت الجمهورية ان
النهاية ستمتدعى موقعة بمركز شباب ابيانة سطلت
في فغ مركز ابن خلدون وتورطت في تزوير كشوف
الناخبين بالناطق الشعبية مقابل « جنديات لكل بطاقة
خلمية بالمسودات واستطلت عملها في سمو الامية
بمركز للشباب للحصول على أسماء انتخابات مع
سيدات اخريات من البحية وكثر الشيع.

كتب - جمال عقل:

وأجه هشام بدوى رئيس نهاية امن الدولة خالد فياض
مستقبل التربية السياسية بمركز ابن خلدون بالتهامات
د. سعد الدين ابراهيم ورئيس المركز ونادية مبدلانو
المدير المالي والادارى والمنهين الآخرين له بتزوير
كشوف باخى القاهرة والمحافظات وتزيماته على
استلام الشيكات المشبوهة من جهات اجنبية.
اثبت ١٧ متهماً تورط خالد فياض في كل مخالفات
مركز ابن خلدون واستماتت بباحثى اعموا ابحاثا عن
الطروف الاقتصادية والسياسية في مصر وأرسالها
للاتحاد الاوروبى ومنظمات اجنبية مقابل اموال.

العدد ٢٥٩

اسمه حسن كاراتيه « زرزور » سابقاً

الكنز الذى عثر عليه سعد الدين ابراهيم فى إمبابة

فى الاسبوع الماضى كتبنا عن علاقة الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون ومنطقة إمبابة. قلنا ان كلمة السر فى دخول رجل الاجتماع السياسى الى هناك كانت اسم (حسن كاراتيه). ورغم ان حسن كاراتيه كان الوسيلة التى اقتحم بها رجل البر والاحسان منتجعات الفقراء وكان يلاذق بوابة الدخول إلا ان خروج سعد الدين ابراهيم من هناك متهما وضع عدداً من التساؤلات حول شخصية كاراتيه من هو وكيف بدأت العلاقة بين الطرفين.



١٩٥٩



بعض المشايخ الذين زاروا السفير الأمريكي في حواري أميابه

كان من الطبيعي ان يكون هناك تحركات وزيارات لمصر فدا الشخص سالما عليه ولم يجد مصورة هي ان تحدد هي الكشك الذي يمكنه بمنطقة الميزة ناسامة حث سمع سمونشات الكيدة والمياه العازية وكان من الطبيعي ان يتوقع وفيه شخصية غريبة الاطوار... ملتحني علي الاقل بحكم المصنف الذي كان يشغله في مطبوعة الارهاب في جمهورية اسامة وهو مسئول الجناح العسكري بالتخطيط . هكذا قالوا عليه وهكذا كان الوصف الذي استعاد منه حسن حيدا كما استعاد الدكتور سعد ومركز ابن جادون... نعمنا اليه... فسالما سر جرح قلبي... طلبا اخرا... حوار معه فرفض... اما الاسيايب ان هناك من طلب منه السممت... ولاته يتسمر اته مهد في لحة عيشه... حاولنا اقناعه ولكن سائلته عن الدكتور سعد فقال ان علاقته انتهت به من عام ١٩٩٩.. ولا صديق ساماه عن زيارة السفهرو الامريكي لعمرة المحتفي فقال لم اكن موجودا ولا اعرف سيبيا واضحا لزيارته ولذا اثني به الدكتور سعد. ولا مرصد.

سالما عن سبب الخلاف بينهما فقال شعرت انه بدأ يشغلني في امور اكبر مما تقررت الانسحاب. ثم طلب منا الانسحاب... شاكرنا.. لم نرد ان نضبط عليه اكثر من ذلك رغم رغبتهنا في هذا الا ان طلبه في الاتسعاد عن تلك القضية هو الذي جعلنا نبهت عن حسن كاراتيه معيدا عن حسن كاراتيه نفسه

■ من هو حسن كاراتيه؟

- اسمه حسن علي احمد سلطان... اطلق عليه اسم حسن كاراتيه لاته مدرب لتلك اللعبة اليابانية الشهيرة من مواليد ١٩٦٨/١/٢٠ محافظة اسبوط ينتمي لقبائل بني عدي... حاصل علي الحزام الاسود وطويلة الجمهورية بدأ في الظهور مع الجماعات الاسلامية في اممية مع بداية ما سمي بتطهير جمهورية اممية الشهير بقيادة الشيخ جابر وذلك بعد

عزته من السعودية التي عمل بها منذ عام ١٩٨٨ مغريا للكارايتيه في مركز الماترجي بمدينة جدة ثم عاد للقاهرة عام ١٩٩١ وتم اعتقاله في شهر ديسمبر من نفس العام هو وشقيقه خاله طالب الاعداي بعد ضبطه هو وشقيقه اطلقت الصحافة عليه لقب قائد الحياح العسكري للتطهير... وتم اعتقاله والافراح عنه بعد ١ شهر بدون اتهامات.

لم يكن اسم كاراتيه قد اثير حتى الان حيث كان يدعي حسن زيزو ولكن اطلق عليه بعد ان تم اعتقاله حاول بعدها السفر الي السعودية للعمل هناك الا انه فشل... ثم عاد للقاهرة ليعمل في تدريب لسمية الكاراتيه في معمل الاندية منها اتحاد الشرطة الرياضي ومركز شباب اممية وقيادة طهر الدكتور سعد . البداية كانت لقاء فيلغزونيها في ابرامع (بعيدا عن الاضواء) الذي كان يقدمه سعد ابراهيم في التلفزيون المصري... وتعرف به عن طريق واحد من اعضاء المجلس المحلي باممية وذلك في عام ١٩٩١.

ومن تلك التواريخ بدأت وعلاوة الدكتور للارهابي التائب وهو الوصف الذي استغفر منه جميع الاطراف... وفي نفس العام عرض الدكتور سعد مساعدة علي حسن سلطان الذي تحول الي تميم نجوم الاعلام التبري والمودج الفاح امامهم للصدية عن الارهاب في مصر... كان حسن يقول في كل مرة انه كان يقتل الاجانب والاقباط ويرهب مسلمونهم لانهم كفار... وانه كان يقوم بعمليات ارهابية عديدة... رغم عدم توجيه اي اتهامات اليه... ورغم انه كان ارهابيا من ورق صنعه الدكتور سعد من حباله.

تولت القنات المصحفة واستمر حسن في تأدية دوره ولكن مع اضافة

٢٥٩

مل وحتى مخابرات وقت المنص
وظهرت اليوادر في شكل منح دولية
اخبرها متعة من السفارة الهولندية
بالهاهرة بوقت ٢٢ الف جنيه.
واستمر الحال كما هو عليه حتي
عام ١٩٩٨ حيث بدأ التوتر بين حسن
وموسى مركز ابن خلدون بطرا لانه
كان المدير غير الرسمي لمشروع تاهيل
القراء لرجل البر سمع ابراهيم علي
اساس ان ارض امياة التي يسموها
حسن جيبا هي ميدان العمل لآين
خلدون.
وعندما بدأ تهميش دور حسن قام
بطلب اللادة علي الدكتور سعد والقع
المواطنين ومعه عضو المجلس المحلي
(وان كان كلا منهما يمني علي لبلاد
بطريقته) بمد سداد اقساط القروض
التي حصلوا عليها من الدكتور لم ازيداد
القف والتوتر بمد ان تطلق الدكتور
سعد في الحديث عن اصطهاد
الاقباط وبعد ان لاحظ ان الدكتور
سعد يتدعم للضيوف الاجاب علي انه
ارهابي في الوقت الذي سقطت فيه
تلك الصفة عنه.
وتم قطع المكاهة... وتم اعادة عن
مشروع التربية السياسية رغم اشتراكه
في الاعداد لبعض المؤتمرات وتم
ايجاد بدل اخر له وهو طارق حسان
الذي يسكن عزبة المفتي هو الآخر.
ثم انتهت العلاقة تملأ بين حسن
كاراتيه والدكتور سعد بعدما علم
بوجود تزوير في صور الانشغابات
الضولية خوطا من ان يتورع.
وعندما زار السفير الاميركي
دنيال كيرتز عزبة المفتي منذ شهر
لم يكن حسن في الصورة. ابتعد
تمسا او بمد ان اهدوه بالتهامه دوره
المطوب منه وفي المقابل بدأ حسن
بهاجم الدكتور سعد فدد عامين من
٩٨ الي ٩٩ وتموت اعترافاته بالقتل
الي التبرأ منه ومن الراهب
والجماعة الاسلامية

واليسلوي وعربة المفتي.. واصبح كل
احالي تلك المناطق ارهابيين يستغل
الدكتور سعد.. وكل من حصل علي
قروض من القروض التي منحت سمي
ثانيا . والثلب رخيص لا يساوي سوي
٥٠٠ جنيه قيمة القرض والذي استغاد
منه عدد من الامر بمساعدة حسن
فاتحة الخبر كما اطلقوا عليه هي
مركز ابن خلدون.
وتحول حسن مرة اخري من ارهابي
الي صاحب كسلة ثم الي سوطف
بالمركز مقابل مكافأة غير دورية ١٦٠
جنيها شهريا بدور صداقة الدكتور..
والذهاب معه للجامعة الامريكية بل
الثاء المحاضرات علي الطلبة هناك.
ووصل الامر الي اجراء دراسة عنه
والاعداد لكتاب يصدر عنه . وتوسع
مشروع اعادة تاهيل سكان امياة
القراء الذين تحولوا الي ثابئين علي
يد الدكتور سعد
واستغل حسن في تزويج بعض
الحالات الخاصة بالمركز والتي قال
فيها الدكتور سعد ان ابن خلدون
الذي يضم في مجلس املائه ٢٢
عضوا منهم رئيس وزراء مصر الاسبق
الدكتور عبدالعزيم حجازي وثالب
رئيس الوزراء ووزير التخطيط د.
ابراهيم حلمي ووزير الصحة الاسبق
مصمود مسعود ورئيس مجلس
الشورى الاسبق ميمحي عبدالحميم
والسفير مسطفي المفتي والدكتور
سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب.
فهل هؤلاء يشاركوا في مركز مشبو.
اي ان الدكتور لم يستغل حسن
سلطان عقد وقتها بل استغل وزراء
سابقين بل وحاليين بمد ان اكتسب د
علي الدين هلال صفة الوزير وهو
واحد من اعضاء مجلس الاماء وحتى
لا يتسع التمهول كبل حسن هو
المتحدث الرسمي غير الملان للحديث
في امور الختارين مع كل حالات
ارهابي يقع واحدها حادث الانصر

اسم الدكتور سعد ومركز ابن خلدون
ثم حصل حسن علي متعة من رجل
الاعمال القبطي (لاحد) هاني زق
بعد ان رآه الدكتور سعد. وتحول من
ارهابي وسفك دماء وشاغل الي
مواطن وبيع وشهير يقبل الحصول
علي الهبة من الاضباط (الذ) اعدائه
فيم اسبق والذين تحولوا الي اسفقاء
بفضل الدكتور سعد ثم حصل حسن
علي كسك في امياة تنزكية اخري من
الدكتور سعد للدكتور عبدالرحيم
شحاته محافظ الجيزة وقتها وذلك
في ٢٤ ابريل عام ١٩٩٥.. واعلن ان
الكسك لارهابي الثالب قائد الجناح
المسكري الذي لم يوجبه له اي
تهامات الا هذا القبي.
وانشرد قصة حسن الذي تحول
من ارهابي الي صاحب مال بفضل ابن
خلدون والدكتور سعد في كبريات
الصفه الاخبارية ومجلات التميزيون
شابه ريمست كبري محوري
الجاردين واخري معه حورا ضخما
ودسم بالاكاذيب ثم جاءت المنة من
هيئة التنمية المبلدية ١٠ الاف دولار
ليعمل مشروع اعادة تاهيل المتطرفين
في دور العنف بمناطق اسبسية

العدد ٢٥٩

وقال ان قبوله منحة رجل الاعمال
القبطي هاني روق لم تكن تكفيها عن
الدب كما ادعى الدكتور سعد.. اما
الترتيب انه قال في احد اللقاءات
المصحفية معه في يونيو ١٩٩٨ ان
مشروع اعادة تأهيل المتطرفين الذي
كلى يشرف عليه بشكل عيروسي لم
يستفد منه سوى شاب واحد فقط من
الشائين وان كان غير محصور في
الجماعات بشكل تطهيري.. وانه لم
يكن تأهيلا للمتطرفين بل فحوصا
للخبراء والآن من حصلوا عليها

مهددون بالحبس.
شيء غريب اليس كذلك.. لقد
انخرط حسن في تنظيم اسلامي . ثم
في تنظيم ابن خلدون.. وفي المرحلي..
كان متعيا ومثوبها.. تلك هي قصة..
كارائيه. سعد الدين ابراهيم.. لها
تكون مسعود الهام وليتكا.. من
يدرون اصول اللية.

حسن الزوام
مطالع بركات

في قضية مركز ابن خلدون:

تجديد حبس منسق المروع بالمركز وأفره ايوما واخلاء سبيل آخرين

كشفت خديجة عفيفي:

قرر المستشار هشام سريرا للمحامي العام الأول النيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس كل من خالد فياض منسق مشروع الانتخابات بمركز ابن خلدون وأحمد عطا العنفل بالمركز ١٥ يوما على دة التحقيقات فتي تجريها النيابة وأمر للمحامي العام الأول بإخلاء سبيل منتهمين بضلع محل الاستموا وعلى دة التحقيقات قرر خالد فياض أمام جهات التحقيق أن د. سعد الدين إبراهيم كان يعد لاصدر فيم عن قيام الجيش المصري بشنوب الأسرى الإسرائيلييين. بإشرف المحقق هشام بندي رئيس النيابة وإشرف العمساري وإشرف هلال وكيلة النيابة وكانت النيابة على مدى

يومين تولية لاتهم خالد فياض بالوقال د. سعد الدين إبراهيم والمصانق نهم تزوير القبطات الانتخابية وتطهير الشبكات قرر أن مدير المركز يتلقى الأموال من كل الدول الأجنبية مقابل تزيف القبطات الانتخابية ليحصل لنفسه على ملايين الدولارات وأصاب نأن ليس هناك مصلحة مادية يستفيد منها موظف بالمركز للإقامة بتزوير الانتخابات وإصاب بأن د. سعد استغل منصب بالمركز وقام بالاضط على موظفي بتطهير شبكات وخلافه. وقرر للثهم خالد أن د. سعد كان يتبادل الأوراق والأحداث مع القنصل الإسرائيلي وأسمى قنصلهسيات بالسلطة الإسرائيلية في سرية تامة. وأنه كان يعد لاصدر فيم

عن قيام الجيش المصري وتعذيب الأسرى الإسرائيلييين روا على جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين في حرب ٦٧ وإصاب بأن القيله مسجونين الإسرائيلييين عرضا على د. سعد مشاهد من القلام ثم تركيبتها تعويد قيام الجيش المصري بالتعذيب الأسرى الإسرائيلييين. وقرر خالد فياض قيام د. سعد بنفسه وآخرين كلهم بتزوير القبطات الانتخابية ضمن مشروع يدوله الاتحاد الأوروبي وخسرا ١٦١ ألف بطاقة مزورة مدون عليها أسماء أشخاص وهميين. وأمر للمحامي العام الأول باستموا تقرير القنصل المركزي لكشف عن سرية حسابات التهمين والمركز وخينة دعم القبطات للسرير.

٢٩٩ دد ١

أثارت قضية «مركز ابن خلدون» خاصة فيما يتعلق بتهمة التمويل الخارجي.. العديد من الاستفسارات والرسائل حول التمويل الخارجي للكثير من الهيئات والمراكز العلمية في مصر، والتي تتلقى أموالاً من الخارج بدوى أنها تمويل للأبحاث العلمية التي تقوم بها.. وقد أثارت هذه المسألة أيضاً منذ عدة شهور عندما كثف عن قيام بعض منظمات حقوق الإنسان بتلقي أموال طائلة من بعض الجهات الأجنبية.. كما أثارت ضجة كبرى بسبب قيام أحد المراكز البحثية الكبرى بتلقي أموال لتنفيذ تقارير استراتيجيية وتقارير حول الحالة الدينية في مصر.. ومنظمة حقوق إنسان أخرى تلقت ٢٤ مليوناً من دولة أجنبية تعمل تقريراً عن أحداث الكشح.

وإذا رجعنا للتاريخ نجد أيضاً أن الأبحاث العلمية كان لها دور كبير في الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م. حيث تم هذا الاحتلال بناء على تقرير باورنغ الفصّل البريطاني الذي قام بعمل دراسة تفصيلية بمعاونة الفصّل الفرنسي «بولكمت» عن المجتمع المصري وعن كل شيء فيه. والرقام تؤكد أن غالبية الجمعيات والمراكز البحثية الموجودة في مصر حالياً تقبل معونات خارجية لتدعيم نشاطها لخدمة المجتمع. الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الهدف من هذه المعونات في تدعيم هذه الأنشطة وكيفية ضبط هذه العملية حتى لا تتحول المراكز البحثية إلى مراكز تجسس على مصر، وماهى الجهات المسؤولة التي يمكنها الإشراف على هذه المراكز البحثية في مصر.

مرحباً هذه التساؤلات على الملأ، والباحثين والخبراء الاستراتيجيين.. فماذا قالوا؟ في البداية نستعرض قانونية تلقي الأموال من الخارج فيشير المستشار عبدالحامد الشافعي، الرئيس السابق لمحكمة استئناف القاهرة وعضو المجلس القومى للخدمات والتنمية إلى أن البحث العلمى هو كل هدف علمى يهدف المجتمع للخير والإعلاء شأن ومكانة الأمم. فالعلم سلاح ذو حدين، أما للتدمير أو للتدمير. والعلم الذى يخرج عن حدوده الجغرافية والأبى إنما هو علم يابس يعل. فالضرائب التى يجب أن تدفع به كل باحث وكل علم وهو مجلس القومى والأبى وهلمب العلم هو خير الناس والبشرية جمعاء. وقد توجد من يقول إنه «الصريه».. والصريه في رأى ممارسه الرأي في حدود القانون ودون عدوان على أحد أو إساءة إلى أحد. فهذه هي حرية الحقن. أما الحرية للاعتقاد، فهذه حرية المصدق وهناك عقوبات.. عقوبة مالية تتحملها الدولة وهناك عقوبة معنوية تتمثل في غضب كله وإزراءه الناس لأننى بذلك أكون قد خرجت من قسم المجتمع وتقاليده وتراثه. وحول تأثير البحوث بالتمويل الخارجى والنتائج للتدريس على ذلك يشير المستشار الشافعي إلى أن الدعم نوعان، دعم واضح لا يكون مشروطاً بشرط من شأنه الإساءة للمجتمع.. وهناك معونات كثيرة من هذا القبيل تعرض على مجلس الشعب وتقديمها

الأمم المتحدة وإذا كانت الجهة الملتمة جهة غير مشيعة فاللجنة تدخل بالطريقة الصريه والدولة تراقب على ذلك أما أن تقول هذه لفتح مجيداً من نقلة القانون فهذا أمر صعب. والنظام لا يطلع في جدول منع بشريه إلا تكون من تحت اللجنة. أما خارج نطاق الدولة فهذا سماع على الجريه. وإذا قبلت اللجنة بعيداً عن نطاق القانون سلايد أن يكون برأها جسيمة وإساءة للوطن وهذه الجريه لا تفتقر.. وهناك مواد في قانون العقوبات لسنة ٧٤ أو العمل لمعالجة ذلك وانتهاج سوابق من الجمعيات التي تقول إنك إما يعلها أو الاعتراض عليها وتفتيشها وتمويلها في الجهات المختصة.

أمر مرفوض

أما المستشار إبراهيم عالى الدعي.. نائب رئيس هيئة قضايا الدولة الأسبق فيؤكد أن البحوث العلميه والإجتماعيه أساسيه للتوابع العلميه وتكامل للشرار من خلال.. التجريه والاستقرار. وفي ضوء هذه الدوايت يمكن للباحث أن يضيف إليها الجديد بشرط ألا يكون في نهة أمور مسبقه تجعل من البحث العلمى أداة مسخرة لخدمة هذا الهدف.. فبدلاً من بحث علمى وإنما بحث مصالح لخدمة مصالح الباحث والمهد، الذى هو في رة الباحث.

ويوضح المستشار إدوار عالى الدعي أن الخروج من هذا الإطار للبحث لا يعمى بحثاً ولكن هو لخدمة أهداف معينة قد تكون في نهة الباحث.. لأن البحث يجب ألا يكون لخدمة أو خدمة أمور معينة.

العدد ١٩٩

كيف تختبر هذه الخطوط الصمراء .
لا بد من تجنيد شبكات تقوم بهذه المهمة
غير العادية بعد انتشار وسائل
الاتصالات وتغيرها، وهذا ما يقوم في
رءاء البحث العلمي، فمن خلال البحث.
يقوم للتحسس والبحث في شئون الدول
الدبلوماسية ويقدمها للجهات الأجنبية التي
تقوم بتجنيده . هذه الصائل تخص لشبائ
معية محظورة خاصة مايسمى بالانترنات
بمعنى ملاذ تريد من هذه المعلومات لأن
الحصول على المعلومات نفسها الآن
اصبح متاحاً للجميع، ولكن الأمر يكون
في ماذا يعمل بهذه المعلومات.
ويضع دشونى الحنفى ان من مصلحة
الأمن القومى ان يكون هناك مناطق
محظورات لا يمكن تدميرها، كما ان
المسئد العلمى لابد ان يعمل في ظل
قوانين وشرائع الدولة، وأما صائم تسمية
كل ذلك يكون الأمر قد دخل دائرة الخطر
والخطر وبالمسئد لصمراء فقد حدث
انتهاكات في مجال البحث العلمى، بحيث
ان المجتمع للصمراء اصبح مكتوماً أمام
الجمهور من القوى وضعف . ولكن يجب
الانتباه هنا الى ان الصائير لدولة ما قد
تكون غير مهمة لدولة اخرى
ويؤكد بان التمويل الخارجى للمصروف

والدراسات تؤثر حتماً على خطة وتتابع
البحث. لأن الجهة الأجنبية التي تقدم
التمويل هي التي تحدد الأستقاة والأغراض
التي تريدها، بل انها تصمم الصمراء
البروتية التي يوزع عليها البحث . لذلك
عندما يكون هناك تمويل اجنبى لابد ان
تخطر الدولة حتى تعرف لوجه امانها.
خاصة وان بعض الجهات البحثية تقوم
بمسرورين، إما بعد إخطار الدولة بهذا
التمويل وإما بالتلاعب على الدولة
بمعنى انها تخطر الدولة بعمل بحث الذي
حصل عليه التمويل مختلف تماماً عن
الذي تقوم به وتتقدم للهيئة الأجنبية
ليكون سترار لها عما تفعله . وهذا ان
الأمر ان يوافق صاحبها تحت طائلة
القوانين

تقبل التمويل - ولكن
ويشير اللواء طاعت مسلم - شهبور
استراتيجى - الى ان البحث العلمى
مجال كبير وواسع، ولا يجب ان تكون
هناك حدود تقيد هذا البحث، بمعنى انه
لا يجب وضع قيود مسبقة على البحث
العلمى حتى تتاح امامه فرص للبحث
ولكن اذا ثبت تورط احد الباحثين في
أمر بضية لصالح دولة اجنبية فلا يجب
وجب معاقبته، ولكن أيضاً يجب ألا يمنع
التمويل الاجنبى للابحاث العلمية المرد
والسير فيها، فلا تتوقف عن البحث
العلمى بجمعة اننا نطالب التمويل خاصة
وان تمويل البحوث العلمية في مصر
ضعيفة جداً نتيجة الظروف الاقتصادية
التي تمر بها البلاد . لكننى معك لا
انكر ان هناك تذكيراً سيكون على البحث
العلمى من خلال الجهات الأجنبية التي
تموله، لأن هذه الجهة ان تعطيه تمويل
إذا كان البحث يستخدمها، لذلك على

ويقول: أما بخصوص المساعدات
والاعانات الخارجية فهذا أمر ليس
مرفوضاً بالرة . فالقانون تشترط موافقة
الحكومة على هذه المساعدات لكي تكون
والضمة وفي الصمراء . أما من قبل على
نفسه أو جمعيتي التي يتزلفها اعانات
اجنبية في النظام فهذا أمر مرفوض
ويعاقب عليه القانون لأن هذه اللجنة تكون
مشوقة لخدمة أغراض معينة في نفس
الباحث . ومنصوص قانون الجمعيات
معلومات اجنبية الا بعد موافقة الجهات
العنية ووضوح الضوابط اللازمة لذلك . أما
إذا قبلت الجمعية ذلك فتعتبر قد خالفت
نصوص القانون وهذا يعد سبباً جوهرياً
لحلولها ومصادرة هذه الأموال . وان من
يقبل ذلك العمل بعد مشيورها أيضاً
وشائناً لوطه ولبلاده وأهل من تحت
سما هذا البلد الذي يظلم .
وتوسع الدكتور فوزى عهدهلستار
الاستاذ بكافة الحقول بجامعة القاهرة
ورئيس اللجنة لتشريعى السابق مجلس
الشعب ان القانون يمنع الجمعيات
والهيئات العلمية من تأتى الأموال من
الخارج إلا بعد موافقة الجهات المشرفة
على الهيئة البحثية، وذلك من خلال
معرفة مصدر التمويل وكيفية ومصادرة
انتقاله، حتى لا يكون الأمر مشاعاً
للجميع ليلعل ما يفعل خاصة وان بعض
الجهات الأجنبية تتجهن الفرص لتنفيذ
أغراضها السياسية .
وتشير الى ان البحث العلمى الذي يعتمد
كأياً على التمويل الخارجى لا يعد بحثاً
بل هو نوع من القيام بوزر معين لصالح
جهة التمويل وقد تكون بريئة أو شريفة،
المهم ان البحث العلمى هنا يكون تحت
رخصة جهة التمويل خاصة وأنها هي التي
تحدد موصوع البحث، وتحدد نتائجها
وأهدافه، وعلى الباحث القيام بوزر لذلك
لهذا البحث، فهو أداة فقط وليس بحثاً لا
يستطيع وضع أوله وتتصورات في ذلك
البحث إذا فعل ذلك سيحرم من التمويل
ومن الأموال الطائلة التي تم دفعها له
مقابل تنفيذ مايلب منه.

خطوط حمراء
وعن تفسير اللواء الاستراتيجيين
لخطورة التمويل الخارجى أكد الأخير
الاستراتيجى اللواء تاحمد شويى
الصافى انه رغم الخطور الهائل في

المعلومات والاتصالات التي يشهدها
المصر الحالي، إلا انه مازال هناك حدود
وخطوط حمراء لابد من التوقف عنها..
لأنه لو كان كل شيء متاحاً، ماكانت
الدول اجهت نفسها في تكوين وعمل
أجهزة استخبارات، بل ان الأجهزة
الاستخبارات هذه أصبحت الآن أكثر
تطوراً . وعلى سبيل المثال جهاز
الخبايرات الأمريكية المركزية C.I.A
تجسس على المعلومات الاقتصادية
الخاصة بفرنوا . فلم يعد عمل أجهزة
الخبايرات حاصراً على المعلومات
العسكرية . فهناك حواجز وخطوط
حمراء لا يمكن تدميرها ومن هنا تقول

٢٠٠٩

إفساد التنمية

ويتفق مع رأي السائق الدكتور وعبد سيد أحمد مدير مركز يافا للدراسات الاستراتيجية ويقول هناك خلط متعمد بين دور هذه القضية الحظيرة وتجزؤ التفرقة بين مفهوم البحث العلمي والتمسك بالعلمي فما يحدث في مصر الآن وبعد أكثر من ٢٠ عاما هو أن في حالة السبيلة المعلوماتية وبشكل من أشكال التحمس على اللجوء لمصادر دول ومؤسسات غربية والحديث عن "القرية العالية" كلام مفروض فهناك تضليل متعمد في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يخلي شمله إلا مئات معية تعيش في المجتمع وبهما تطورت الفترات العلمية والأساليب التكنولوجية لا يمكن للقرية الخارجية معرفة تفاصيل المجتمع الداخلي ومنها ما يتصل بالعقائد والقيم والاعتقادات والجماعات والجماعات الشرعية والوحي والفضاء والتفانيات وغيرها من المصالح التي يقوم عليها الكيان السياسي للوطن.

انسانا من اللاه أن الفصل التي يطلب

المسؤول بحسبها لا يكتفي فيها إلا أهل القنابل والسياسي، بسبب استلامه قدرًا عاليا من الثقافة والقدرة على التحليل والتطوير وليس من المصادفة أن أنقل أصحاب الكفاية، البهنية من أهل اليسار مومض يعمل فيها الآن أكثر من ٦٦ مؤسسة بحثية وتتباين من جهات خارجية وتحصل منها على أموال من وراء ظهر الحكومة ولا يقوم الدولة إلا لطلب الشككي حتى نفس الطرف عنهم. فقد بلغت الاسرار القديمة من الجهات الأجنبية المراكز البحثية التي تعمل في مصر أكثر من ١٥٠ مليون دولار قدمت لأبحاث لا يروها فشب أو اللغة الثقافة ولا تتبرج في اللغة العربية بل تنسج في أصحاب القرار في دول الأجنبية. التطوير الأجنبي قصده ضرب والمضاد التنمية وصرفها وتحييدها عن قضايا المجتمع الأساسية فيفسر الصراع العربي الإسرائيلي نزاعا وتتوغل عائلة التنمية مع العرب في تأمين ومصنع الثقافات التي تباعا ومستكنا وشغلا بمصالحه الخاصة.

تحقيق التنمية

ويقول محمد منيب الحامي أمين عام للتنمية المصرية الأسبق - التمويل الذي يقدم المؤسسات للمجتمع المدني يتم بعم الحكومة لمهنة المؤسسات لها حسابات في القبول معروفة الدولة وإذا أطلق باب التمويل من الممكن البحث عن مصادر تمويل أخرى وتوضيح شروط لمهنة أن يكون التمويل بعيدا عن الحكومات. وأن تجد مؤسسات المجتمع المدني المصرية جدول أعمالها وبطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وليس جهات التمويل وأن تتحاشى كل هذه المؤسسات مصادر تمويلها التي تتنافسها والمبالغ التي توافر في التمويل والملاحة وليس هناك قيد أو تحرير يعد من حرية الباحث على أعماله وهناك التنمية في الوجهة من الوجهة

الدولة أن تضع ضوابط ومعايير لتمويل البحث العلمي من خلال إشراف وزارة البحث العلمي ومعرفة مصادر التمويل وجهة اتفاه وسير البحث العلمي، ولكن لا يجب أن نؤلف البحث العلمي بصحة أنه ممول من الخارج.

أراء معارضة

التفتينا مع مجموعة من مدبري مراكز الأبحاث فوجدنا منهم المؤيد والمعارض . فالدكتور حمدي عبد العظيم ، مدير مركز السحور والمعهد السابق لأكاديمية السادات يعتقد أن أن التمويل الأجنبي للمشروعات أو المرتبطة بالحصول على نتائج

الأبحاث مرفوض لأنه يهدد الأمن القومي لأننا نعيش في إطار حرب جاسوسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذه الأبحاث تجرى بهدف معرفة كائن القوى الاقتصادية والاجتماعية في مصر . فالجهات التي تقدم التمويل تسعى لمعرفة الاتجاهات السائدة في المجتمع وبهذا معرفة كيف يمكن التأثير على المجتمع لأشهر مبادئها وأفكارها لتحقيق نوع من التنمية السياسية والاقتصادية لاحتكام السيطرة علينا في إطار الدولة . أصلا المسألة ليست جديدة فإبان الستينات فوجئ الرئيس عبد الناصر بدراسة أجراها الروس عن كيفية نقل الشعب للمبادئ الشيوعية في إحدى القذري المصرية وهي دراسة ميدانية تمت في إطار الصداقة المصرية - الروسية ومن خلف ظهر الحكومة المصرية!

فالمجاهة المانحة لا تملأ لملأها لوجه الله، وإنما لتحقيق أهدافها فهذه الجهات ترفض اللجوء للسلطات المصرية من أجل الحصول على المعلومات لأنها تعزل مدى خطورة هذه المعلومات وأنها أن تحصل عليها. ولا يجب الاحتجاب بأنها في عصر الثورة وسرية المعلومات . ليس كل شيء يباع وليس كل البيانات تنشر ولا تطلب . فإلّا للولايات المتحدة فهذه بيانات حكومية أو نتائج لدراسات ميدانية لا يستطيع أحد أن يعرفها غير الباحثين الذين أجروا البحث الميداني تتعلق بأشهر الجهات وأراء وشخصات إحصائية للمكان والاعتبارات الثقافية للشعب لا يطعنوا إلا الباحثين الذين لا يهتمون لهذا المجتمع.

وأوضح بأنه ليس هناك غريب يعلم عنا كل شيء. الغريب يستخلص نتائج من المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من الباحثين المروحين وإذا ألقينا عليه هذا الباب من الصميم عليه أن يستخلص النتائج ويتخذ القرارات التي تهدد أمننا.

ويجب ألا يغفل أن أمريكا والدول الأوروبية تقدم اللطوات التي تحصل عليها من مجتمعاتنا الدولة الصهيونية تستخدم هذه اللطوات في الحملات الإعلامية التي تنتج ضد مصر من أجل السيطرة علينا والتأثير في القرار المصري.

٣٩٩ د ٢٠١٧

لا تمويل بلا مقابل
الدكتور صومى ابوبالك
- الرئيس الاسبق لمجلس
الشعب - له رؤية متميزة
في تلك القضية يتناول
فيها لا توجد دولة اجنبية
تتمسك تمويل لدولة او
مركز او فرد دون مقابل.

وقد يكون هذا القابل سياسيا او اقتصاديا
او لاسباب اجتماعية او عرقية. وعندما تتلقى
الدول تمويل احييا فهي تتدبر مخاطر تلك
الدول وانما لان هناك رقابة على عملها
من الأجهزة السياسية كالدولة وغيره
وقد اتى ذلك بتداول فيها قدر اكبر من
الشغافى والعلاية للشرط القدره في مثل
هذا التمويل اما بالنسبة للامراء او الزكرك
الجنحى او للصيحات الاعلى فلا توجد مثل
هذه الشغافى والاضمان حالولة التي
تعين جميعه او مركزها في دولة اخرى قد
يكون لسبب خفى لا يعلمه المستفيد من
الجميعه - فهو مثلا يتلقى اموالا باسم حقوق
الانسان او للبحث العلمى او الاجتماعى او
حماية المستهلك الا انه لا يعلم ان هناك
اهدافا اخرى للدولة التي تقدم هذا التمويل
فهو قد تلعب بيانات او احصاءات او رصد
للمظاهر الاجتماعية او رصد تطورات اقتصادية
او سياسية تستفيد منها الدولة القدره
للالاعة ولا تترك الحمية او المركز حادثة ما
قدم من بيانات. فبغلي سبل المثال في احداث
الكثير قامت جميعه اشادت من شعار حقوق
الانسان ستاروا لها لتلقى معونات من جهات
اجنبية استغلت اللطومات التي استغلت
استغلالا سينا ضد مصر. بل ان هناك
جميعيات اخرى تلتقى تمويل لشر لكر
سياسى او الاقتصادى او اجتماعى معين.

لذلك قلنا حتى تصالح الدولة على امنها من
جانب وتكفل الحريات من جانب اخر لابد من
ايجاد وسيلة تستطيع الدولة من خلالها ان
تعرف الجهة المانحة وتضبطها وتضاول
استغلالها لاهدافها وبكيفية لائق تلك الاموال
لان مصلحة الوطن مقدمة على مصلحة
الجميعات او الافراد.

المذكر الاساسى الدكتور مصطفى الشكبة قسم
التمويل الاجنبى الى قسمين اولها على سبيل
النحو وهذا لا غبار عليه لانه تكون هناك على نوع
من الشتراف على كل

مرابط سيمر المشروع.
ولكنهسما عن طريق
القرض على التي تخدم
حداها شهديات لانها
تختلف من مرض اخر
وهنا لابد من توافر شروط
الشغافى والتعامل العلمى
والبحسد عن المسروقة
والاخذ بالمشورة بمروا
في القرض او القترض.
وهنا لابد من التأكيد عن
نقله ان القرض لا يتم
اسرولا الا اذا كان على
علم انه مستفيد من
ورقه وبشكل او بفسر
وقد تكون هذه الاستفادة
- في امور لاجتماعية او
سياسية او ثقافية. وقد تمل في درجة دعم
الاشقة التجميعية التي من شأنها الامور
بمصلحة البرفن التي يبعث فيه القترض

الحندية والمحت يمكن
اتخاذ والاجتماع مع
مقدمته واللهم المستخدم في اعداده والقتاج
لتي انتهى اليها. فمحت يرد على بحث لكر
لخفاء اللطومات مستحيل

ويشير الدكتور مؤيد السعيد الاستاد بالزكر
القوى للحدوث الجمانية والاجتماعية الى ان
احدا للطومات اصنع صبرا من شروب
الاستحيل في هذا العصر لان الاجتماعات الآن
اصبحت مفتوحة امام الجميع وانس هناك دولة
في العالم تستطيع اعلاز مجتمعها وجور
الشكبة ليس في لخداع اللطومة او منع النشر
بعض الحدود الشكبة الاساسية في عدم
وجود حلة وطنية لتوظيف البحث العلمى
والاستفادة من نتائج دول العالم الثالث كله
ليس لديها حطة للاستفادة من الدراسات
للحدوث التي يقوم بها العلماء في قطاعها
العلمية الطاعة

انصاف ليس عليها ان نهتم بمسألة وصول
الحدوث الى جهات ما في الخارج لان اي كتاب
يصدر في مصر يصل الى مكتبه المكون من
الامريكي وعلينا ان نناقش قصاصيا لالاحدية
يا كانت درجة الحساسية التي تتبرها بانها
ويبحث فيها من ارضية وطنية ومن سطقات
قومية وهذا لا يترك مسلة لتصفين للشكبات
وتلقى بين من فهم والتزيف. وهذا كليل يخلق
راى عام ناصح يارز من يتحدث لمصلحة الوطن
ومن يسمى للاضرار به.

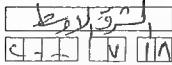
قصاصيا الداخلية يا
كانت درجة الحساسية
التي تتبرها بانها
وتبحث فيها من ارضية
وطنية ومن سطقات
قومية وهذا لا يترك
مسلة لتصفين
الشكبات وتلقى بين من
الهم والتزيف. وهذا
كليل يخلق راى عام
ناصر غير من يتحدث
لمصلحة الوطن ومن
يسمى للاضرار به
ويوضح د محمود
الحوال - الدكتور عام
الجميعية المصرية

ويوضح د محمود الخيال.. مكرتير عام
الجميعية المصرية للتزوير انه لا مانع مطلقا من
تلقي اسوال من اي دولة في العالم لخدمة
بالدى بشرط انني كيف استخدم هذه
الاموال وكيف اديرها.
اما عن ضوابط القصة والساعات فهذه
لضوابط تضمنه للجهة المانحة لتضبطها ثم لخد
شروط الصرف منها. وهذا لا غبار عليه
ويوزن دخيال: ان ما قام به مركز دراسات
ابن خلدون من اعداد دراسات فهذا لكرهاه
وبعض هذه الدراسات
التي اطاعت عليها الواقع
عليها تماما وان للزكر
قام بدوره في هذا
الجانب
الغالبية للجميعيات
والراكز البحثية في مصر
تقبل معونات خارجية
للدعم نشاطها الحمة
المجتم

۲۹۹۰۵۵۱

وإوضح ان الدولة مطالبة بمراقبة أى شخصية
أو مركز مشدود يستمر وراء الأبحاث أو حقوق
الإنسان لاتة اذا حريت الدمع ما من من السهل
بيع مصالح البلد بشعن بحس. فلا يجب التعميم
بأى اى مركز محلى أو مركز علمى يتلقى أموالا
فهو خائن أو يستمع بالشفافية وإنما الفصيل هو
ذلك مراقبة الدولة وفطنتها سواء على القرص
التعميل وقيمت وكيفية اتعاق والشخصيات التى
تتولى اتعاقه

[illegible]



المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٢٠٢ (٥٧٥٦٥٠٠)

E-mail: marit58@hotmail.com

ميريت
النشر والمعلومات

مجدي الميريت الإيفائي

الشخص والفكرة

أصعب ما في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم أن لا تستطيع أن تدافع عنه، ولا عن الذين اعتقلوه، والأصعب من ذلك أنه سيذهب - كالعادة - بين الأقدام خلق كثير بينهم العديد من الباحثين الجادين الذين عملوا بعقل منفتح، وبمسير مستروح، لأنه ليس عندهم ما يخفونه، ولا ما يخافون منه. ولو كانت الجامعات المصرية والعربية عموماً تقدم برامجها البحثية كما يجب، ونجد التمويل والحرية العلمية لما تحوالت المنطقة العربية إلى أرض خصبة للجمعيات والمعاهد الممولة أجيباً التي تنبت أسرع من الفطر في كل مكان، ومعضلها لا يعرف أحد من أين أنته، ولا ماذا تعمل، ولا لأي جهة ستقدم نتائج تلك الأبحاث المصنعة التي تجريها بداب وبلا هوانة. لنعترف بكل ما تقتضيه الشجاعة والحرص على لوطان نجيبها أن شرايين البحث العلمي في المنطقة العربية تكاد تتجمد، وإن الموازنات المرسومة له لا تسمن، ولا تفي، وأقبل هذه فإن العقليات الخائفة التي تعمل في الجامعات والمعاهد تكاد تطلق النوافذ كالأية التي ما تزال مغلوحة للتفكير خوفاً من أن تخطئ أو تلام، ومن هذه الخائفات تسمل التهميش والتمويل.

ومشكلة الدكتور المصري المتمرك الذي تقدمه بعض وسائل اعلام بلاده بصفة مواطن أمريكي، أن تهمته ليست بحقية ولا تمويلية بالاساس، ولكنها مشكلة شخص ملتبس المفاهيم، أكثر جرأة ممن حوله، وأكثر اطلاعا بحكم الدراسة في الخارج وكثرة السفر، ومن كان هذا شأنه تستطيع أن تظلي عليه مائة تهمة ليس من الضروري أن يثبت أي منها ما دامت التهمة الأصلية ثابتة، فهو أولا وقبل أية صفة أخرى صهر مؤسمة فورد، ويزج منيرة فرعها في الثائرة، وبهذه الصلوات الشرعية وحدها سيظل في بلد مثل مصر، مشبهها، حتى وإن نعم وجاور في الأهرام أو الصحن.

وبل هذا الشبهات، التي تلقى عليه بالجملة هذه الأيام، كان الدكتور في موقع لا يصدق عليه يوم اكتشاف مغالطات كثيرة وأموال ضائعة وثقلته في دار سعاد الصباح، التي كان يشاركها مركز ابن خلدون في الكثير من المشاريع، ولكن الانتلجنسيا المصرية لم تأخذها المرة بالاثم - أذاك - ولم تكلف الانتقادات ولا تغطية تلك القضية بما يليق بها وبما ذك لأن المال العربي غير المال الاجنبي، بل لأن رؤوس الشائفة والفكر في شامرة العز كانوا يشاركون الدكتور في الاشراف والاستفادة، وبمعضم صنع ثروات من وراء تلك الدار التي قلمت طموحاتها الثقافية بعد أن اكتشفت أن طموحات الآخرين مادية فحسب، ولا علاقة لها بالفنون والأفكار، وهكذا اكتشفنا أن المال العربي يسكت الجميع بعكس المال الاجنبي الذي يلتفت لغواه الجميع لأنه مؤثر على الأقلية ومدمر على الأغلبية ومن هنا كتابة الانتقاد.

وبحل تخريب، تلك الدار جرت بين الدكتور سعد الدين إبراهيم وبين مناقشة ساخنة في طلبة قبل عامين من الزمان أن اكتشف تفاصيلها اليوم حتى لا نطمع في غير سياقها، وبمعضم لقد كانت عن الجشع الذي يخرب معطم المشاريع الفكرية الجادة وعن الذين لا يفرقون بين اشخاصهم وبين أفكارهم، وبمعضم العلاقات الشخصية والمصلحة الضيقة الخاصة قبل اهداف للشروع. ومن حسن الحظ أن الذين شهدها ما زالوا أحياء وهم الدكتور جابر مصعور، والدكتور صلاح فضل، والشاعر احمد الشهاوي وستعود إليهم ذات يوم لتكشف اسلوبا في العمل اعتمدته الانتلجنسيا العربية

٥٠

العدد	١
التاريخ	١٨

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النور

قاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



دون أن تترك مخاطر على جيل جديد ليس من الضروري أن يترك على أنه
تلف الثمرة واستهلاكها دون للمشاركة في معمار الحصول عليها، وبدون أن
يعرف أن كانت سامة أو بريئة.

والك أن تقول من هذا الأكاديمي الكثير للجدل ما شئت ففيه كل محبوب
الشرع لكن كل ذلك لا يدور أن يعامل كمجرم، ولا أن يحبس مع اللصوص،
ولا أن تحول قصيته إلى سيف لأزهار جمعيات أهلية جيدة الأهداف وحسنة
السيرة والسلوك وبأفضة المنهج والتمويل، ورغبة في النهوض بمشروعاتها
ويعملها.

أن البحث العلمي الذي لم تستطع الجامعات العربية ولا المال العربي أن
ينمى هو الضحية الأولى في هذه القضية، أما الضحية الثانية، فجمعيات
حقوق الإنسان والجان الأهلية التي تعمل لأهداف نبيلة دون أن تدري أننا من
أمة نتمن تشويه جميع الأفكار مهما كانت عظمتها، فقد حملنا على جمعيات
حقوق الإنسان حتى أهلكناها، وما نحن نلقت إلى مراكز الامتياز لمستأصل
شاكلتها، فالأكوي، حتى نواصل المراقبة في مناطق تخلفتنا، أن نلجج جميع
المبادرات والأفكار والمؤسسات التي قد تساهم ولو بجزء ضئيل في إفراج
الزهر من الهمر على أمل أن يشرب منه بعض المتعطشين للمعرفة في عالم أن
ينفض من كبوته إلا بتحديث المعارف وازدهار العلوم.

M.Jazikani@asharqatwint.com

قضايا مصرية

الحكومات تخطف وتضيق.
هذه حقيقة لا يجب أن تكون فيها
مكابرة، فهي في النهاية مؤلفة
من بشر يتخونون عشرات أو
مئات القرارات الحيوية يوميا،
والهم أن تبذل ما في وسعها
للوصول إلى القرار الصحيح.
وإذا أخاطت عليها أن تعترف
بضعفها.

وفي مصر وقع خطأ في الانتخابات الماضية لمجلس الشعب، فاجأت المحكمة الدستورية بقرولها الأخير الذي اعتبر أن هناك مخالفة للدستور. واتخذت للتراسة في مصر الخطوة الصحيحة باتخاذ قرار المحكمة الدستورية والتقدم بشروع قانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يفرقه البرلمان في جلسة استثنائية يوم الأحد، والنص على ضرورة انشرف القضاء على اللجان الانتخابية.

وقد تكون لبعض فئات المعارضة وأحزابها وجهة نظرها في الطريقة التي كان يجب أن يتم بها التصحيح، وهذا طبيعي لأن مهمة أي معارضة هي أن لا تجعل حياة الحكومة مريحة المهم أن النتيجة هي تصحيح الخطأ ووضع الانتخابات تحت سلطة القضاء حتى لو استعفى من الطاعة أمد العملية الانتخابية حسب العدد المحدد للقضاة.

ويجانب الارتياح الدلالي الذي أحدثه هذا التصحيح فإنه الإضافات إلى رصيده وسبعة مصرع للحارثية باعتبارها بلدا يحترم الدستور، وقرارات القضاء، وهي قضية مصرية أخرى، وفي قضية الفكر واستاذان علم الاجتماع الدكتور سعد الدين إبراهيم، والتي يجب الاعتراف بأننا ضللتنا صحت من رصيده السبعة، وقضت الباب لسهام لي، يكن هناك أي داع لها، يبدو أن هناك خطأ أيضا يحتاج إلى تصحيح.

وقد يختلف البعض أو يتفق على أفكار سعد الدين إبراهيم، لكنه في النهاية مفكر مرموق له أبحاثه ووزنه الأكاديمي والثقافي ولا بد أن يحدث اعتقاله ردود فعل تتجاوز الأطار المحلل.

ومن دون الخصوص في تفاصيل البيانات او ما يقال عن قضية سعد الدين ابراهيم، فان كل ما صدر لا يهيي بان هناك قضية حقيقية يستطيع ان يستند اليها قرار الاتهام. فالمخالفات المالية في شركة خاصة اذا كانت موجودة ليست قضية عامة. كما ان الحصول على منح خارجية لؤنسمسات عمل مدني مسألة معمول بها في كل دول العالم، واداً كان هناك خطر لها فيجب ان يكون ذلك مقادراً.

أما إذا كان هناك ما يمثل
خطرا في مجال الأفكار فأن
مواجهته يجب أن تكون بالفكر
وليس بالحكم.

ومن السهل ملاحظة أن
هناك أحياء عريضا في الوسط
الثقافي لا يحبها أفكار الدين
إبراهيم، لكن هذا ليس مبررا
للافتعال الشخصية، فحيوية أي
تخية ثقافية تظهر من خلال
التعبئة وليس العاجاء.

فإذا لم يكن هناك ما يستوجب التحقيق مع سعد الدين إبراهيم وتقديمه إلى القضاء فإن الحل الأمثل هو الاعتراف بالخلافا والموافقة له، وكفى الله المؤمنين شر القتال، أما عدا ذلك فهو إساءة لسعة مصر.

أخيراً، هذا الاهتمام الكبير الخارجي بقضايا مصرية محلية، له ما يبرره لأن ما يحدث هناك مؤثر على الاتجاه الذي ستسير فيه النظرة.

علی ابراہیم

تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون

كتبت - نجوى عبدالعزيز:
قرر المستشار هشام سريها
للحاصل العام الأول لنيابة أمن
الدولة، تجديد حبس ثلاثة متهمين
في قضية مركز ابن خلدون ١٥
بوما على نمة التحقيقات، يشمل
القرار احمد عطا و خالد فياض
وطارق حسان، وتباشير النجيلة
التحقيق بمعرفة هشام بنوى
واشرف العشموى واشرف هائل
واحمد خيرى رؤساء النيابة.
ولجحت النيابة للمتهمين بالحوال
المكتور سعد الدين ابراهيم مدير
المركز ونادية عبدالقادر مدير
المركز
اصر للتمهون على قيام مدير المركز
بتلقى الدعم للمنى من الخارج بتغير
اعداد تقارير عن التواجد التخليقية
في البلاد. كما أكد خالد فياض
للقية اواخر من المكتور سعد الدين
بتنوير بطاقات الاختبار بمعرفة
طارق حسان. ادلى المتهمون
باعتقالات جديدة، ومن اللوائح
استدعاء الدكتور سعد الدين
ابراهيم ونادية عبدالقادر من
السجن مرة اخرى لمواجهتهما
بالقوى للمتهمين. وقررت النيابة
اغلاق سبيل الاتهم تأمر محمد نبيل
اتناء تجديد حبسه بكتمان سجل
الإقامة.

في قضية مركز ابن خلدون:

تجديد حبس خالد نياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوماً

خلدون وإخلاء سبيل تامر نبيل الباحث بالمركز. وأجبههم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف القسماوى وأشرف فلال وكيلي أول النيابة خلال الجلسة التي استمرت ٥ ساعات بقول المتهمين المحبوسين والفرع عنهم بتوسطهما في عملية التزوير وأقوال التهمة نادية عبدالنور مدير الشؤون المالية والإدارية بمركز ابن خلدون والتي اتهمتهما بتزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية وإرسالها عن طريق المركز للاتحاد الأوروبي والمنظمات الأجنبية مقابل الحصول على أموال.

كتب - جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول بتجديد حبس المتهمين خالد أحمد نياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون وأحمد عطا موظف بالبورصة وطارق حسان ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات لاتهامهما بالاشتراك في تزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية والاشدراك في تلقي أموال من جهات ومنظمات أجنبية من خلال عملهما مع د. مسعود الدين إبراهيم رئيس مركز ابن

بعد إطلاق سراح أحد المتهمين واستمرار خمس ثلثه آخرين،

تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون تمهيدا لإعلان نتائج التحقيقات

الحصول على مبالغ مالية منها.
كما وجهت النيابة للسيدة نادية
عبدالنور التي تتولى الشؤون
المالية بالمركز الاشتراك في
مساعدة المتهم الأول في ارتكاب
التسهم الممنعة اليه، وتواصل
النيابة تحقيقاتها الموسعة في
القضية لكشف ابعاد وملازمات
القضية.
كما يقوم المحامي العام الأول
للنيابة بعرض نتائج التحقيقات
على المستشار ماهر عبدالواحد
النائب العام.
وعلم مندوب الأفرام للسائل ان
نيابة أمن الدولة العليا سوف
تنتهي من تحقيقاتها في القضية
خلال ايام قليلة وسوف يتم اعلان
نتائج التحقيقات بمعرفة النائب
العام والتصرف النهائي في
القضية.

عادل السروجي

امرت يوم الخميس الماضي بتجديد
حبس كل من الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
والسيدة نادية محمد ابوالنور
سودانية الجنسية وهي المسئولة
عن الشؤون المالية بمركز ابن
خلدون ولد وجهت النيابة للمتهم
الأول في القضية عدة تهم من
بينها جمع اموال بدون الحصول
على ترخيص من الجهات
المختصة، وقبول مبالغ مالية من
دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل
ضار بالمصلحة القومية للبلاد عن
طريق انتاج فيلم سينمائي يسيء
الى سمعة مصر بالخارج، وتلقي
اموال من منظمات اجنبية تعمل في
مجال حقوق الانسان عن طريق
استخدام اساليب احتيالية،
والاشتراك في تزوير محضرات
رسمية باعداد كشوف انتخابية
وهمية لجهات اجنبية بقصد

امرت نيابة أمن الدولة العليا
بتجديد حبس عدد من المتهمين
بمركز ابن خلدون للدراسات
الانثاقية ١٥ يوما على نعمة
التحقيقات التي تجريها النيابة
وجهت النيابة للمتهم عدة تهم
من بينها تهمة الاتفاق الجنائي مع
المتهم الأول الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
وتزوير محضرات مزورة عبارة عن
كشوف وهمية للتأخير واعتبار
انهم جرى توظيفهم بالمصلحة
الانتقائية وأعداد بطاقات انتقائية
مزورة لتقديمها الى دول اجنبية،
كما شملت الاتهامات الاشتراك في
اعداد فيلم سينمائي يسيء الى
سمعة مصر في الخارج.
وتواصل النيابة تحقيقاتها في
القضية تحت اشراف المستشار
مهام سرايا الحامى العام الأول
لنيابة أمن الدولة العليا.
وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد

المصدر: ١٥٨
 التاريخ: ٢٨ ٧ ٢٠١١

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 هاتف: ٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 E mail: merit56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

تحقيقات لشرف العشماوى رئيس
 نهاية أمن الدولة العليا ان المتهمين
 شاركوا سعد الدين ابراهيم فى تزويد
 البطاقات الانتخابية الوهمية وتلقى
 اموال من جهات اجنبية.

كتب عاطفت فاروق
 قرر المستشار مشام سريما
 المحامى العام لنهاية أمن الدولة العليا
 تجديد حبس خالد فهاش وأحمد
 عطا الموظفان بمركز ابن خلدون ١٥
 يوما على ذمة التحقيق، كشفت

تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم

د. سعيد النجار

أخضع جمعية التنوير التي أسست
تكريماً لتكريس التنوير فرع فورة
وهي جمعية تسمى في إشاعة الفكر
التنويري وإعلاء دور العقل
والعقلانية في تراثنا العظيم. وقد
عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم
عن قرب والشكرت معه في عدد من
مشروعاته وكان نموذجاً للشجاعة
الأبية والأسامة الفكرية والمهنية
الغائقة على العمل. كذلك اشتركت
معه في عدد من المؤتمرات الدولية
في مصر وخارجها. وكان لاقائه فيها
في السري الرديع الذي ينبغي أن
يكون مثار الإعجاب والفخر لنا
جميعاً.

هذه جميعها إسهامات بالغة
الأهمية في إطار قصاها المعاصرة
وكتت لحساب أن يكون الحزاء من
جنس العمل ولتعمل الدولة على
تكريم بإعطائه جائزة الدولة
للتقديرية أو ما هو أهم منها. ومن
هنا كانت بعثتنا إليه ومسدنا
واتنرجعنا حين جاتنا بنا الفئوس
عليه وحسب احتياطي ومعاملة
معاملة للمربين بدلاً من معاملة
العلماء للفتنجان الناهين.

أه ملاحقة هذه ما هو تاسورها
هل تعرف لشرطه رماية أمن الدولة
ملا بفعلون وهل يقصدون منا
يصيب صمعة مصير من لذي من

حقوق الإنسان العالمية.

ولا شك عني أن ما حدث في
الآن في هذا الموضوع بشير أكثر من
علامة تنجب في العالم العربي
والأجنبي. فللككتور سعد الدين
إبراهيم استناد مرموق في علم
الاجتماع السياسي ليس في مصر
لفظ ولكن على الصعيد العالمي.
وكل ذلك نجح الدكتور سعد الدين
إبراهيم في أن يضع مسركون ابن
خلون في صمعة مسؤوليات
الجنتم المدني العاملة في حقل
الديمقراطية والتنمية وحقوق
الانسان. استطاع خلال السنوات
الأخيرة أن يضع عدداً من التقارير
التي تتالع أهم قضايانا الاجتماعية
والسياسية. وقد أصبحت تلك
التقارير من المراجع العلمية في
مصر والعالم العربي. عالج مشكلة
الفقر والمساكنات والمشاركة في
الحياة السياسية من الرجال
والنساء. كذلك بحث ظاهرة الإرهاب
والإرهابيين والظروف الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية الكامنة
وراء تلك الظاهرة. عالج مفهوم
الأقطاب في مصر ووضع أصبح
على موضع الوجود وسائل العلاج.
بذل جهداً كبيراً في سبيل رصد
المعولة الانتخابية في الانتخابات
البرلمانية سنة ١٩٩٥. وذلك بهدف
إنكاه وهي الناخبين بأهمية المعولة
الانتخابية وتشجيعهم لهم على
ممارسة حقوقهم السياسية.

كان قرار القبض على الدكتور
سعيد الدين إبراهيم وحسبه
احتياطياً ومعاملة مركز والاستيلاء
على بعض الوثائق ومعاملة مركز
ابن خلدون ثم اغلاقه والقبض على
عدد من الشبان العاملين في المركز
كان كل ذلك صمعة فاسية على كل
من عرف الدكتور سعد الدين
إبراهيم أو لمس عن قرب ما يقوم به
من جهد متواصل لخدمة القضايا
التي قام للمركز من أجلها. وكان
ألمناً أن يتم الانراج عنه بعد انتقاء
الخمسة عشر يوماً الأولي بل قبل
انتقالها ولكننا صمعة مرة ثانية
عندما علمنا بقرار تجديد حبسه
خمسة عشر يوماً أخرى.

ورغم مسير ما يزيد على
أسبوعين منذ أن وقعت الواقعة
فلنني مازلت في حيرة من أمري عن
السبب الحقيقي وراء كل ذلك. لقد
تلبعت عن قرب كل ما نشر في
الموضوع من اتهامات وإنني أصعب
كل المعجب كيف تدير الحكومة كل
هذه الإجراءات. فإن ما ينسب إلى
الدكتور سعد الدين إبراهيم لا يبدو
أنه يشكل جريمة وحتى إذا افترضنا
جداً مخالفة بعض القوانين فإن
مثل تلك المخالفات لا يمكن بحال
من الأحوال أن تسير الحبس
الاحتياطي له ولرسالة ومصلحة
منزل ومقر عمله ليس مثل تلك
الإجراءات تلحق إليها الشرطه
وسلطت الاتهام في جرائم أكثر
خطورة من جرائم الرأي أو كتابة
تقارير تشتمل على تحليلات تنقد
سياسة الحكومة المصرية في
الاتصال بجهات أجنبية محترمة
مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمات

السلطات التي عاملت عالمًا حليلاً
وباحثًا متميزًا كما يعامل نحات
الخدراة.

يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم يظهر الفلتة بين الأقباط
والمسلمين بمقد مؤثر الأليات في
قصر بعد أن رفضت السلطات
المصرية السماح بمغادرة في مصر
ونشر بيان الملة على إثر أحداث
الكنس، يعني لولا القول إن الدكتور
سعد الدين إبراهيم لم يحدد هذا
المؤثر ولم يضع بيان الملة بغيره
وإما اشترك معه عدد كبير من
نخبة الطبقة المثقلة في مصر من
المسلمين والأقباط، وقد وقع الجميع
على البيان وأعمال المؤثر
بإسقاطهم، وشاركوا أنا شخصيا
في صياغة التوضيحات التي لاقت
قبولا من شرائع عريضة في
الجمعية المصري. هل هناك شك أن
للأقباط في مصر صوما تستوجب
البحث والحوار والعلاج، وهل
الأجدي أن نتعلمي من تلك الهموم
وكانها لم تكن وأن نعلم كما تفعل
الدعاة بأفقاء رؤوسنا في الزمان؟
قرنا أيضا أن الدكتور سعد الدين
إبراهيم منتهى بشن زير طلائعات
انتخابية، ومنه تهمة غامضة تظفر
على السطح حونا وتخفي حينا
آخر، غير أن كل من يعرف الدكتور
سعد الدين إبراهيم يستبعد كثيرا
بل يرفض رفضا قاطعا هذا الاتهام
الفريب ومن غير المتصور أن تكون
له يد من فريب في بعيد في عمل من
هذا النوع.

إن قضية الدكتور سعد الدين
إبراهيم تثير عددا من التساؤلات،
وقد تعرض لحملة مضطربة غير
مسبوبة تستهدف تشويه اسمه
والتشكيك في أبحاثه ووطنيته
وكلها صدر حكم نهائي ضده، أي
أحد تتفق تلك الحملة مع المبدأ
الأساسي أن التهم برى إلى أن تثبت
إثباته. وهذا لا يعني أن بعض
الصحيين الأملاء مثل: سلامة
أحمد سلامة وصالح منتصر

للمؤسسات المجتمع المدني تأخذ
صورة شركات مدنية أنشئت في
ظل قانون الشركات. ومن المعروف
أن مركز أن خلدون شركة مدنية
وكذلك معظم المراكز العاملة في
حلل حقوق الإنسان.
يتهم الدكتور سعد الدين إبراهيم
أيضا بأنه كالم يتصل بجهات أمنية
ويزودها بتقارير وتحليلات تتضمن
انتقادات غير صحيحة للحكومة
المصرية وتثير الوجه الفريب لبعض
مشكلاتنا الاجتماعية. وهذا اتهام
يثير الضحك أكثر من أي شيء آخر.
هل من وظيفة للتقارير التي تكتب
عن المجتمع المصري أن تعطي
صورة ودية؟ هل مراكز البحث
شركات سياحية تعمل على تصوير
حياتنا تصويرا جميلا وإنما
لاجنال السهاج؟ هل القارئ
الأجنبي من املاءة والسناجحة
بحيث يصنف قصصنا المدهج
والمروشات التي نلقها عن المجتمع
المصري؟ إن العبرة في أي تقرير أو
تقرير تكون يدى الزامه بالتهج
العلمي في جمع الحقائق وتحليلها
وأن يكون مستندا إلى وثائق
ومصادر رسمية في أي تقريرين
العام. ولا ظن أن لهذا أنهم مركز
أبن خلدون بأنه لم يلتزم المنهج
العلمي أو أنه استند إلى وثائق سرية.
حصل عليها بطرق غير مشروعة.
لما أن يتضمن التقرير نقدا إلى
مسرة غير مرضية عن المجتمع
المصري فيبدأ شأن كل تقرير
بسمحة الاحترام. ولا كان مشرة
حكومية.
يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم أساء إلى سمعة مصر، وهذه
التقارير لا فري من الفتي لساء إلى
سمعة مصر هل هو الشخص الذي
كتب التقارير المشكو منها أم

جاء هذه التصرفات وهل يتفرون
ما يصيب مؤسسات المجتمع المدني
والعالمين فيها من يأس وإحباط.
وما هو ضامنا هدف المولة من هذه
الحملة الشرسة التي تسمي إلى
الإساءة إلى سمعة الدكتور سعد
الدين إبراهيم وإلى إساءة ووطنية
بل تسمي إلى اغتياله مذبوحيا، ما
هي الثمرة التي تجنيها الدولة من
القضاء على شخص مثل الدكتور
سعد الدين إبراهيم؟
دعنا نستعرض سريعا أهم ما
وجه إليه من اتهامات بناء على ما
قراءه في المصحف منذ القبض
عليه. قرأنا أنه منتهى بالحصول على
تعويل من مصادر اجنبية دون
العصر على إن مسبق من
السلطات المصرية المختصة. تعفي
على هذا الاتهام أن النسبة العظمى
من مؤسسات المجتمع المدني
تعمل على تعويل من مصادر
أجنبية ويدير هذا التعويل لا حياة
للك المؤسسات خصوصاً العاملة
منها في مجال الديمقراطية وحقوق
الإنسان. وقد أثبتت التجربة بما في
ذلك تجربة جمعية النداء للهدج
التي انشرف برئاستها أن مصادر
التعويل الوطنية ضئيلة بالمساعدة
متي شحرت أن تلك المؤسسات
تتخذ سياسة الحكومة في ميخان
الديمقراطية أو حقوق الإنسان وأن
الحكومة غير راضية عنها لذلك، لما
الحصول على تصريح من
السلطات المصرية بهذا واجب
والمسبة المؤسسات المجتمع المدني
التي أنشئت في ظل القانون ٢٢
لسنة ١٩٦٤ في ظل القانون
١٥٢ لسنة ١٩٩٩ الذي ليل لعدم
مستورته، ولكن استندت السلطات
المصرية غير واجب والتصمية

وسعيد سنبل امتازوا تلك الحملة غير
أن الأغلبية الساحقة اصبروا حكما
مسيحا دون سند أو دليل
تثور هذه القضية كذلك إشكالية
إلى أي حد يجوز الحبس الاحتياطي
أو الحبس من أي نوع لجوء التعذيب
عن إزاء لا ترضي عنها الحكومة.
إلى متى تبقي مصر محكومة في
ظل قانون الطوارئ بما يعطيه من
سلطات واسعة للشرطة وجهات
الانتهام. وإلى متى يصرم المواطن
المصري من حقه في الشؤل أمام
قاضيه الطبيعي. لقد حان الوقت
لكي نعيد النظر في القوانين
للخوذة عن الأنظمة الخمولية بما
في ذلك خيانة ومحاكم أمن الدولة
والمحاكم العسكرية وللدعي
الاشتراكي. وأخيرا أن الأمان لكي
يتمتع المواطن المصري بحقوقه
الأساسية في ظل ديمقراطية
حقيقية. تحديه من الإجراءات
القومية الاستبدادية.

● هذا المقال يعبر عن
الرأى الشخصى
لكتابه.. ولا يعبر
بالضرورة عن رأى
وسياسة حزب الوفد.

ضد التيارات

الحكم قبل المداولة

صغر على عشرة
هذه هي الدرجة الوحيدة التي
تستحقها عن جدارته للعلاج
الصحيحة التي قيمتها مستقيم
الصحة المصرية للقومية
والحرية والمستقلة للفضيلة التي
ما زال التحقيق بشأنها يجرى مع
الأكاديمي وعالم الإحصاء ورئيس
مركز ابن خلدون للدراسات
الإنشائية د. سمح الدين إبراهيم
الذي تم القبض عليه أوائل الشهر
الجاري وكما هي المعتاد استجبت
تلك الصحف المداولات ونشأت
التحقيقات وأخذت على عاتقها
محاكمة مواطن لا يملك أي قدرة
على الدفاع عن نفسه وكانت له
اشتهار الاتهامات التي توافقت
بين الصحافة والشرطة والنصب
والاحتيال والتجسس والخيانة
الوطنية - وهي جريمة إن ثبتت
لحق على صاحبها الإعدام
مستندة إلى تحريات مباحث أمن
الدولة دون أن تبنى أدنى التقات
إلى نشر رده على تلك الاتهامات
في التحقيقات التي تجري معه
أمام النيابة العامة ويصرف
النظر عما سوف ينسفر عنه هذه
التحقيقات فإن المؤكد أن البحث
عن الحقيقة لم يكن هدف تلك
الصحف ولا تم التفتت جميعها
على نشر أخبار الكيفية في
مجلات الخواص ولا تعاليت
حملات التشهير والتشهير
والتشهير التي تقومها والتي
تسير لدى قطاعات واسعة في
الرائ العام فتاعة بأن الهدف من
تلك الحملات هو منبذ آخر غير
المعلن منها، لعله يرتبط ارتباطاً
وثيقاً بنجاح سرخز ابن خلدون
في الإعداد لكتبة مستقلة لراية
الانتخابات أبرز لائحة القائمة
وهي قضية طالما ألزمت حماسية
الدولة ومقاومتها حين مارست
لجنة مسألة بتسلطها في
الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥
واستحدثت نتائج عملها، التول
والقروض التي تضع لحضرام
أول التحريات الديمقراطية
وتطوق الإنسان شرعاً فجها.
ولو كان البحث عن الحقيقة
هو الهدف لأصدر النائب العام
ساهر عبدالواحد قراراً بحظر
النشر حول هذه القضية لحد
الإنهاء من التحقيق فيها أو
إحالتها للمحاكمة لكن حملات
التشهير والشكوك والفرع في
الهدف وقد دأبت صحافة التبعية
على القيام بتلك الحملات
لمساعدة التوجهات الرسمية
للدولة والقيصرية لكل معارضة

لذلك التوجهات وإذا ماحدث
ولم يحدث التولية توجهاتها، انقلب
سائقو تلك الحملات دون أدنى
خجل إلى الدفاع عن التشهير
الجديدة، ومايجرى الآن في
الصحافة المصرية من تزايد
التعليقات التي أخذت على قانون
مباشرة الحقوق السياسية،
امتثالاً لحكم المحكمة الدستورية
ليس يبعد عن حملات التشهير
الواسعة بالمعارضة التي طالما
طالت بإخراج هذا التشهير
كما أن حملات التشهير التي
تعرض لها معارضون سياسيون
منذ السبعينيات وحتى منتصف
الثمانينيات، ابتداء من اتهام
حركة الطلبة بالعمالة لمسافرات
الأجنبية إلى تلحق ماسمى
بقضية «الخاسر مع لغارياء إلى
قضية «الطاحنة التي اتهمت فيها
تلك الصحف الفضل العام
الوطنية بالخيانة والعمالة وأنها
فيما بعد أنها قضيا ملققة وأنها
الوسيلة المصهولة لممارسة التولية
الخلاف مع معارضيه، وكما نلحق
أنها وسيلة طاع عليها الزمن
وقد عدا المداينة الوضوعية
للضحية في «الاعلى» فقد استمت
حملات صحف التعمية والإثارة
والتحريض بأداة متينة، تسوق
الاتهامات بلا أدلة، وتصور أحكاماً
دون محاكمة، تستهدف بالأساس
صرف الانتظار عن أي معنى جاء
أو مناقشة حكمية ومخاضة
للتشكلات الحقيقية التي تواجه
البلاد.

في تحقيقات مركز ابن خلدون:

سعد الدين ابراهيم يدلى بأقواله أمام النيابة .. وتأجيل

المواجهة مع فياض

□ كتب ثروت شلبي:

أعلن الدكتور سعد الدين ابراهيم في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا معه أنه يرفض أي فتوى أو مزيفة على حمله الجنسية الأمريكية وأعتزازه بحسينته المصرية الأصلية ويستنكر أي ضغوط أمريكية أو إعلامية في هذا الاتجاه. قال إنه يمتن بتفويضه لإجراءات التحقيقات أمام النيابة العامة كمواطن مصري ويحت السيادة الوطنية والقضائية المصرية المستقلة وأنه يرفض أي محاولة من أي شخص للتدخل على القضاء المصري.

كما نفى د. سعد الدين أمام النيابة جميع الاتهامات السنة المنسوبة إليه وأدركه الرشوة الدولية وتقااضي تسويل وأموال احتيكية من بعض الهيئات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية لإعداد أبحاث عسكرية قتالية بالأسلحة المصرية والعربية.

كما أشكر جميع الاتهامات الموجهة إليه بشأن المظالم الانتحامية القروية والبرفي تعاطفات النيابة أن المتهم خالد فياض هو المسئول الأول عنها. كما نفى اتهام فياض له بالتعاين مع جاسدة حيفا الإسرائيلية وأمرت النيابة تأجيل المواجهة بينهما.

لمن جمع أدلة وقرائن ووثائق جديدة في القضية وكانت النيابة قد استعنت إلى خمسة متهمين جدد خلال الأيام الماضية وأمرت بحبسهم على نمة التحقيقات لمدة ١٥ يوما وإجراء سبيل متهمين آخرين كما طلت النيابة استبعاد ستة شهود إثبات جدد في القضية وسيستخدم موقفهم الثانوي عقب التحقيقات معهم.



صاحب تجسير الفجوة في محنة

العالم يتجاوز حساسية الكلمات ... لكن العولة لها أظفار!

محمد المريحي *

الدكتور سيد ياسين الخبير الاجتماعي المعروف، كان نشاطه سعد الدين إبراهيم معلوماً في السنة التي احتل فيها العراق للكويت، فقد كان رؤوياً في كثافة البيانات والاتصال بالمؤسسات العربية والدولية وإلقاء المحاضرات متى ما طلب منه ذلك، ولعله كان يتذكر انصقاء من الكويت وقفاً مع مشاريعه المحببة أو لعله كان يتذكر حصوله على جائزة التقدم العلمي من مؤسسة التقدم العلمي الكويتية في وسط الثمانينات على ما بذله من بحوث كثيفة وثرية، بل لعله قد رأى الحق واضحاً فوق سمع من دون حسابات سابقة تذكر.

رجل أكاديمي يمثل هذا التاريخ كان دائماً ينادي بتجسير الفجوة بين السياسي والأكاديمي، ويعمل من أجل تقارب الوسائل تحقيقاً لأهداف تنوعية مشروعة، يصعب أن يصمم من يعرفه أنه يسقط في فتحة هذه الفجوة بين السياسة والأكاديميا بهذا اليسر وبهذا الفعل المغلق، لا بد أن هناك خطأ ما وقع، فلا يصح أن يصنع مركز كمثل مركز ابن خلدون، وبهذه الأسماء الكبيرة في مجلس إدارته وبالجهد الحثيث الذي وفره للقارئ والمتابع العربي، لا يصح أن يقال إنه ارتكب عن عمد ومع سبق إصرار الاضرار بمصالح بلده التي يعرف ويدرس ويراقب ويفض.

ما الذي أولاً ما وصل إليه موقف بعض من كتب وتشر حول الموضوع، تشبهاً أو تبريراً لما حدث للدكتور سعد الدين وأصحابه في مركز ابن خلدون للدراسات في القاهرة، لقد كان بعضها تصفية حسابات قديمة لا يصح أن تثار والرجل في أزمته وبعضها وصل إلى حد «الغفوة» في الخصومة بالنيل من أسرة الرجل، فالإتهامات التي وجهت للدكتور سعد لا يستطيع عاقل أن يؤكدها أو ينفيها قبل صدور حكم واضح وصريح من جهات قضائية مستقلة، لذا نأبأ بالدخول في تفاصيلها وأسبابها تأكيداً أو نفياً هو خارج ما اطلع إليه في هذه العجالة وخارج

■ عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم منذ أكثر من ربع قرن مضى، وكان اسمه دائماً محط الكثير من اللبس مع اسمه المكوس اسمه وهو إبراهيم سعد الدين، والأخير كان خبيراً مقدماً في المعهد العربي للتخطيط في الكويت في بداية السبعينات وكان يسارياً متبحراً في علم الاقتصاد، كما كانت الأيام الخوالي لتقضي، وهو رجل له سمته الخاصة به، ولا يزال يقدم الخبرة بعد كل هذه السنين في مجالات العمل الوطني وقد تعلم على يديه خلق كثيرون وعلم داخل مصر وخارجها.

أما سعد الدين إبراهيم فقد كان نشاطه من نوع آخر، فهو كاستاذ اجتماع في الجامعة الأميركية في القاهرة، وشخصية نشطة في الحركة الطلابية في المستعبدات في الولايات المتحدة، أصبح له من الصيت ما هاق جمهور طلابه المصوبين ليتسرع إلى كل من يريد أن يعرف شيئاً عن المجتمع العربي في صيرورته في الربع الأخير من القرن العشرين.

أصبح سعد الدين إبراهيم شخصية تجدها في كل ملتقى عربي علمي أو سياسي، يهتم بالعلوم الاجتماعية وتجلياتها الحديثة عند العرب، نشط في المستعبدات مع بداية إنشاء وتشغيل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ثم كتب كتباً صغيرة ومهماً بعنوان «تجسير الفجوة» بين المثقف العربي والسلطة السياسية، من هذا فلت نظر الأمير الحسن بن طلال في وسط الثمانينات، فأصبح أول عربي من خارج الأردن يصبح أميناً عاماً للمنتدى التنموي الذي أسس في الأردن سنة ١٩٨٢، كي يضم في عضويته النشطاء من المثقفين العرب العاملين في سبيل التنمية العربية، وفي عامين عاد إلى ما قبل نهاية الثمانينات حين خلفه

كما ان بعض ما كذب ونشر من زملاء او المخفرض انهم زملاء لسعد في مجال الكتابة والصدق بالرأي الدين، ما كان له ان يكتب، فقد استيق بعضهم حكما لم يصدر وإدارة ان تدمين وإيمار في الخصومة غير مطلوب ولا موقوف. بقي القول والتأكيد ان مصر التي عرفها العرب طويلا وبخاصة تحت قيادة الرئيس حسني مبارك قد أوجدت من المساحة لاحتضان افاق الحداثة بالرأي والرأي المخالف ما لم يتحقق في بلدان كثيرة، كما ان سقف الحريات التي تمنعج بها الشعب المصري منذ أكثر من عشرين سنة الآن يقدم الدليل على راحة صد الحاكم وبعد نظره واستعداده لسماع كل من يريد ان يقول شيئاً لمصلحة مصر أو ما يعتقد انه لمصلحته، وعلياً في هذا الامر ان نقرأ كتاب مارييا ساغ، المؤلفة السويدية التي نشرت كتاباً حول حدود حرية التعبير في مصر الناصرية والساداتية، وقد ترجم إلى العربية، حتى نرى وبشكل علمي كم قدم الرئيس حسني مبارك في السنوات العشرين من سقف ربح الحرية، لأن الحرية في القول هي اولى متطلبات التنمية الحقيقية، وليس لمصلحة مصر بالتأكد ان تترك الامور الكبرى ويتركها البعض بقضية سعد على انها قضية القضايا، فما كتب حتى الآن وما نشر في وسائل اعلام عدة وجهها الكثير من التساؤلات التي يعتقد الكثيرون من العقلاء انها لم تكن لتوجه لو عولجت الامور بطريقة اخرى غير التي عولجت بها.

الوضع في المنطقة يمر بمرحلة تشكك كبيرة، ويحتاج في كل الجهود والطاقت لتأنيته ووضع حلول لما يمكن ان ينشأ منه، والجميع يحتاج في رأي له من السقف العالي المتاح لآراء المختلفة ما يبنى الاوطان ويرفع الرايات ويحتضن المخالفين.

ما ارجو العقلاء متابعتة، فالوقت ليس تصفية حسابات ولا تسجيل مواقف والرجل في محنة حقيقية.

وما الذي نأيناً هذا السكوت الملائس - كما يقول القانيونيون - فهو صحيح الا يسبب لسأكت قول، ولكن السكوت في معرض الحيان يعتبر بياناً في حد ذاته، لذا فإن سكوت بعض اصدقاء سعدالدين إبراهيم عن القول الفصيح وهو في محنته، هو سكوت ملايس.

إلا ان ما الذي نالتنا ان يقوم بعض المؤسسات المغرور انها تدافع عن المنهمين، مثل نقابة المحامين الأرميين بتأييد الإجراءات التي اتخذت ضد الدكتور سعدالدين وايضاً من دون بيان قانوني غير ما نشر ضده في الصحف السبائية، فلفظ لانها نخوض معركة ربما متشابهاة في شكلها الخارجي، حيث تطالب للتحقيق مع الذين يلاقون دعماً دولياً من أجل القيام ببعض البحوث العامة في الأرض، وهذا شيء وذلك شيء آخر.

وما المني رابعاً ان بعض من كتب في قضية سعدالدين إبراهيم اعلن اول ما اعلن انه لا يعرف او لا يتفق مع افكار سعدالدين إبراهيم، وكأنه اعلان براءة، وقد نسي بعض هؤلاء الحكمة المشهورة التي تقول «قد اختلف معك في الرأي ولكنني على استعداد ان ادفع جياتي لثبات ان تقول رايد».

أريد انؤكد هنا ان ما تم للدكتور سعدالدين ابراهيم من حيث الشكل المعلن هو استصراخ لكل صاحب فم ان يؤكد انه لا تحسم امور الخلافات في الرأي، وبخاصة في الرأي السياسي والاجتماعي بهذه الطريقة التي تم بها القبض على سعد وزملائه في المؤسسة المذكورة، فلقد أصبح من المؤكد ان العالم متجاوز حساسية الكلمات، خصوصاً ان كانت هذه الكلمات يمكن الرد عليها ومقارعة الحجة بالحجة وبالعاب الناس على أفعالهم وليس على أفكارهم.

بعض الناس الذين لا يفهمون

• كاتب كويتي

إبراهيم: اعتقال سياسي وسأرد في الوقت المناسب

□ القاهرة - محمد صلاح

اعتقاده بأن الحبس الاحتياطي تحول عقوبة ضده، وتعهده الرد على كل ما اتهم به في الوقت المناسب.

وكانت السلطات قبضت على رئيس «مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور بداية الشهر الجاري وأحالتهما على نيابة أمن الدولة، واعتقلت لاحقاً باحثين ومتعاملين مع المركز. واصلت النيابة قراراً بحبسهم على نمة التحقيق، بعدما وجهت إليهم جميعاً تهماً عدة بينها «تلقى أموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات إنفلوطة عن الأوضاع في البلاد بما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد».

ونكر النيب ان موكله استغرب عدم مواجهته حتى الآن بتهمةين اضرين في

■ أكد رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الاجتماعية الدكتور سعد الدين إبراهيم أن لديه رنوداً على الحملة التي يتعرض لها سيفصح عنها بعد إطلاقه. ونفى أن تكون الإجراءات التي اتخذت ضده ستغير من طبيعته نشاطه في المستقبل سواء على المستوى السياسي أو الأكاديمي. ونقل فريد الديب صحفي الكاديبي. وقال فريد الديب صحفي الكاديبي. وقال فريد الديب صحفي الكاديبي. وقال فريد الديب صحفي الكاديبي.

وقال الديب لـ «الحياة» بعد زيارة موكله في سجن طرة أمس إن إبراهيم أعرب عن

العدد

التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧١٥٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merri56@hotmail.com

ميريت
للتشروء المعلومات

القبض على والده والإجراءات التي اتخذت
ضده وتفاصيل عن التحقيقات التي أجرتها
النيابة معه والتهمة التي وجهت إليه.
ووصف تعاطي وسائل الإعلام المصرية مع
القضية بأنها «محاولة لإغتيال شخصية
إبراهيم». وقال إن هدف الضمة «تحويل
رئيس مركز ابن خلدون إلى عميل
وجاسوس وخائن لوطنه». واعتبر الابن
إن والده «اعتقل بسبب إقدامه على
مراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت
العام ١٩٩٥ وعزيمته تكرار الأمر في
الانتخابات البرلمانية المقبلة من دون رغبة
الحكومة» وشبه الوضع الذي يعيشه والده
حالياً بأنه «لا يختلف عن معاناة نيلسون
مانديلا والمصافي مصطفى أمين اللذين
سجنوا بسبب معتقداتهما» وأعلن أمير سعد
الدين إنشاء موقع على انترنت لمناصرة
والده.

القضية قبل انهم اعترفوا بمعلومات عن
نورته في أنشطة مخالفة للقانون. وأكد أنه
يمارس نشاطه من خلال المركز يعلم
السلطات طوال أكثر من ١٢ سنة.
وأشار إلى أن رجال الأمن الذين همسوا
مقره ومقر المركز لاحظوا أنه لم يكن يخفي
شيئاً وأن ما أرادوا العثور عليه لم
يجدوا عنه بل وجدوه أمام أعينهم.
واعتبر إبراهيم أن قضيتته «سياسية
بالدرجة الأولى» وأن قراراً سياسياً يمكن أن
يخلق ملفاً كاملاً لأن التهم غير السياسية
التي وردت في التحقيقات لم يقدّم دليل
عليها.

وفي السياق ذاته وجه المهندس أمير
سعد الدين رسالة إلى المصريين عبر
انترنت دعاهم فيها إلى مساندة والده.
وجعلت الرسالة عنوان «الرجو» عن سعد
الدين إبراهيم وزملائه، روى فيها وقائع

المسكوكات تحت الشمسية لمدد الدين إبراهيم



بقلم:
د. رفعت سيد أحمد

الأجهزة الرسمية، ان يكتبوا
تحتوي، وان يطبلوا فطيلوا
وبقوة، ولا تكتفى في الرجل،
فخلقتا معه قديم، وخلفا في
الأخير، ليس لأسباب شخصية،
بل لأسباب وطنية صرفة، ومن
هنا يكتب.. ونحلل المسكوكات عنه
في هذه القضية كل..
عل ما تكتبه يظن..

مؤلفات فضلاً عن عشرات
الدراسات والمقالات التي تنصدي
ونقوتاني لهذه الجريمة الاخلاقية
والعلمية لا يباحث يحترم عقله
وضميره ونفاقه!!
وكان سعد الدين إبراهيم -
كنموذج - حاضراً في كل أعمالنا
تلك لم يقب للحظة، لأنه كان للكل
على ما نسميهم بـ"عقولي الأبحاث"
وسياسة ما يسمى بالجمع
للشيء، وكان مقالنا في صحيفة
"الوقت"، ٢٩/٦/٢٠٠٠، والمعنون
بـ "المتقبطون الجدد أقر ذلك"
للحالات الكشافة لثور هذا
الباحث ورفاقه من المتقبطين
بورقة "الأبسط، ومن قبل
"التمويل، ومن بعد، المجتمع
للشيء، وتصانف أن نشر للكل قبل
القبض عليه بـ ٤٨ ساعة!!

لماذا نحكي كل هذا؟

نحكيه حتى ندين اننا لا
تجنس على الرجل أو مركزه أو
قضيته أو على أتباعه من قضاة
البحث العلمي وحقوق الإنسان
فيما سمكته الآن، لأننا لا نكتب
في إطار "هجرة" كتيبة التي
وأكتب مجته، وبعضها لاسف
كثيره من لا يفلون عنه سلوكاً،
وفكره، ونورا، ولكن مسرته

الآن.. الآن وبعد أن
مدت عاصفة مركز ابن
خديون وصاحبه،
وبعد تكشف إعدامها، وأسروها
وأحدا تلو الآخر.. وبعد أن أريقت
أطيان "الإحبار، في الحديث عن
القضية، حتى وهي في طورها
الجيني عمدا كانت لا تزال بعد
في مرحلة التحقيقات والتحريات
الأولية!!

يقع لنا الآن أن ندلي بملوما
في القضية، خاصة ولا كنا - بكل
تواضع - من أوائل من نبهوا إلى
أخطاء وخطايا سعد الدين إبراهيم
مدد بواكير عمله في هذا الحال
البحري، الذين يسميه خطأ بانحو
وهم الجمعيات الأهلية بـ "عمل
للشيء، منذ بداية الثمانينيات،
عندما كتبنا عنه وعن جامعته
الامريكية بالقاهرة كتاباً وخمس
حلقات في صحيفة "الشعب"
للعارضة تحت عنوان: "الدور
سياسي للجامعة الأمريكية في
مصر"، وكان ذلك خلال عام
١٩٨٣.. ثم توالى اهتمامنا
وتصدينا للسرطان العلمي الذي
تفشى في الجسد الثقافي المصري
تحت عنوان "التمويل الاجنبي
للبحوث الاجتماعية
والاقتصادية"، وأصدرنا خمسة

وتستأجل . ومن ناحية . هذا الأصل
الفساد . حيث الفساد العلمي .
والثقافي والسياسي بأعبر صورة
والشكالة .

● سكت النظام ..

● وسكت النظام .. وتداول
الامر كله الى مورد تيام هذا الباحث
بتوزيع بطاقات استخبارية وتلقي
تحويل خارجي من مؤسسات
غربية

● يا سلام

● وهل سمع الدين ابراهيم هو

وحده الذي «زور» بطاقات استخبارية
في مصر؟ أم ان أجهزة الدولة
التشريبية قد مارست هذه الجريمة
بالقوى منه ولاكثر من ٢٠ عاما
مضت الى مرحلة ار الحكمة
الاستشرية العليا في مصر قد
اصفرت ثلاثة أحكام لثلاث دورات
بحل مجلس الشعب المصري خلال
فترة حكم الرئيس مبارك . يعني
طيلة فترة الحكم كان مجلس
الشعب موزرا وقائما على اسس
غير دستورية .. ولعل اكثرها
وضوحا الحكم الأخير الصادر قبل
ايام والذي وضع نظام الحكم في
مأزق حقيقي مريع!!

● فهل يلام سعد «رغم جرمه»
وحده!!

● ثم ان حكاية «التسويول
الاجتبي» تلك مروود عليها بأن
مراكز أبحاث تابعة للدولة تتلقى
تويلا مشبوهة من الخارج منذ ٢٠
عاما ومن وراء ظهر الدولة . وحتى
بعد ان علمت الأجهزة الرسمية لم
تفعل لها شيئا .. فهل يلام سعد

«رغم جرمه» ايضا في هذا الجانب؟
وحده؟ أم ان العمل يتطلب ان يمتد
حبل التحقيق والكشف على
استقامته ..

● إذا كان ولابد من محاكمة
عائلة وصافقة لسعد الدين ابراهيم
.. فإسما ان يحاكم على «الأصل»
للسكوت عنه لأسباب لا فهمها
وهو جريمة التطبيع لمرسى الخلف
مصري ليس مطلوباً منه هذا الدور
التطبيعي مع العدو الصهيوني .
ولما ان تنسحب المحكمة «الغربية»
المصرية الآن على باقي الهيئات
السياسية والتشريعية والراكز
المجتبة الاخرى لفي لا تكل - ان لم
تزد - عنه في جرمي «التزوير»
و«التسويول» !! .. ولما ان يدرا الرجل
فوراً ويمتدز له لأن الجميع في فهم
شرق - كما يقال!!

إن الحديث عن الذي جرى في
قضية سعد الدين ابراهيم ومركزه
لم يمتدح في تقريرنا الى اصل
القضايا وجوهها . واكتفى
بالقصور . ومن ثم فاما نتوقع ان
تنتهي هذه القضية في لا شيء .
لأنها لم تمل سواء «فصائية» أو
«صالحية» الى لب المسألة . وحتى
عندما وصلت لسرعت «فصائية»
وصالحية يتجاوز في خفة .
وسوء تؤكد ان الامر من أوله في
آخره كان مجرد فرقة اعلامية
سياسية اريد بها الحكومة
المصرية أسورا عدة من بينها ان
تصرف الانظار عن حجم مازقتها
السياسي والاجتماعي والاقتصادي
الذي تعيش فيه منذ عام مضى .
والذي ينحدر في جسد الحكم نحرًا
يهدد شرعيته من الاساس . وكانت
«شعاعة» سعد الدين ابراهيم .
جائزة للتطبيع ولصرف الانظار
ايضا

اسما لنا اردنا ان نصل نحن .
ومعنا القارئ الى اصل القضايا
السكوت عنها في هذه القضية
فاننا نوجه في الآتي:

أولا: هناك قضية التطبيع
المرسى القبيح مع كيان
الصهيوني متجاوزا دور الخلف في
ارتكبه هذا المركز «ونقله» من
الراكز الرسمية الحكومية ولم
تتجأ التحقيقات القانونية او
الشرعية الامنية او المتابعة
المسطية «الا فعماد ندر» اليه رغم
ان العلاقات التي تربط سعد الدين
ابراهيم شخصيا بـ «التنصّل»
الاسرائيلي بالقاهرة تائب كوفيته
والملفحة الاعلامية الاسرائيلية
«إيليت كوفيته» ومدير المركز
الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة
«يوسي ميشائ» . فضلا عن
علاقات السابقة بكل من شيمون
شامير مؤسس هذا المركز والفيلسوف
الاسرائيلي الاسبق . ويضيف سلطان
إبراهيم وأريودج . المصيريين
السابقين لاسرائيل بمصر وغيرهم
بالإضافة الى علاقاته بعامية تل
أبيب وزياراته المتكررة لهما
استقبله لوفود طلابية منها بلخ
أروقة مركزه في ضاحية المقطم ..

هذا الجانب من سلوكيات سعد
الدين ابراهيم بكل لبيد-راره
وتعاصيه الخفية سكت عنه .
تعميها نياها وصالحيا . رغم انه
في تقريرنا «الأصل» الذي من
جوله تتفرع القضايا . وتلف .

●●●

تألياً انطلاقاً من هذه الحقائق المتكشفة معها كخسوف لآلها فضية سعد الدين ابراهيم، خفائن اخرى الى ان يبررها بوثوقه الحقيقة الاولى، التباس الشبه الذي جرى بشأن حقوق الإنسان في مصر، واعتبرنا ما تم مع سعد الدين ابراهيم، اعتداء على حقوق الإنسان، ما استدعته تبرير تدخل السفير الأمريكي والسفيرة الهولندية العربية للضغط على أهل صوري حيلة عامة لخداعنا، وتبرير المضي من غلة حقوق الإنسان لهذا التدخل بل طلبه واستعداده لأي حقوق إنسان تلك التي نعوها، ولأننا لم نتمكن من قضية "صديقي احمد صديقي" رويشيه، في السجى وهم من معتقل دار، افكر اني

[illegible]

إن مفهوم حقوق الإنسان في هذه القصيدة التمس إلى حد بئري له وأزمنت فيه للهاصر. ولدت متعللاً لها مستولكاً وقبهاً للأناس القصيدة لأنه صار واجبة متعللة تنهها ترتبت وتزيف عسرات القضايا والمقاهم. الحقيقة الثانية: تلك الانبساط البين بين دور المثلث وفور السياسي واختلاطها بطريقة يرش لها حملت من نعام مثل سعد الدين إبراهيم مورد «مهرجين سياسيين» علم يرتق إلى دور المثلث الملتزم ولم يتحركوا إلى دور السياسي الملتزم^{١٣}

الحقيقة الثالثة: كشفت قضية سعد الدين ابراهيم أيضا عن جملة ما كشفته من السكوت عنه، كالتراجع الفخيف لدور الدولة في «تجفيف العظمى» شويلا، وأعدادا وتقدم دور المؤسسات الأجنبية 100 مؤسسة، والخاصة 20 مؤسسة، لتصل معدل الدولة معها عشرات الاغسل والمغامير، وفق «اجندة اوليات» غير تلك الاجندة الوطنية المفترضة، وكان لغياب الدولة، دور في هذه ترويض المؤسسات للصدارة رغم هزاتها علميا وشبهه اعادها، وادوارها الاجتماعية السياسية.

●●●

ان للسكوت عنه في قضية مركز
ابن خلدون وصاحبه، تتمدد في
الواقع، هذا المركز لتصب في ازمة
السياسة والجمع، والاعلم،
والانسان في اولئنا، وهي ازمة
تتجد بجهورها واثرها من الداخل
الى الخارج، عبر حلقات من
الاستبداد، والفساد، والتمويل،
والطغيان في تلاحم غريب يحتاج
لفك وتطهير في عزيمة روع
ومواهبه لا تعرف هودوا بسكت
عنها او يصمت وهو ما نلتقيه
مسيروا للأسف.

زوجة سعد الدين إبراهيم:
ثم نطلب تدخل السفارة الأميركية

ودافعت عن زوجها لئلا
يقدس احترام الأنصار والذين
يؤيرون إلى سلامة أي وطن تكون في
استيماح مختلف العنقذات، وهو
استشعر أن الاقباذ للبدبم عذ السموات
الأهيرة بعض الهموم، ولأه يعشق
وطه مصر أراد أن منه الجتمع إلى أن
هناك حظوا قاندا ولا نظن أنه أحظا
بمعالرله أن هناك أزمة قائمة ويحب أن
منه لاه.

وأكدت أن الدكتور سعد، لم يذم
هواز سفره الأميركي لجهات التحقيق
ولم يطلب مساعدة رسمية من السفارة
الأميركية لأنه مواطن مصري قلاخ من
القرية، «مدير» التابعة لحظاظه الدخيل
والصبي شعن مصري حاصل لا دخل
لأميركا بها، وإن كنا نشكر أي جهود
للإفراج عنه باعتبارها استأذن جاسئة
رؤسًا كبيرًا في السيرة عمرة تمار
السنين عاماً

(نص الحديث ص 5)

القاهرة: الشرق الأوسط.

قُضِلَت بأمره إبراهيم، ورحل الدكتور سعد الدين مدير مركز بحوث وحلول، واستاد علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأميركية للمعقل هالالي لتحقيق معه في اتهامات تنطوي على الاتساع في سمعة البلاد، إن زوجها خاص في قضية حسنة، وتلك كانت خفيته، وقالت في حوار أجري معها: «الشرق الأوسط» في متبناها في القاهرة أنها تحمل القضية المصرية، ومت أن يكون قد طالت تدخل السفارة الأميركية في القاهرة في قضية زوجها



في قضية مركز ابن خلدون ارتفاع عدد المتهمين الى ١٥ وحبس متهمين جدد كثبت خديجة عفيفي:

ارتفع عدد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للتهمة الاول فيها دسمعد الدين ابراهيم اسناد علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية ويحذر المركز وامي صندوق هيئة دعم التناخبات المصرية الى ١٥ ملها . حيث امر المستشار هشام سرايا القاضي العام الاول لتبابة ام الدولة العليا بحبس كل من حسين خديجة ومن وأشرف صلاح ١٥ يوما على لمة التتقيقات وأخلأ سميل يحيى حمدين وشعاع من القائمة . وجهت لهم التبابة تومة استفراج بطاقات انتخابية مؤيرة بأشر التتقيقات هشام بنوى رئيس التبابة وأشرف المشماوى وأشرف ملال وكبلا التبابة.

قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق

القاهرة: نجوى عبد العزيز

اتسمت دائرة التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا في قضية مركز ابن خلدون وقرر القاضون على التحقيق استدعاء علي سالم كاتب سيناريو - ادخل شريك وشارك، غدا، السبت، لاستجوابه بخصوص الفيلم الذي يؤكد المحققون أنه يتضمن إساءات للنظام السياسي في مصر وكانت النيابة استمعت الى االقول مخرج الفيلم مصطفى حسين في بداية التحقيقات التي بدأت اول الشهر الجاري، وأكد ان الفيلم يسعى الى حث المعاصرين على للمشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة وان مسؤوليته كانت فنية بحجة ان تولى مهمة الاخراج فقط وتنفيذ السيناريو، وبدأ ان النيابة تسعى الى الانتهاء من التحقيقات قبل انتهاء مدة حبس رئيس مركز ابن خلدون اواخر الشهر الجاري تمهيدا لاحالة القضية الى القضاء وقررت النيابة ادس حبس اثنين من العاملين في شعبة دعم الانتخابات -هدا، وهما حسين عبد الرحمن واشرف صلاح ووجهت اليهما تهمة المشاركة في تزوير بطاقات انتخابية، واخلفت سميل بحبي حسين بصماح محل اقامته بعد ثبوت عدم قضاية اي مبالغ مالية مقابل استخراج البطاقات الانتخابية، وكشفت التحقيقات عن تورط حسين وصلاح في تزوير اربعة الاف بطاقة انتخابية مقابل ٤ جنيهات لكل بطاقة في غضون ذلك وجه مرثضي منصور محامي احد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للدراسات الاتهامات شديدة الى رئيس المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال ان موكله خالد فياض رئيس برنامج دعم الانتخابات اعترف في التحقيقات التي تجريها نيابة امن الدولة العليا بتزوير البطاقات الانتخابية للناخبين بتعليمات من الدكتور ابراهيم وانتقد اداء مركز ابن خلدون وقال ان التقارير التي يقدمها تخدم جهات استخبارات خارجية وتهتم بسحق الوحدة الوطنية في مصر، ا انها تتم بتكليف خارجي مقابل المبالغ المالية التي يتفاوضونها من دول اوروبية.

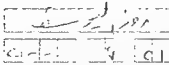
حاول ان تفهم

استقرى ما جاء في بيان الجامعة الأمريكية التي تطالب فيه بالإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه من مصلحة مصر إطلاق سراحه بشكل عاجل وشرعي.

ذلك لأن مصر لا تحتاج إلى من يترشدها لمصلحتها. ولأن الصيغة تحمل تهديدا مبطنا يمكن أن يصدر عن وزارة للحرب. وليس عن جامعة تعمل في مصر. وتعرف أننا خضنا معارك ولا تزال. رفضا لأي تدخل أجنبي في شؤنا. وتعرف أن سعد الدين إبراهيم ألقى القبض عليه. ويخضع لتحقيق بموجب القانون المصري. وأن العدالة في مصر موضع إجماع على تزامنها. وتجردها لذلك فإن بيان الجامعة جانبها كثير من الصواب. واتخذ منحي لا يلحق. فمن حق هذه الجامعة والرجل نصف أمريكي ونصف مصري. أن توكّل له محاميا أو أكثر خاصة أن النصف الأمريكي قد طغى عليه. فأنساه الجزء المصري. فاليس ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر القيمة الأمريكية. وجهه يقبض بالدولار ويتاجر في سمعة وطنه. ويبيع الوثائق. ويؤلب الفئات. تحت ستار البحث العلمي والاجتماعي لحساب ميثاق. وأحلاف أجنبية. بادعاء غير مفهوم هو نشاط مؤسسات المجتمع المدني. في بلد به غاش من الديمقراطية. وبرلمان وجمعيات أهلية وتبقيات ورجال أعمال. وشركات صناعية كبرى. وصفوى. من المفترض أن يمد نشاطها إلى خدمة البحث العلمي. والبحث الاجتماعي أيضا في كل تعثر إكباته. وضعفها. وما يتربد عن رسمية النتائج التي تسفر عنها الدراسات الاجتماعية التي تقوم بها الجهات الحكومية.

وإذا كانت بعض الشركات الصناعية الكبرى في عدد من المجالات لديها معاملها. وأبحاثها. وعلمائها فإنها جميعها لم تنجح إلى تمويل ودعم الدراسات التي نفس قضايا المجتمع وتنعكس عليه. وتؤثر فيها كجزء من كيان الدولة. إن دراسات عن العقاب. وعن المرأة وعن العشوليات. وعن فكرة العمال. ومعيشتهم وعن غيرها من القضايا التي تقوم بها هذه المراكز المدعومة من الخارج لتصل إلى النتائج التي يريدها الممولون. وتصب في خانة أهدافهم. هذه الدراسات نحن في حاجة إليها بموضوعية ويتجرده علمي ليتوضع أمام الجهات المختصة لتعاونها في حل المشاكل. وفي اتخاذ القرار.

ورغم أن رجال الأعمال. قد اتجهوا أخيرا إلى أن يلعبوا دورا اجتماعيا. وثقافيا. فقاموا بكثير من الخدمات وأنشأوا المدارس والمستشفيات وساهموا في تعبيد طرق وإنارتها ورفضها. إلا أنهم لم يتجهوا بعد إلى تمويل البحث الاجتماعي. وتكليف جمعيات أهلية. أو كليات جامعية. بإجراء دراسات حتى حول القضايا التي تسهم وتؤثر عليهم. فكل مشاكل المجتمع. وعمومه. وإفراجه وأزماته ورخائه تدخل ضمن نطاق عملهم. وهو الأمر الذي بلغ المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية إلى أن تخصص جانباً من ميزانيتها لعمل هذه الأبحاث واستمدت بها. لأهداف أخرى إلى الإنفاق على جهات في بلاد العالم الثالث. لتعمل على خدمة هذه الأهداف بما تتوصل إليه من نتائج يكون ولاؤها الأول لجهة التمويل ويخدم ما تسعى إلى الوصول إليه هي أو الأجهزة والدول التي تنتجها.



المصدر

التاريخ

٦ شارع مصر الدين

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٢٠١٥٧٥١٥٠٠

E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

لم يعد البحث الاجتماعي ترفاً. لأنه يرسم خريطة وتشايريس أوجه
الحياة بكل ما فيها. وكل ما نتعامل معه. وما نريد الإبقاء عليه. أو
تطويره. بعد أن نقف عليه. ونعرف نوالعه وجذوره على طريق خبراء
يعيشون بين الناس ولا يأخذون من الورق بقدر ما يتعرفون على الواقع.
نريد أن نخلع عن ابن خلدون قبعته الأمريكية ليعود عالمنا عربياً يسمع
على رأسه العمامة ويوتدى الجلباب.. ولنترك سعد الدين إبراهيم أمام
القانون.. ونخرج من الجامعة الأمريكية أن تعيد صياغة بيانها الذي نش
في الصحف فإنه يسمى إليها بالدرجة الأولى كمؤسسة تعليمية ■

عبد الله إمام

في قضية مركز ابن خلدون المشبوه:

حبس متهمين زورا ٥ آلاف بطاقة انتخابية في قضا

كتب - جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بأشرف المستشار هشام سررايا الصاوي السام الأول بمحس حسن عبدالرحمن وأشرف صلاح اللهمين بتزوير البطاقات الانتخابية لصالح مركز ابن خلدون المشبوه كسفت تحقيقات هشام عدوى رئيس النيابة وأشرف المعشعوى وأشرف ملال وكلي أول النيابة انهما من اثناء محافظة قضا ولهما علاقة بالمركز وقاما بتزوير ٥ آلاف بطاقة انتخابية لعدد من ابناء قري ونحور محافظة قضا مقابل جنيه واحد عن كل بطاقة وحصلوا على المبلغ من دسعد الدين ابراهيم رئيس للمركز وقاما بتزوير ايصالات الاستلام.

وأمرت النيابة باخلاء سبيل المتهم الثالث يصي من ضمنه من ناحية اخرى تنظر النيابة لاحد الجليل في امر تجديد حبس عدد من المتهمين التوربان في الجريمة والبالغ عددهم ١٤ متهمًا.

العدد	
١	٩
١	٩

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٠١٠٠٠٠٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات



حبس متهمين جديدين في قضية ابن خلدون

الباحثون باستخراج بطاقات
انتخابية مزورة بلغ عددها 4 آلاف
بطاقة مقبول جنبيه ولذلك بطاقة،
وتدوين قائمة التكلفة في أوراق
هيدنة دعم للمخاضات على فيها ٦
جنهيات للبطاقة، كما قررت لعداية
القاضي على السجلات معدوح
السجنسي ومن للتظن ان يمثل
مؤلف ومخرج فيلم «خل شريك»
وشركه الذي اقتضيه مركز ابن
خلدون اسم لعداية عند السبب
للاستماع في الالهاما ومواجهتهما
بمضمون الفيلم.

قرر المستشار هشام سريما للحاجي
لعام الأول لعداية من الدولة لعداية
حبس متهمين جديدين في قضية
مركز ابن خلدون. ويشمل القرار
حسين عبدالرحمن وتشريف صلاح
الباحثين بجهة دعم لعداية، هذه
كما قررت لعداية إخلاء سبيل بالحث
ثلاث بضمن محل لعداية لعداية
عدم حصوله على مبلغ مالية
بالخليفة من لعداية. وتشوي
لعداية هشام بدوي وتشريف
لعداية وتشريف هلال رؤساء
لعداية. وكشفت لعداية عن قيام

علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غداً في إطار قضية "مركز ابن خلدون"

□ القاهرة - الحياة

■ يمثل الكاتب المصري علي سالم غداً السبت أمام نيابة أمن الدولة العليا لسماع أقواله في القضية المتهم فيها رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين والتي يواجهون فيها تهماً عدة بينها تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل امتدائها بمعلومات مغلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يضرب بمؤلف مظهر سياسي

سياسية ضد نظام الحكم. وإن إبراهيم حصل على مبلغ مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبي لانتاج الفيلم.
وأوضح سالم أنه لا يعرف ما إذا كان استدعي كمتهم أم كشاهد وقال: «كل ما أعرفه أن مدير مشروع المشاركة السياسية في مصر: "ابن خلدون" الباحث خالد فياض طلب مني إعداد سيناريو عن تشجيع المواطنين المشاركة في الانتخابات وبعدها التقيت بسعد الدين إبراهيم والتقيت على لجر رمزي ذو ألف جنيه لكثابة الفيلم

والاقتصادي والاجتماعي في الحاصل الدولية ويضرب بالامن القومي للبلاد.
وقال سالم له الحياة: انه تلقى لخطارة رسميا اسم من النيابة لاقوله امام المحقق محمد الفيصل لسماع اقواله في القضية مشيراً الى انه ليست لديه معلومات عن التهم التي وجهت الى المتهمين في القضية.
وكانت النيابة اعتمدت فيلم "الخلل شريكاً... وشركته" الذي كتبه سالم دليل اتهام ضد ابراهيم علي اساس انه "يجري اسقاطات

وعرضت عليه أن تتولى إحدى شركات الإنتاج الإشراف على الفيلم للخروج بصورة جيدة تسمح بعرضه على التلفزيون المصري، مشيراً إلى أنه فوجئ عقب نشر القضية بأن مخرج الفيلم سامح بهلول تم تغييره، إذ ورد في التحقيقات أن المخرج مصطفى حسين هو الذي تولى إخراج الفيلم.

يذكر أن وفدا يمثل منظمة «بيسنت الحرية» الأميركية التقى أخيراً مسؤولاً في الخارجية المصرية وبحث معه

قضايا حقوق الإنسان في مصر. وأفادت مصادر مطلعة أن المسؤولين نفى أن تكون الدولة تخطت بين القضايا الجنائية ومسألة حقوق الإنسان، كما نفى تعرض المعارضين للحكومة أو الناشطين من العمال في مجال حقوق الإنسان لإجراءات لعرقلة نشاطاتهم. ومن المقرر أن تنظر النيابة نهاية الأسبوع المقبل في الاعتقال الاحتياطي الذي ينقله رئيس «مركز ابن خلدون» وعدد من المتهمين في القضية.



جيمس مانور.. المنسق الدولي لمشروع «المجتمع المدني والحكم»:

القضاء المصري نزيه ويدرس أدلة اتهام «سعد الدين إبراهيم» بعناية

لا تندخل

في الشؤون الداخلية

للدول ونسعى

إلى مساعدتها

«ابن خلدون»

ليتمتع بسمعة

دولية جيدة

في حوارٍ ساخنٍ معه أكد «البروفيسور جيمس مانور» المنسق الدولي لبرنامج «المجتمع المدني والحكم» المشترك مع مؤسسة فورد الأمريكية أن مركز «ابن خلدون للدراسات الإنشائية» الذي يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم يعتبر أحد المراكز المرموقة ذات الصلة على المستوى العالمي، واستبعد احتمال تورطه في أي نشاط يمس صورة مصر وأمنها وسيادتها.

■ حوار أجراه: عامر سلطان

وخلال الحوار الذي استمر مع 45 دقيقة في معهد دراسات التنمية في جامعة سايباسك في مدينة براونينج عبر الإنترنت شدد جيسم مانويل على أنه في فترة الاستعدادات الأخيرة وقتها في محصل الأتقي قد تقدم التلاميذ اهتمام بعد سعد الدين إبراهيم، وقال إن القضاء للحصري سيربين شد العناية، قائلا: "أنا مؤيد من مؤسسة روتاري التي له حسب خبرة طويلة معها. ليست هي المؤسسة التي تصعب أمورها، بل هي قلديها سياسة مالية راقية صارمة، وأكد أيضا أن هذه السياسة تقتضي الإخراج الحامض بجمع التلاميذ التي تقدم للامتحان، في مختلف الأوقات، وكشف عن أن البرنامج راقية في الأردن ولبنان والصفحة" وفضل بشكل طبيعي، ولخص هدف البرنامج في أن التنمية وينفعه المنهج الطوعية والأهلية والمجتمع المدني من ناحية والحكومات من ناحية أخرى. وتأليا لخص الحوار.

من انتم وما اهدافكم؟
نحن هنا في معهد الدراسات المتقدمة بجامعة ساكسكو فريبك ونسوق لمشروع
دولى تموله مؤسسة فورد الامريكايه يشترك فيه 22 فريقا متجسبا في 22 دولة
موزعة على 6 مناطق في مختلف انحاء العالم. وانا اشغل منصب التنسيق
المالى للمشروع الذى يلازمه تمويل يلازم تمويل
«الجنس الذى والحكم» وقد تم تشييد
المشروع في مؤتمر عقد في المعهد الذى
انتهى عام 66 ويتبعه بسمعة دولية نظرا
للاستقلالية وجودة نشاطه الفكرى في
ابريل عام 98.

فمؤسسة فورد أرادت أن تعرف كيف تتعامل منظمات المجتمع المدني (مثل الأنبياء والجمعيات التطوعية بمختلف أنواعها) والحكومات في الدول الـ 22 الموزعة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

وأستلبي حدوث هذا التفاعل وأوجه الاختلافات بين تجارب الدول المختلفة وسبل جعل هذا التفاعل أكثر إيجابية بما يخدم مصالح المجتمع المدني والحكومات وكيفية مساعدة التفاعل وأوجه التعاون بين الجانبين في مكافحة الفقر في هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة إضافة إلى المجتمع المدني وتبقي تأثيره كحدود عوامل الحكم.

من الذى يختار فرق البحث فى كل دولة؟
هذه مسئولية مؤسسة فوربد التى لها مكاتب فى الدول محل البحث وتتولى المكاتب اختيار مراكز البحث التى تشارك فى المشروع لتتمديد أو بحث - العائلة

ولماذا «ابن خلدون» بالذات؟
فمكتب المؤسسة في القاهرة اختار مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص، يندرج تحت اسم «الجماعة» كل من تلك المجموعات التي تتسم على قدر فارقا اجتماعيا في جميع الدول بدرجة عالية من الكفاءة والقدرة. أما التباين على هذه الفروق - مديروها - فهم يشعرون بأنهم، والبراعة والحس، والقدرة على العمل بمرکز من خلال فهم واحد من الرضاكن الشهورية في المجتمع الحديثة في العالم الاجتماعي، والتجسدية لثروة. معمد الدين إبراهيم فهو أحد كبار الطالعين المهتمين والبعينين إلى في قضايا مصر ولكن في دول أخرى أيضا، وتعتبره أحد أكثر أعضاء مجموعاتهم العالمية الكفاءة وفكرًا وقدرة على العمل في السياسة، الإنكار للثورة والتفكير وتنظيمهم.

وفضلاً عن ذلك، فإن له حجرة بحثية في القضايا الدولية، وقد كتب دراسات للبيت النولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى
ربما أستطيع أن اتخماها فقلتة عن سعد الدين إبراهيم ومركزه
ولكن بعض المتتقين في مصر، كما في عدد من دول العالم الخامس
الأخرى - يرون أن هذه الأنشطة المحلية تتدخل في الشؤون
الدولية

لا اعتقد ذلك فلا معهد دراسات
التنمية ولا مؤسسة فوردي يتدخلان في
الشئون الداخلية لأي دولة وما نفعه هو
تدريب أكاديمي يستهدف تعميق فهمنا
وتحديد كيفية تطبيق الإنجازات الإيجابية
البنائية - كالتي تحدث في مصر مثلاً -
للأغراض بناءة في دول أخرى.

حتى لو كانت هذه الجحوش تتناول اتجاهات الناصحين ولو استخدموا قناعاتهم كما نكر المحققون في النيابة المصرية استمارات مزيفة تحمل بيانات مزورة عن الناصحين إلا يسهى ذلك إلى مصر ويضرب بسبعها؟ لا علم لنا بموضوع بحث الانتخابات التي يقال إن مركز ابن خلدون يجريه في مصر فنتحى عن إظهار مشروعاتنا لن نقابل دسائس المركز حتى الآن فهم مازالوا في مرحلة إنهاء الجحوش التي يجريها في برامج "المجتمع المدني والحكمه" وهم في مصر يدرسون نماذج التعاون والحوار بين الجمعيات التطوعية الأهلية والحكومية قبل سياسيات الحكومة والقوانين التي تفكر الحكومة في سنها وإن شاء الله لن يتمكن من مشاركتنا في مؤتمر ديان، فلنأنا لا نعرف تفاصيل البرنامج الذي يدرسه المصري.

غير أنني أستطيع التأكيد على أنهم في مصر لا يسألون أسئلة أو يشيرون

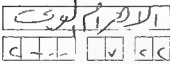
قضايا تسبب أي حرج للبلاد وسوف تكون مفاجئة مذهلة بالنسبة لي لو كان أي من أعمال مركز ابن خلدون يتدخل في شئون مصر الدبلوماسية أو يضر بها فهو لا الباحثون يحاولون فهم كيف تسيير الأمور في مصر، ويشرحون ذلك للعالم الخارجي ويقدمون أفكاراً من الخارج للمصريين وعليهم أن يذكروا فيها ويقبلوها أو يرفضوها كما يشاءون وكل أعمال المركز بنامة وقية واعتقد أن الناقدين مخطئون هكذا تقول الشواهد التي لدى.

ولكن المحققين يقولون إنهم صادروا من مركز ابن خلدون وثائق تثبت أن سعد الدين إبراهيم انتهك القانون وأضر بسمعة مصر وحصل على رشاوى بولية.

سكنوا مخيمات في أو شوت ضحلة ذلك ومنعني كل أمر - بالبحر - الألة التي يتحدثون بها المحققون فإن هناك قلة بالغة في نزاعة القضاء، ومن يعتقد أن الحاكم الصوري لا يمكنه تقديم في حالة أحالة الموضوع إلى النيابة شديدة الألة ويمكن حرمه جداً في طريقة فحصها وكل ما استعبر فيه أنه لا يمكن أن تكون النيابة مدعلة في أو جيد أن هناك أخطاء عظيمة باليمن والأوضاع ومن هنا فمنطوقنا التي استبقيناها من صراعات معهود دراسات التنمية تقول نحن نعدّمدون على أسلوب دراسة الحالة لوصف العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة في كل بلد وكيف يتم اختيار حالات الدراسة؟

هذه مسئولية فرق البحث في كل دولة وبعد ذلك تجرى اتصالات بيننا وبين الفرق لتسهيل الموضوعات المشتركة كإجراء مسهل معين، فيما بعد، لإجراء دراسات مقارنة عن إرضاع العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات في كل الدول.

نحسب معلوماتنا، فإن كل الأعمال السببية في مصر وأدول 21.8 الأخرى لا تفسر مطلقاً أو تهدد الأمن أو تعرض السيادة للأخطار واستطعت التأكيد على أن فرق البحث المصري بحثت - بيساهمة - قضايا تتعلق بالبيئة والتنمية بطريقة متطابقة مع مصر وحريصة على صورتها ولا يمكن أن اتصور حدوث أي شيء يفسد الأمن.



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر
هاتف / فاكس ٠١٠٠٥٧١٥٠٠

E-mail: marri56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

اطلعت عبر موقعكم على الإنترنت ومنشوراتكم على قائمة بالبحوث التي اجراها مركز ابن خلدون في مصر ووجدت انها نسفة حتى الآن تشمل بحثاً عن مؤتمر الأقليات وآخر عن الكشف ومنظمة حقوق الإنسان المصرية وثالثاً عن قضية نصر حامد أبو زيد ورابعاً عن الضغوط لإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية التطوعية وغيرها.. ما معلوماتكم عن هذه البحوث؟

لم نر حتى هذه اللحظة أي تقارير نهائية عن البحوث التي اجراها مركز ابن خلدون ضمن مشروعتنا العالمي وقد جرت العادة على أن يرسل إلينا فريق البحث كثيره قائمة تضم ما بين 10 موضوعات مقترحة ويجري اقتراح بعضها أو كلها حسب اتفاقها مع مقترحات فرق البحث في بقية الدول وكنا ننتظر سعد الدين، في دبلن - لاطلاعتا على نتائج بحوث وتجربته وعلى كل حال، فإننا نأمل ألا ننتظر طويلاً كي نصلنا التقارير النهائية حول البحوث المصرية تمهيداً لاستكمال الدراسة المقارنة مع الدول الأخرى.

(ملاحظة) عندما عدنا إلى الإنترنت وجدنا أن للمهد يعتقد عن عدم بث التقارير النهائية للبحوث المصرية التسعة نظراً لعدم توافرها وهذا ما حدث مع بعض الدول الأخرى مثل الأردن ولبنان وكينيا وبجربوا وبولندا والبلتين وجنوب إفريقيا وبنزانيا وأوغندا أما الدول التي سلمت تقارير نهائية حول بحوثها الدلالية فهي الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وتشيلي والصين وكرومبيا والمكسيك وفلسطين وبيرو وسلوفاكيا.

كيف ترأى مؤسسة فورد إنفاق المبالغ المالية المقدمة لمراكز البحوث؟
المؤسسة لديها نظام رقابي صارم يحرص على مراقبة أساليب إنفاق الفرق البحثية للأموال الممنوحة لها وإنما يتعلق بمصر، فإن مكتب فورد في القاهرة يطب - كغيره من بقية المكاتب في الدول الأخرى - تقريراً ماليًا سنوياً من مركز ابن خلدون حول نفقاته طوال سنوات البحث وعلمى أن فورد من المؤسسات الحريصة جداً على عدم إتاحة أي فرصة لإساءة استغلال الأموال وأن المركز الرئيسي في نيويورك يتابع المراقبة بنفسه ويتأكد جيداً من أن البحوث التي تجري تستحق ما يتفق عليها وهذا ما يحدث معنا على سبيل المثال في معهد دراسات التنمية.

ولكن محققى النيابة المصرية علروا كما قالوا على وثائق بنكية وأوراق تكشف حصول سعد الدين إبراهيم على مليون دولار من المشروع ومعهد دراسات التنمية فوريه للمشاركة وأنه زور استمارات التنازح - موجهة إليه تهماً منها الرشوة الدولية والقرصنة - أشك في الرقم وأظن أنه أقل بكثير من المليون وليس لدى معلومات كافية عن حجم الأموال التي تدفعها المؤسسة لفرق البحث فهذه مسألة بينها وبين الفرق وتولاهما مكاتب فورد المحلية التي تتابع الإنفاق والتقارير البحثية وأنشطة مراكز البحث.

وليس لدى سبب يجعلنى أعتقد أن فورد تتن أن مركز ابن خلدون ممارسات خاطئة ومظلمة - كمنسك دولى لمشروع البحث العالمى - هي أن المؤسسة تؤمن أنه ليس هناك سوء استغلال للأموال من جانب المركز، صحيح أن الفرق في بعض الدول تواجه صعوبات ومشاكل مالية ولكن فورد لا يسألونها شك في أي ممارسات مالية خاطئة من جانب فريق البحث في مصر.

وماذا عن الوثائق التي حصل عليها المحققون في قضية ابن خلدون؟

ربما تتعلق هذه الأموال بجملة مشروعات بحثية تشمل مشروع المجتمع المدني والحكم غير انتى واتق من خلال تجربتي مع فورد أنه لو كانت المؤسسة قد

هل انت واثق من هذا الكلام؟
 نعم بالطبع فلما اعمل في المؤسسة وكنتي اسير نظامها جيداً.
 ولما واجه مشروعك مشاكل مماثلة في الدول العربية الأخرى؟
 حتى اني اوجد اى مشكلة واتزنت دون الفكرة لأشعر اسباب اختيار
 المؤسسة لتفليسهم زعماءها لم تصعب علي حتى دون الفكرة فكان يمكن ان
 تفرد في اسرائيل لفكرة تفويرات الجميع الذي وعلاقت بهمك في
 ولكنك اثرت بصدق العمل في فلسطين فمضوا في دورك ان الجميع
 الفلسطيني احق بهذه الجحوش خاصة ان الفلسطينيين اسبنت معاملتهم طويلاً
 وستستفيد اسماعية، يا متجهوم بعد ان غارتا مشاكل وسعويات باقاة دائماً
 هل طلبت اسرائيل منهم للتفويض والتفويض ورفض الطلب؟
 لا ولكن دونت تعديت استيغابها واستبدلت الامم المتحدة
 المؤسسة مع ائمة، يا ناصر انظر استيغابها الامم المتحدة

وسوف يبدأ فريق التحقيقات النيابية تحت إشراف
مفتش عام هشام سرايا العام الذي للنيابة صباح
اليوم السبت الاستماع الى مجموعة جديدة من الأشخاص
الذين زعم تعاملهم مع المركز بما يتعلق بملفات اللياقات
التأهيلية للمركز وتجاوزوا مهال مالية قابل ذلك.

وقد قررت النيابة لسموالمحكمة الصلح الى مركز ابن
تشدون وذلك لسماجة التحقيقات الى اعطاء تفتيش
في وقت محدد عن اي مستندات تبين التحقيقات والتي
يحتوي الموصوف اليها بناء على اراء الشهود اليها كما
يحدث من قبل.

مؤسسة فورد على اتصال

بالخارجية الأمريكية لتابعة تطورات القضية

قال جيمس مانور إنه سيعقد أولخر الشهر الحالي اجتماعاً مع مسؤولي مؤسسة فورد في مقرها بنيويورك لبحث التقرير السنوي، المالي والنحوي، لمشروع المجتمع المدني ولحكمه وأعلن أنه سوف يناقش مع المسؤولين قضية مركز ابن خلدون وموقف الدكتور سعد الدين إبراهيم فيها وكشف عن أن وزارة الخارجية الأمريكية على اتصال بمؤسسة فورد بشأن تطورات القضية. وقال مانور إنه سيعلم لأول مرة عن القبض على سعد الدين من هيئة الإذاعة البريطانية ثم تابع التطورات من خلال الصحف الأمريكية التي احتلت القضية صفحاتها الأولى ■

النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكاتبه في إطار قضية ابن خلدون

القاهرة - الشرق الأوسط

عرضت نيابة أمن الدولة بمصر أول من أمس فيلم «ادخل تسميد وشارك» أحد مقاطع الاتهام الرئيسية في قضية مركز ابن خلدون بحضور مخرج الفيلم مصطفى حسين وكاتب السيناريو علي سالم. تبلغ مدة الفيلم 17 دقيقة ويتناول مسألة الانتخابات المحلية وفقدته شركة «فيديو كابرو سات» مقابل 30 ألف جنيه مصري. حصلت على 12 ألفا فقط وأُخِلت النيابة سميل مخرج الفيلم وكاتب السيناريو أمس بعد التحقيقات التي سالت النيابة فيه الكاتب سالم عن بعض العبارات التي تضمنتها سيناريو الفيلم والتي انتقدت بعض الأوضاع الداخلية في مصر، ومنها مسألة تزوير الانتخابات ومكاسب أعضاء البرلمان من فترة عضويتهم فيه. وقال سالم إن السيناريو عمل فني وإن أي فن لا بد أن يكون معبرا عن المجتمع ومشاكله.

أما مخرج الفيلم مصطفى حسين، فقال إن عمله فني بحث ومتخصص في الإخراج بمعنى أنه يتعامل مع حركة ممثلين وكاميرات وأضاءة وأنه غير مدني بما يتضمنه السيناريو من مقاصد أو إيحاءات. واستعانت النيابة أثناء تحقيقاتها بخبير متخصص من البنك المركزي لفحص أوراق ميزانية مركز ابن خلدون التي تم العثور عليها داخل خزانة منزله في ضاحية المعادي ودراسة التقارير البنكية عن حركة حسابات مركز ابن خلدون بالنفسيه للايداعات والسحوبات التي تمت منذ قيام مركز ابن خلدون عام 1988 للوقوف على حجم الدعم الخارجي الذي تلقاه.

فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تقر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك»

كتبت خديجة عفيفي

الفيلم ٢٠ ألف دولار.
وأشار المستشار ماهر عبدالواحد
القائم العام أن النيابة العامة تستعمل
تقارير البعث المركزي في الكشف عن سرية
حسابات ابن خلدون وبعثة مع الانتخابات
للصريات والكشف عن الحسابات
الشخصية لكل من د. سعد الدين إبراهيم
ونافذة عبدالقادر وأخريين وذلك منذ بداية
عام ٩٧

أحدى رسائل الطبع المحضمة لإذاعة
شائعات كاذبة عدة ريت عمليات مطوية من
شخصا تكبير الأمن العام والحق الضور
بالملحة القومية. قام على سلام بشرح
كل مشود في الفيلم على حدة وأبانت أمام
جهات التحقيق أن السيناريو مدفع الأول
والأخير ترغيب للنظري في القضاء في
صناديق الانتخاب وفرد له حصل على
الف جنيه نظير إعداد السيناريو وأضاف
أن الفيلم ليس به أية استقطاعات تسمى إلى
سمعة مصر وإنما هذه تروية المواطنين
وهو ما لكه المخرج مصطفى حسين في
الوقت أمام النيابة.

بأنشر التحقيق مشام موسى رئيس
النيابة ومحمد الفوجل وكيل النيابة
بإشراف المستشار ماهر عبدالواحد النائب
العام.

وكان للجهود قد اكفرت أن للتمم الأول
محمد الدين إبراهيم ذكر في لفتاح الفيلم
والمخرج كاتب السيناريو وأعطى له مبلغ
الف جنيه بينما قام محمد نوح بتكليف
والجني موسى في الفيلم بالبلان بعد إلتامه
له لمبلغ مسموعة مئصر ثم أرسل
مستندات الملاحاة الأوروبية تفيد بأن تكلفة

وأصحت نيابة أس القولة فعليا
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون
ويعد ٥ ساعات من التحقيقات المستمرة مع
كل من على سلام كاتب السيناريو والفيلم
السينمائي وأدخل شريك وإشارته ومخرجه
مصطفى حسين فرد المستشار هشام
سرايا المحامي العام الأول أخلا، سيبلهما
بضممان البيلانة الشخصية وكانت النيابة
قد وجهت للمطاف على سلام تهمة حيازة

إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات في قضية «ابن خلدون»

كتبت - نجوى عبدالعزى: قررت امس بداية ابن خلدون لفيلم إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم إدخال شريكه، كانت قضية قد استجبت الى السؤال على سقم ومصطفى حسين مؤلف ومخرج فيلم إدخال شريك. وشاركه الذى أنتجته للركن. تحالف قضية فيما تضمنه الفيلم من إسائة مصر. استعرض محمد الفيصل رئيس اللجنة، الفيلم لوجهة المؤلف والمخرج بمضمونه. كما تمت موجهتهما بالسؤال صاحب رأى

فيلم الذى قام بتصوير الفيلم، وأقول الدكتور سعادين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون. استجابت القضية، بجيب مخصص من البنك المركزى، لشخص أوراق بنو العزة ومعرفة بنو العزة، وأوجه لمرافق فى مركز ابن خلدون ومهينة دعم لانتخابات «هبة الانتخابة للمركز». تعطل القضية، على دراسة تقارير العمود حول فحص الحركات الانتخابية للمركز والمهينة، لخصم حجم الأوراق الذى تلقياها من الخارج. كما يتم فحص الأوراق والاستندات لضبطه فى خريطة المركز.

كاتب سيناريو فيلم موله "مركز ابن خلدون"

القاهرة: اتهام علي سالم بـ "الإضرار بمصالح مصر"

□ القاهرة - محمد صلاح

تحقيق استغرق خمس ساعات. وكانت السلطات اعتبرت فيلم «أدخل شريك» شاركه الذي كتبه سالم لصفحة المركز ويتمويل من الاتحاد الأوروبي دليل اتهام في القضية ضد إبراهيم وزملائه على أساس أنه «يجوي إسقاطات سياسية ضد نظام الحكم» وركزت أسئلة المحققين على علاقات الكاتب بمركز ابن خلدون، وإبراهيم والاتحاد الأوروبي، وكذلك مغزى العبارات التي وردت في سيناريو الفيلم وسبب وجودها في فيلم سيعرض خارج البلاد، خصوصاً تلك التي تتحدث عن تزوير الانتخابات البرلمانية، والمشهد الذي يصور لجنة انتخابية كتب

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر اتهم بـ إعداد وجبارة إحدى وسائل الطبع مخصصة لنشر وثائق شائعات كاذبة عمداً وبتداعيات متيرة من شأنها تكدير الأمن العام والإضرار بالوحدة القومية للبلاد» إلى الكاتب علي سالم الذي خضع لتحقيق في القضية المتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الأنثوية» الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمعلمين مع المركز.

لكن النيابة اطلقت سالم الذي تحول من شاهد في القضية إلى متهم فيها، بضمان بطاقة هويته بعد

عليها، لجنة اليوم الحقيق،

وكايت السلطات قبضت مطلع الشهر على ابراهيم وسكرتيرته
السودانية الجنسية ثمانية عبد النور واحالتهما على النيابة أمن الدولة
التي وجهت اليهما تهمة «تلقي اموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها
بمعلومات مطلوبة عن الأوضاع الداخلية في البلاد ما يؤثر على موقف
مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر
بالأمن القومي للبلاد». واتسع نطاق التحقيقات في القضية لاحقا
ليشمل نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمعاملين مع المركز وخيئة دعم
الناخبات، المعروفة باسم «هدى» التي يشغل ابراهيم موقع أمين
الصدوق فيها.

وقال سالم بعد التحقيق ب الحياة، إنه «كان يعتقد بار النيابة
استدعته كشاهد، لكنه فوجئ بانه منهم في القضية». مشيرا إلى انه نفى
صلته بمركز ابن خلدون، او نشاطه. وذكر أن علاقته بابراهيم تقتصر
على لقاءات في المنديات العامة باعتباره يعمل في الحقل العام، وأن
الاتفاق على الفيلم تم من خلال مسؤول «مشروع المشاركة السياسية». في
المركز خالد فياض المتهم في القضية نفسها. وأوضح انه تقاضى مبلغ
الف جنيه نظير كتابة الفيلم كاجر رمزي لكونه رأى أن قضية المشاركة
في الانتخابات أساسية وتحظى باهتمام نظام الحكم. ونفى صلته
بالأحداء الأوروبي، وأوضح انه كتب الفيلم ليصلح للعرض في
التلفزيون المصري، وحينما سئل عن عبارات وردت في السيناريو، رد
بان «الإبداع لا يعني سوى الإبداع ولا يعني أي شيء آخر وأن تأويل ما
ورد في السيناريو أمر لا يجوز». وفي وقت لاحق باشرت النيابة
تحقيقات مع مخرج الفيلم مصطفى حسين.

من جهة أخرى أصدرت أسرة ابراهيم بياناً أمس ايجت فيه
اعتراضها على استمرار حبسه، معتبرة أن «لا أسباب موضوعية تدعو
الى احتجاز استاذ جامعي يبلغ الحادية والسبعين من عمره خلف
القضبان». وذكر البيان الذي وقع عليه زوجته الدكتورة بآريار ابراهيم
وابنته الحامية رندة وابنه امير أن رئيس مركز ابن خلدون «أبدى
تعاوناً كبيراً مع إجراءات التحقيق على رغم الحملة المنظمة التي شنتها
وسائل الإعلام المحلية ضده والتي اعتمدت على معلومات مطلوبة وغير
مدعمة بأدلة أو أسانيد». مؤكداً أن اصوات مؤيدة للمركز والمعاملين فيه
«منعت من النشر والظهور في وسائل الإعلام الحكومية مرات عدة»
ورأى أن الأمر «يشير إلى أن الحملة على سعد الدين ابراهيم تستهدف
الإساءة لسمعته والمعاملين في المركز والمؤسسة التي ينتمون إليها»
ووصفت الإساءة في بيانها ابراهيم بأنه «رجل وطني»، واعتبروا انه
سجن «بسيب نشاطه الذي كان يهدف إلى مصلحة مصر». مؤكداً انهم
جميعاً «موالئون مصريون اختاروا العيش في مصر والعمل فيها لأكثر
من ٢٥ سنة وأن ثقتهم في النظام القضائي المصري، ولم ولي تدفعهم
للبحث عن حماية في مكان آخر». ونفى البيان بشدة أن يكون ابراهيم
شارك في أعمال من شأها الاضرار بصورة مصر في الخارج، واعتبر أن
التشكيك في وطنيته «أكثر الأمور الجارحة في القضية»

الممثل أحمد صيام: لا أعسر رأى شيء عن «البن خلدون»

كتب - خالد السكران:
نفي الممثل أحمد صيام أي علاقة له
بمركز ابن خلدون أو رئيسه سعد
الدين إبراهيم ولم يره من قبل ولا
يعرف موقع أو عنوان هذا المركز.
قال صيام لقد شاركت في الفيلم
التسويبي ومعه عشر دقائق على
أسس أنه فيلم للترغية لحد المواطنين
على الخروج للإدلاء بالصوتهم في
الانتخابات وتعاقدت عليه على أساس أنه
للثوارين للمصري

وأن شركة «ليديو كايرو» تتابعه نظام المنتج المتعد وأحتفظ عندي بنسخة من
السيناريو وليس فيها إذا ما يسمى، أضرب وأنا شخصيا لا أقبل من أي مخلوق أن
يسمى «مصر» وما أنشئ معرفة فقد سبق لي أن رفضت المسعود الشخصية للصرح
والمصور الإسرائيلي مرمود بقاعة العرض أضاف وعده في المرة الأولى التي
لتعامل فيها مع هذه الشركة وميما عرضوا على هذا السيناريو طوت منهم أن يكون
أجبري عنه ما يراي أجبر حلقتي في الثوارين وكان أجري وقتها ٧٥٠ جنيهها
وحصلت منهم على مبلغ ١٥٠٠ جنيه فقط قال صيام أنه لم يستعش أحد للباية أو
لغيرها من جهات التحقيق. وعن أسباب اختياره للمشاركة في هذا الفيلم قال: اعتقد
أن قياس من قبل يصل حلقا للترغية في نحو الإذية «والقراءة للجميع» كان السبب
الرئيسي في هذا الاختيار



بعد تحقيقات استمرت ٥ ساعات في قضية مركز ابن خلدون، إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك» استدعاء عدد من المتهمين للنظر في أمر حبسهم في منتصف هذا الأسبوع

منها وتقديم جميع نتائج التحقيقات للنايب العام لإبداء الرأي النهائي بشأنها.
وكانت الأيام القليلة الماضية قد شهدت تحقيقات موسعة، حيث أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس اثنين من المتهمين على صلة قوية بالمركز ١٥ يوما على دمة التحقيقات التي تجريها النيابة لقيامهما بتزوير بطاقات الانتخابية مع علمهما بتزويرها بقصد الإساءة لسمعة البلاد مقابل مبالغ مالية وقد وجهت النيابة للمتهمين عدة تهم منها التزوير في أوراق رسمية مع علمهم بتزويرها مقابل مبالغ مالية وقد تم تقديم النيابة عددا من العليا للبلاد. ومن المقرر أن تستدعي النيابة عددا من المتهمين في القضية للنظر في أمر حبسهم منتصف هذا الأسبوع ومواجهتهم بما أسفرت عنه نتائج التحقيقات في القضية

عادل السروجي

على مدار أكثر من ٥ ساعات متواصلة من التحقيقات في قضية مركز ابن خلدون، أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك»، الذي كان يتضمن عمليات التزوير للإساءة إلى سمعة البلاد، وأكدت التحقيقات أن مدير مركز ابن خلدون قد كاف كلا من مؤلف الفيلم والمخرج بأعداد مبلغ تسجيلي حول الانتسابات. وقد تم إعداد الفيلم وعُرضت عليه النيابة داخل مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية أثناء عمليات التفتيش للمركز. ومن المقرر استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز لمواجهته بما أدلى به مؤلف ومخرج الفيلم وكذلك للنظر في أمر حبس المتهم ومواجهته بما أدلى به عدد من المتهمين في القضية. وعلم مندوب الأهرام المسائي، أن النيابة تقدمت بتحقيقات موسعة مع كل أطراف القضية تمهيدا للانتها.

في قضية مركز ابن خلدون إخلاء صبيل على سالم ومفرج الفيلم المشبوه قالا في التحقيقات: أقنعونا بأنه عمل قومي.. سيداع في التلفزيون

كتب - إبراهيم العزب:

قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل كل من الكاتب المسرحي على سالم والمخرج مصطفى حسين بضمناً بتطابقهما الشخصية بعد أن وجهت لهما تهمة التحريض على إثارة الرأي العام والإضرار بالمصلحة القومية لقيامهما بأعداد فيلم تسجيلي مشبوه بعنوان «دخل شريك وشركاء في قضية مركز ابن خلدون للباحثات والدراسات حيث تضمن الفيلم الذي تبلغ مدته ١٧ دقيقة حواراً يشمل أساطين على النظام الحاكم تتهمه بتزوير الانتخابات من خلال حوار مطول بين بعثي الفيلم.

قال على سالم في التحقيقات التي استمرت معه لمدة ساعتين إن المذيع الثالث خالد فياض اتفق معه على أعداد سيناريو وحوار الفيلم المذكور مقابل ألف جنيه وأنه ارتضى بهذا البليغ المصنيل لأنه أخبره أن هذا الفيلم عمل قومي الغرض منه تنشيط وحث المواطنين على الدخول والمشاركة في العملية الانتخابية كما هو واضح من عنوانه.

وحول سؤال وجهته النيابة له عن أن الفيلم تضمن بعض اللقطات التي تسمى إلى النظام وتتهمه بتزوير الانتخابات قال على سالم إن هذه اللقطات أريدت من خلال السيناريو والصوار أن أوضح للمواطنين أن هذه ادعاءات يجب ألا تتمتعهم في المشاركة في عمل بعثي ليتولوا كلمتهم في الانتخابات وإن الفيلم سيداع في التلفزيون.

نفس الأقوال اكدها مخرج الفيلم ونفى تهمة التحريض والإثارة مؤكداً أن الهدف من الفيلم تنشيط المواطنين مثل الاعلام التسجيلية التي تذاغ كبرامج محور الامية ومكافحة التخلف.

تستدعي النيابة أعضاء اللجنة المصرفية التي شكلها البنك المركزي لمناقشتها حول الحسابات المختلفة للمتهمين بعد أن تضمنت في عهده من البنوك المصرية والاجنبية.

دفاع عن المواطن.. لا الدكتور



فهمي هويدي

شهر (حتى الآن)، وفي كل الأحوال بان ما نسب اليه أو ما اتهم به هو جزء من نشاطات المركز الذي يمارسه منذ إنشائه قبل 12 عاماً، الأسر الذي يغير سؤالاً حول الجديد الذي استوجب اللقاء القبض عليه هو ونظر من العاملين في المركز، وإقامهم قيد الحبس طيلة الشهر.

ليس هناك اعتراض على التحقيق مع الرجل أو مساعديه، حيث يفترض أنه لا أحد فوق القانون ولكن وجه الاعتراض والتحفظ ينصب على احتجاز الرجل والتشهير به واستباق أدلته من قبل البعض، دون أن يكون هناك مسوغ لذلك الاحتجاز من ناحية، وقبل أن ينتهي التحقيق أو يفصل القضاء في أمره من ناحية ثانية. وإذا كان المبدأ المستقر في هذه الحالة، وغيرها، أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، فإن الخطاب الإسلامي الرسمي على الأقل، والمناير المعيرة عنه أو الفاعلة باسم الأجهزة الأمنية، تعاملت مع الرجل باعتباره مداناً منذ لحظة اللقاء القبض عليه.

«أنه هذا إلى أنني لست في موقف الدفاع عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، والذين يتبادرون حوارات ومشاغبات الساحة الثقافية في مصر يعرفون أكثر من غيرهم أن بيننا معارك واشتباكات سابقة، ليس فقط لأنه نصب نفسه خصماً للمشروع الإسلامي ونصيراً لعدالة العلمانيين، ولكن أيضاً لأنني أحد

عدي عدة ملاحظات على قضية الباحث المصري الدكتور سعد الدين إبراهيم، والجدل الدائر حول اعتقاله بين الضفة وفي الصحافة المصرية، وما يخص الشق الأول أوجزه في ما يلي:

«إن الرجل منذ ظهر على مسرح الحياة العامة في مصر، مثيل للخط سواء بسبب تعلق مواقفه السياسية أو من جراء اتصالاته وأرباباته الخارجية خصوصاً مع الجهات الأمريكية التي جعلت جنسيتها أو المؤسسات الإسرائيلية. ورغم أن مكانته العلمية والإكاديمية محل تقدير وإعقاب بين من عرفوه، إلا أن أواره وتطلعاته السياسية تشير علامات استفهام عدة، وقد تزايدت تلك العلامات خلال السنوات العشر الأخيرة، التي أسس فيها مركز ابن خلدون، وبدأ تلك المركز يمارس نشاطاً لم يقابل بارتياح سواء من جانب المثقفين الوطنيين في مصر، أو من جانب المؤسسات السياسية والأمنية التي اعتبرت أنه يتصدى للقضايا الحساسة، بنهج تفكيكي مشير للقلق، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لموضوع الأقليات العرقية.

«إن المآخذ والإعترافات التي أخذت على الرجل وأعلن عنها في التصريحات التي صدرت عنها جهات التحقيق تعد سياسية بالدرجة الأولى. ومن ثم فهي لا تشكل سداً موقفاً لاعتقاله ووضعته تحت الحفظ كذا



أو بحرية العنقاء في أوساط الفلاحين،
ولم تجدتها نهتم يوماً بالأمية أو
بالبطالة مثلاً.

صحيح أن الناس في بلادنا لا
تقبل على التبرع للجمعيات الأهلية
التي من ذلك النوع، ويعضون توجيهه
تبرعاتهم وركائهم إلى الجمعيات
الضخيرة والأشواط البيئية، إلا أن ذلك
العزوف يحتاج إلى تفسير وتحليل،
ورغم أن الأمر يحتاج إلى مناقشة
مفصلة، إلا أن ما يرد إلى ذهني في هذا
الصدد أن حملة من العوامل أصبحت
في ذلك العزوف، منها مثلاً أن العلمية
المتبرعين يعضون توجيه أموالهم إلى
الأمور الخيرية المباشرة (المسألة

المساجد مثلاً) ولا يزال الوعي العام غير مستوعب
لفكرة التبرع لإنشاء مدرسة أو مستشفى، ماهم من
منظمة لحقوق الإنسان أو أخرى لمناهضة التعذيب،
في الوقت ذاته فإن ثقة الرأي العام ضعيفة في تلك
المنظمات، في انشغالها وفي القائلين عليها، وبعض
الاشطة التي اشترت إليها ثوبا في المجال الاجتماعي
لا تشجع مسلماً على أن يؤدي زكاته إلى أي من تلك
المنظمات التي تعد اعتماداً لفكر واجتهاد المجتمعات
الغربية، وإذا لاحظت مثلي أن أغلب القائلين على تلك
المنظمات - أن لم يكن كلهم - من المفكرين السابقين
أو غلاة العلمانيين، وكلامها معاد أو رافض للتوجه
الاسلامي، فسيجد أن العزوف الذي نتحدث عنه له ما
يبرره نسبياً.

أما في ما يتعلق بإصدار عملية الاعتقال،
فملاحظاتي عليها على النحو التالي:

« لقد حركت القضية منظمات دولية عدة، ثمانين
منظمة على الأقل، فأصدرت بيانات داهمت عن
الذكور سعد الدين إبراهيم، كما ألق عنه متحدث
باسم المجموعة الأوروبية، وعممت الخارجية
الأمريكية بياناً انتقدت بل أدانت فيه مواقف الحكومة
المصرية أزاء المسألة، ولم يتسم الحيان الأخير
بالحرر المقترض الذي يدعو مثلاً إلى استئناف حكم
القضاء في ما نسب إلى الرجل أو على الأقل التبريت
إلى حين انتهاء التحقيقات معه هو وصحبته، وهذه
الإصداء من تجليات ظاهرة المولة، التي التفت في
ظلها ما هو خارجي مع ما هو داخلي، وفي ظلها
وجداً جهات أو أطراف دولية عدة مسوغاً ليس فقط

المالدين والمنحطفين على أرائه
ومواقفه السياسية، ولست أتريد في
القول بأنني أيضاً أحد المستوربين في
حقيقة الدور الذي يقوم به مركز ابن
خلدون داخلياً وخارجياً.

بالخصوص فإن أي رأيي السليمي
في الرجل ودوره وليس عندي أي دفاع
عن الشخص أو المركز الذي أسسه،
لكني مع ذلك أدايم عن حقه في الحرية
والكرامة، حقه في الأبدان أو يجرم
جاناً قبل محاكمة عادلة، وبعد
تحقيق تتوافر فيه الضمانات اللازمة
التي ينبغي أن يحظى بها أي متلف
متممين بصرف النظر عن الخلاف
الفكري والسياسي معه. إنني أدايم

عن سعد الدين إبراهيم «المواطن» والأستاذ، وليس
الذكور أو مدير مركز ابن خلدون أو المواقف إما كان.
« أن القضية لم تحت ملف التمويل الخارجي
للمنظمات الأهلية، التي أصبحت مشكلة في أقطار
العالم الثالث، عجزت الحكومات عن حلها، ورغم أن
الامر يحتاج إلى فرق بين أنشطة تلك الجمعيات،
وحذر من وضعها كلها في سلة واحدة أو في قفص
الانها، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أحسبها مهمة
للغاية هي أن المجتمع المدني الذي يشيد بناؤه
يعتمد في مسيرته على القوة الخارجية هو
مجتمع هش وغير قابل للاستمرار أو النمو، لأن ذلك.
كله سيخل مرهوناً برضى ومقاصد ومصالح الممول
الأجنبي. هناك حقيقة أخرى يتعين الاعتراف بها،
وهي أن تلك المنظمات الأهلية الممولة من الخارج
كثيراً ما تكون أداة للاختراق (لاحتف العلاقة بين
القائمين على أغلب تلك المنظمات وبين الطمع مع
اسرائيل)، فضلاً عن أنها تؤدي دور الجسر الذي
يتولى تسريب وإفرض النموذج الغربي على
مجتمعات العالم الثالث.

ليس من الإصاف أن نعين كل المنظمات الأهلية
لأن بعضها يقوم بدور جليل. منظمة حقوق الإنسان
مثلاً، وتعملها إما معتمد على التبرعات المحلية
والعربية الخيرية أو يأتي من منظمات الأمم المتحدة،
لكني لا أستطيع أن أتجاهل الدور الذي تقوم به
بعض الجمعيات الأهلية الأخرى في المجال
الاجتماعي خاصة، فهي تعنى بالاهتمامات الغربية،
وخصها، حيث تهتم بختان الأثنا أو بعمالة الأطفال

علي سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون

القاهرة: عبده زينة

تنطبق عليّ ولا عليّ ما افعله، بل إن الأمر عليّ العكس من ذلك تماماً، فإنا نعمل من أجل مصلحة البلاد وأجل السلم الاجتماعي والفن الراقي وحقوق الإنسان.

● وما شعرك تجاه هذه الاتهامات؟
يشكل عام، التفكير بغير مهنة خطرة أيضاً، والإبداع الحقيقي يجلب درجات عليا من الكرامة والفيرة والصدق تجاه أي مبدع يصير على الحفاظ على حريته الفكرية. وتوجيه هذه الاتهامات اليّ أشعري بالحزن كشخص والفن كموطن، لأنّي أعلم تمام العلم نتائج توجيه مثل هذه الاتهامات على سمعة مصر السياسية في العالم والمنطقة لأنّه يؤثّر في أن يقال عن بلدي أنّه يهاكم الناس بسبب سيناريو فيلم لم يظهر إلى الوجود.

● وما هي المشاهد التي ركزت عليها النيابة في التفتيش؟

أؤكد أولاً أن السيناريو الذي استندت إليه النيابة كان سيناريو مساب، حيث تقصص بعض المشاهد ووجود بعض اضافات أخرى عليه، لذلك قمت باعطائهم نسخة محققة من سيناريو الفيلم الذي يمتد لأخو 12 دقيقة فقط، ولم ألتزم خلالهما على مشهدين فقط هما رقم 17 و18 الأمر الذي اعتبروه تبخلاً في عمل الحكومة، لأن الحكومة هي التي من المفترض أن تمتحن بالعملية الانتخابية، وأن هناك استقطابات على السلطة وإزوالها والإيحاء بانها

رفض الكاتب المصري علي سالم أحدث المتهمين في قضية مركز ابن خلدون توكيل محام للدفاع عنه في القضية قائلاً: «إن الاتهامات التي وجهتها نيابة أمن الدولة العليا لا تنطبق عليّ أو عليّ ما افعله، بل الأمر عليّ العكس تماماً من ذلك فإنا نعمل من أجل مصلحة البلاد».

وأكد علي سالم الذي حاولته «الشرق الأوسط» في أحد المقابلات المصرية بحي الزمالك حديث كان يكتب أحد مقالاته الضاحكة، أنه سيقاوم التعاون مع أي محام تستدعيه المحكمة للدفاع عنه عند إحالة القضية إلى المحكمة، معتبراً أن القضية فنية ولا تستدعي توكيل محام، وأن تتعامل مع القضية على غرار التعامل مع الأخطار المفاجئة مثل الزلازل والبراكين.

وسألت «الشرق الأوسط» علي سالم عن اتهاماته، فأخرج ورقة من وقعه دون فيها الاتهامات وقال: «إن التهم الموجهة اليّ هي حيازة إحدى وسائل الطبع المخصصة لإذاعة إشاعات كاذبة عمدًا، وبت دعايات مشيرة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة القومية».

● ما رايك في هذه الاتهامات؟

أولا أوضح أنني عندما استدعيت إلى النيابة لم يخطر ببالي أنني متهم في القضية وأنني ذاهب كشاهد، ولكنني فوجئت بتوجيه سيل من الاتهامات لا

الجاسوس عزام عزام الذي ترفع عنه الديب والفضية الدكتور ابراهيم مسالة مؤسفة وهي تنبع من فرط الرعب السائد عند المصريين تجاه كل ما له صلة بإسرائيل، واعتقد أن ابراهيم لم يخطئ لأن لكل انسان حساباته التي يوفق أوضاعه عليها. أما عني فلن أوكل محاميا للدفاع عني وحتى لو قُمت بذلك فلن يكون الديب رغم أنه صديق حتى لا يلهم الأمر على أن هناك ما يسمى بمجموعة ابن خلدون.

● ألا تعتقد أن سفرك إلى إسرائيل أثناء سير أحداث القضية ورغم التوقعات بمضرك للتحقيق أمر مستقر؟
ليست مسألة استغراق، لأن الطرف الآخر في إسرائيل قد يأخذ علينا أننا نصاب بالرعب من مثل هذه القضايا. كما أريد أن أوضح لهم أن كل شيء عادي وأبلغت أمن الدولة قبل سفري وأصررت على ممارسة جالوالي للدفاع عن الدور الحضاري لمصر والمصريين، علما بأنني أختصرت الزيارة إلى أسبوع ولحد بدلا من أسبوعين.

● أنت تصرص دائما على عرض سيناريو الفيلم في الأماكن العامة ألا تخشى أن يضر ذلك بك؟
أنا وجهت إلي اتهامات بشأن هذا السيناريو، ولا اعتقد أنه ستم محاكمتي عليه مرتين، ولا اعتقد أنه سيعامل كمشهور سياسي، ورغم كم التهم التي ساققتها النيابة لا اعتقد أن السيناريو يهوي إيا منها، ولكنه يهدف إلى تشجيع الناس علي المشاركة وهو درجة عظي من الإبداع الفني.

المسؤولة عن تزوير الانتخابات رغم أن المشاهد كانت توحي بعكس هذه الأمور تماما، وأنني قصدت بهذه المشاهد التاكيد على أن سلبية المشاركة في الانتخابات هي المؤثرة في هذا الصدد، وكذلك أن هناك طليقات كثيرة يفترون كل شيء رغم أنهم ليس لديهم استعداد لعمل أي شيء، واعتقد أن نقطة ضعف السيناريو هي أنه أعلى من أي كلام آخر، وبالتالي فإنه يبدو مخيفا للكثيرين.

● هل تشر أنه تم تزويرك في هذه القضية؟
لم أشعر بتورطي على الإطلاق، فهذا عمل فني تصادف أن أدخل في جبهة ليس لي علاقة بها سوى كتابتي للنص، وأنا ليست لي علاقة بمركز ابن خلدون سوى هذا النص، وخلال عشر سنوات لم أنهب إليه سوى خمس مرات، وأنا لم أحصل إلا على 1000 جنيه فقط مقابل النص، لأنك حينما تقدم بعض الأعمال فيكون العمل نفسه هو أجرك بعيدا عن الماديات، وأنا كنت أتوقع أن يعرض هذا الفيلم في التلفزيون المصري إضافة إلى المساحات الشعبية لأنه عمل ينطوي على توعية الناس بحقوقهم.

● مارياك في موقف الدكتور سعد الدين ابراهيم؟
أنا انتظر حكم القضاء، لأن انتظار المعلومات من الصحافة المصرية هو أمر محطوف بالمخاطر.
● هل أخطأ ابراهيم في تركيز المحامي فريد الديب للدفاع عنه؟ وهل يمكن أن نركله عنك؟
أولا أعرف ما تقصد، فمسألة الربط بين قضية

العدد ١٠٠

وكيل الأزهر الجديد فى حوار مع عقيدتى

بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد..

العام القادم

مركز ابن خلدون.. مشبوه.. والأزهر

أجهض مشروعه

**لسنا محاكم تفتيش..
وإنما صمام أمان ضد
التطرف والانحراف**

حوار: موسى صالح

وسط كثرة الزوار.. والعاملين بالأزهر.. والأوراق
والإمضاءات.. والتليفونات التى لاتنقطع استطعنا ان
نحصل على وقت ثمين لأجراء حوارنا مع الشيخ

محمود عاشور وكيل الأزهر الجديد.
حاولت غلق باب مكتبه حتى استطع تسجيل الحوار، رفض..
بشدة مؤكدا أن سياسته سياسة الباب المفتوح. مفتوح لأجراء
حوار صحفى أو اتمام أى عمل.. أو مقابلة أى شخص.. فليس
عنده ما يخشى أو يخشى عليه.

قلت ان الحوار مواجهة.. فلا أريد ان يزعمنا الدخول
والخروج فقال انا مستعد للمواجهة حتى لو امام
جمهور غفير.. فسأحتى بيضاء.

العدد ٩٠

مركز زين خلعون

- وإن الأثر من قضية مركز زين خلعون؟
● خرجنا من محمود عاشور... إلى الأثر: على كل شتر عتيق، من الناحية الدينية للقرحة التي وشعها هذا الركن والملق بقال كانت حملة ناجحة إلى أقصى غاية ولقيها شغل الأثر وأما في حل لكو كيف تغفل الأثر - ولهي هذا الصرع وأوقفه ثم نفى السيد وزير التعليم ملته بهذا الركن وهذه الناحية. إن الأثر لم يكن بعيدا من أي قضية تهم الإسلام والمسلمين، وأصبحت قضية الركن قضية أمنية وتزلزل أجهزة الأمن والمصرع والأمن للمصروع لمدام لقصا،
● رأيكم الشخصي في هذه الركن؟
● ليس لي علاقة بهذا الركن. وكل ما لقيه أنه مركز مشهور. وضع تحت كلمة مشهور كل ما تريد أن تتركه عنه
● من أن لا أثر تنطق المشاعر ضد الأثر. والسبب الطائفة بمصارعة الكتب المخالفة. وروى البعض أن الأثر بهذا يصدر الفكر والحرة الثقافية. ما رأيكم؟
● أولا ليس عننا مساحك تعشيش. الأثر ليس مساحك تقشيش. كما أن الأثر هو الجمعية الدينية. وله الكلمة في كل ما ينشره وعلاقة بالدين. وهذا نفس القانون ينسب المادة (٢) من القانون (١٠٣) أن الأثر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته ونشره ونشره. كما تنص المادة (١) في شيوخ الأثر الأمام الأكبر صاحب الرأي في كل ما ينشأ من التفتيش الدينية والتفتيش بالقرآن وأصول الإسلام وله الرئاسة والتفويض في كل ما ينشأ من التفتيش بالقرآن وأصول الإسلام كما تنص على ذلك فتوى مجلس الدولة التي تزكاه أن الأثر صاحب الرأي والكلمة في كل ما ينشأ من التفتيش بالقرآن وأصول الإسلام.
● وكل الكتب التي تطلب بمصارعتها... أنها لحماية أولادنا من التطرف والتطرف الفلاني في فترة من الفترات امتلأ الكتب كلها تطرف. وتعود إليه وكذلك كتب الإبادة التي تدعو للإبادة والتطرف. وتهدد وحدة الوطن. ولذلك نريد أن نحسن اليأس من هذه الكتب التي تدمر شبابنا. فنعن أن الأثر لن تتوانى في للطلبة بمصارعة مثل هذه الكتب. والحمد لله هناك تعاون بين الأثر والعلميين من الجهات المعنية في الدولة.
● ولعلم بمصارعة الأثر لإرسال ١/٢ ما يعرض على مجمع البحوث الإسلامية للامتحان ليتحققون عن ألاف الكتب التي يصرح بها الأثر. ويلقن عند كتاب واحد.
● هناك رأي في مجمع البحوث الإسلامية بأنه بعد ذكر كلمة المصارعة وأما يقتصر التقرير على ذكر المسليات فقط كما رأيكم؟
● أنا لا أعلم بذلك هذا الرأي. حتى ولو لم تكن قد صممتا جزاء كبيراً من الانضام المصارعة. ولأخير في تلك.
● المصالحات
● ما هي أهم الأولويات التي تطلب اتخاذها فيمصلكم؟
● للمعاد الأثرية. والشيوخ بها. الامتداد بالمعاهد مني ومعنى. حتى تخرج جيلا يحمل أواء الأثر، وسوف نبذل جهودنا من أجل هذه الغاية.
● قضية للمعاد الأثرية. قضية كبيرة شائعة. هناك شكوى بتدني مستوى الطلاب بمصر كما رأيكم في تلك المستوى الذي تتحدث عنه ليس مستوى الأثر فقط بل

- إن لم تكن العادة أنت وكل الأثر الوحيد الذي ما من خارج الأثر أي أنك غريب عن الأثر فكيف تتصرف في أمور تلامها؟
● في دورته المتعددة وسكونه الدائم قال: من أولها مستحسن السهام.
● أولا كنت من بعثي الواجبة حتى في انق الأسور. ثانيا فإعلم من الأثر وكل الأثر الجديد. أنني لتحت الأثر وسنى ١١ سنة. واتممت براسني الابتدائية ثم الثانوية في المعاهد الأثرية والتحت بكلية اللغة العربية جامعة الأثر وتخرجت منها عام ١٩٩٤ ثم عملت بوزارة التربية والتعليم لفترة قصيرة. بعدها عدت للأثر وعملت معصا ميا سبعين البحوث الإسلامية ثم عملت معصا مكتب الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الدكتور الذهبي رحمه الله ثم عين الدكتور وزيراً لماضين معه، وأنا في وزارة شغل الأثر كنت على علم بكل صغيرة وكبيرة عن الأثر وإدارته
● كما كنت في مرحلة الجامعة عضواً باتحاد الطلبة بالجامعة وبعثت علم جامعة الأثر في أول عهد علي وحضره الرئيس لارامل جمال عبدالناصر. أنا لم أجد عن الأثر لحظة واحدة. فكل وجباتي وألبي في الأثر. وإلصكم. الأثر خيرة علي وما أنا فيه من خير من خير الأثر والذين له كبير. كبير جداً

تصنيف حسابات

- هناك مقولة يريدونها الجميع. أن للسؤال الجديد يأتي ليجمع حساباته سلفه. أو على الأقل يأتي لتجميعه حساباته. دعني أكون صريحا معكم. البعض يقول إن هذه اللقطة لها مساحه في تراثنا أو في تراثنا؟
● أنا نأثر يوم مسود القرار الجمهوري بتعيين وكيل الأثر أن أكون في مكاني عادلاً، أبني فائداً. أعطى كل ذي حق حقه. ليس يعني وبين أي أستاذ في الأثر أي خصومة. وكل من يعمل بدى في يده ويأخذ حقه. أما من لا يعمل فهذا أمر آخر...!!

جوار أيا.

- هناك فكرة للحوار بين الأثريين داخل الأثر ثار حولها الكلام. والليل وقال. أريد تقييمكم للحوار بين الأثريين؟
● أنا أعلم أي شيء عن هذه الحوارات
● أريد معرفة رأيكم الشخصي؟
● أعفني من الكلام في هذا الموضوع.. لعدم توافر المعلومات. ومن قال لا أدري فقد ألتى...!!

كوادر عملية

- قضية والده أن تجاوز سن المعاش. تتصل بال الكثير.. بل تنقل المعين من العاملين في الجهاز الحكومي والعين بها.. أريد معرفة رأيكم الشخصي في هذه القضية وكيف صرنا؟
● هذه القضية تقودها السلطة المختصة. والرئيس محمد حسني مبارك أعان أكثر من مرة أن ليس هناك مد ولكن من له قدرات كبيرة وليس له البليل فمن الممكن أن نستعين به. ولكن علينا أن القيادات أن فترات سابقة لم تعمل على إعداد صف ثان. فكانت الضرورة أن يعد لن تجاوز سن المعاش. القضية في تدوير كوادر تتصلح لتكون صاعها ثانياً وثالثاً ورابعاً. عندها مستقر القيادات. وبصر وكافة كما يقال فيها الصعوبة والحمد لله نحن في حصر تروم فيه القيادات لآه شعار الرئيس محمد حسني مبارك.

العدد ٤٠

هو مستوى عام. فطالب الثانوية العامة الآن ليس مثل طالب الثانوية منذ عشرات السنين، والأزهر شريحة جبر، من المجتمع، وما يجري على المجتمع يجري على الأزهر، ويكفي الأزهر شريحة أنه حمى طلابه من الوقوع في براثن الانحراف والأزمات لأن الطالب يعيش مع الدين الحق ويرى على الفكر الوسطى وتامل من الله القوانين أن تنتهى بمستوى الفضل وعرض منهج ينهض بالمعاد كما قلت معنى ومعنى.

من القبول

- من المشاكل التي تلقى الجميع أسرار الأزهر على تحميد سن القبول بالرحلة الإبتدائية بسنة سنوات وعدم القبول أو التجاوز - أليس عنكم تصور للنزول بسن القبول؟
- فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر سأل وكيل وزارة التربية والتعليم في إحدى اجتماعات المجلس الأعلى للأزهر عن سن القبول بالمدارس فلكذ له أنه ست سنوات ولا تنازل. وبناء على ذلك طبق الإمام الأكبر هذا للهدم. ومع هذه الشكوى استطيع التأكيد أن الانشقاق الآن افضل بكثير من العام الماضي وهذا يعني أن الاحاد لم تقل، ومع ذلك فهي قضية لثابتة للمنطقة في السنوات القادمة.
- إن كنت تهافت من الأزهر؟
- يا أخي كلاك هذا الكلام الكبير فضيلة الإمام الأكبر مهم أمشأ كبريا جدا بانطباع الأزهرى، اهتماما جامعا وحازما.. الأزهر في طيه ووجدانه.. طبع على الأزهر والناس تنهم اتهامات بالظلم.. والأرقام تكذب لك.. الإمام الأكبر يوم أجازته يخرج ليلتفت معهم في الاستكثارية ثم يعود في نفس اليوم أهدأ يهتف مدح..!!.. أنه يعمل المستحيل لرفع شأن المعاهد.

دليل آخر

- لدى دليل آخر على هذا الإجماع.. كان في السابق تسم المعاهد بصورة كبيرة.. والآن تسير العملية ببطء شديد.
- لا تريد أن تكون نظارتنا للأمد سطحية.. لابد أن تكون متعمقة واسعة الأفق.. كنا في اجتماع الأسبوع الماضي مع رؤساء المناطق الأزهرية.. عرض علينا أحد الحاضرين بعض الإحصائيات التي تقول أنه في إحدى القرى ثلاثة معاهد ابتدائية فقط.. ويطلب هذه المعاهد لبدء إن يسير عشرة كيلو مكرات للوصول للمعهد الإعدادي.. فهل هذا كلام؟.. لننا نعمل على توافيق عشوائية للمعاهد.
- للمعاهد في السابق كانت تضم بمعملة مدافعة فليس في معاهد بنيت لتشغيل القارب للتورعين.. ولذلك كان هناك شيخ معتمد يؤهل ثانوى متناهي، ومخطط للتران يعمل بدوام تجارة..!!
- الخطة التي يسير عليها فضيلة الإمام الأكبر.. تنظيم عملية الانشاء حسب احتياجات المناطق واعدادها اعدادا منتظما، كما أن الأزهر أخذ للابني فون عمالة ويوفر من جانيه المعاملة الهمجية وهكذا.. فحين تسمير للانشاء على عشوائية للمعاهد..
- لماذا انتادي بوجود هيئة إبتية تعليمية أزهرية؟
- إنها فكرة طيبة أتمنى أن تتم.. فسوف توفّر عنا الكثير.. فهي مطلوبة وملحة.

١٦ د ١٦

كشفت صحيفة القدس اللندنية
ايضا حادثة عن الاصابة الحقيقية
للقرص على رئيس مجلس امان مركز ابن
خلدون للدراسات الانثوية الدكتور سعد
الدين ابراهيم خاصة ان اسباب القبض
الطفة مدروسة للحكومة منذ أكثر من عشر
سنوات السبب الحقيقي كشفه الكاتب
المعارض محمد عبدالحكم دياب. القيم هي
الخاصة البروقراطية لندن في مقالة
بالجريدة يوم السبت الماضي حيث أكد
وصول رسالة من اعم الاحمر الأمريكية
واخطرها الى السلطات المصرية تقول
التي "انه في حالة رغبة المستولين
المصريين الكبار في ابلان الادارة الأمريكية
استفسارات او مطالب عن غير الطريق
الرسمي فقد تم اعتماد مركز ابن خلدون
كقناة لذلك وهو ما شكل صدمة للمستولين
في مصر لانهم لم يتخلوا اخطار الادارة
الأمريكية قناة معتمدة بهذا المستوى من
خلف طهرها . وخاصة ان الرسالة لا تنص
موى امر واحد ان أمريكا اختارت رجلها في
مصر وهو سعد ابراهيم.
ومن ناحية أخرى شبه عبدالحكم قضية
سعد ابراهيم بقضية مصطفى أمين.. وأن
الاثنين تحولوا من لاعبين مشاهير ذوي
ملصوح كيمبر الى الدخول في الدوائر
المحظورة ومباشرة الدولة في الاتصالات
السياسية.. مع فارق الزمن والظروف
والسياسة.
وان تلك الرسالة كانت وراء القبض عليه
بعد فترة من وصولها كتوم من قواع القاع
،وقرعة لأن قوية..

حسن الزوام

الرسالة
التي ذهبت
سعد الدين ابراهيم:



أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز
ابن خلدون قناة سرية للاتصالات

العدد ٢٦

**ماфия التمويل
الأجنبي للجمعيات
الأهلية**

كم سعد الدين إبراهيم فى مصر؟

■ صلاح عيسى يرفض توسيع دائرة الاتهام ■ وعبد الفتاح عساكر يشبه أمثال
سعد بالقراميط التى لا تعيش إلا فى الوحل ■ جمال فهمى؛
الحكومة هى سعد الدين إبراهيم الكبير ■ د. رفعت سيد أحمد ؛
القائمة كبيرة وتضم الدكاترة هلال وسعيد

فى قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون
للدراسات الأنثوية.. استمرت علامة استفهامية كبيرة تدور حول السبب
الحقيقى للقض عليه.. وإن كان البعض قد ذهب بالقول إلى أن سعى مركز
ابن خلدون لتكوين لجنة للإشراف على الانتخابات التشريعية القادمة هو
السبب الذى لا يأتى قبله ولا بعده أسباب أخرى وأدى إلى غضب الدولة عليه
واعتقاله..

١٧٦٠٠٠

مصر .. وتمويل للمطبات الخلية
 بعيدا عما بطرح به من
 أسماء ومنظمات بحث التحقيق
 منها سألنا بعض النخب
 بالمستقيمة من المشتبهين

والسابقين
 كم سعد الدين إبراهيم في
 مصر أو بالتحديد كم عمرو أو
 مصطفى بعب محاكمتهم بس
 للمدير التي يحاكم بها الرجل
 الكاتب السياسي صلاح عيسى

رئيس تحرير جريدة الشاهد
 وفي التحقيق على هذا الموضوع تعديدا حتى لا يتم توسيع دائرة
 الاتهام .. ومن لم يتم تكويس أساليب الدولة في مواجهة حرية الفكر

رغم إقراره بالاختلاف مع د. سعد إبراهيم
 أما الساحة الإسلامية عبد الفتاح مسكر والذي كلى واحدا من

كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟ إجابة بولسمة، حينما وصفت
 سياسات تلك القصة بمجتمع اسمك القراميط التي لا تحيا إلا في
 الماء المكر ولا يمكن اصطفاؤه إلا بوضع سيف الدين إبراهيم من وجهة نظره
 التعيير الذي وجده لوصف أشباه سعد الدين إبراهيم من وجهة نظره

وأن هؤلاء يسعون لمطابقة من حكامهم القراميطيين من وجهة نظره
 هؤلاء من المثقفين ولكنهم يدورون فيهم وهم تحت مصر .. بينما العمل

لهذه المؤسسات هو يفسد الذي كثر من هذه التناصير ودعيا داخل البلاد.
 الأكر هو الذي كثر من هذه التناصير ودعيا داخل البلاد.

وهذه مساهمة أنه حشر الله وحلت الفتنة تحدث فيه
 قراميط بطرية سيئة السمعة علم بعدد أسماءه وكان ما حدث منهم
 أشبه من أحداث الفتنة لتسببا أي كان كشفا بعيدا في القاهرة

والأشد أن أحد هؤلاء الأربعة حاصل على جائزة الدولة التقديرية
 وهو من أدي أعداء البردة الوطنية ويعد أنه علماني رئيس نظم أن

الشعارات التي يرفعونها شعارات وثيقة من أجل تصدير البسطاء، وإذا
 سقط أحد القراميط فهناك عشرات القراميط مطلوب اصطفاؤهم

من يعملون مصر منذ وأنها الثوم.
 أما الكاتب الصحفي وهيثم سيد أحمد قال: إن هناك أكثر من سعد

التي قدامها الدولة.
 كما يؤكد أنه لا يجوز النظر إلى قضية متمثلة في الحالة التي

أفرزتها ودون النظر إلى أسماء مثل .. علي الدين خليل وزير الشباب
 والرياضة والدكتور عبد القدر سعيد مدير مركز الدراسات

الاستراتيجية بالأمرام إلا أنهم جميعا على أيدي البعثات
 والمشاولي لبيت في مصر حتى مركز البحوث في عدد من البعثات

الحكومية والوزارات التي تتلقى دعما خارجيا أيضا فمركز الدراسات
 الحكومية والوزارات التي تتلقى دعما خارجيا أيضا فمركز الدراسات

وبطرا لأن قضية الاتهامات لم تشمل هذا السبب تحديد لأنه لا
 يوجد في القانون ما يحرم السبب لتدبير لجنة للإشراف على
 الإحصائيات .. وأما في الاتهامات الرسمية .. التحويل .. التحويل ..

الإنسان لا يحرم .. الاتهامات الشمية والصحية .. التوقيع .. وتهديد الوحدة
 الوطنية وإبراز صورة الطائفة في مصر .. لا تصعب سعد إبراهيم وحده
 في دائرة ومضم الاتهام ليس لأنه من وجهة نظرا مدب أو حتى

بريه طائلا في التحقيقات لا زالت مستمرة .. ولكن لا تصدر القضية
 بهذا الشكل يأتي العنصر على آخرين يشاركونه نفس الأفعال .. بل
 والبعض يتجاوز ما وجه إلى سعد إبراهيم في اتهامات .. مثل الحاشي
 مورييس صادق مدير مركز الوحدة الوطنية .. والذي يطلق عليه الممثل

مركز التفرقة المصرية، وهو أبرز من يثير دمرة التفرقة بين المسلمين
 والأقباط في مصر وأول من ادعى بأن الأقباط يتعرضون لحملة
 اضطهاد لا مثيل لها في التاريخ وأرسل تقارير دولية بذلك لعدة جهات
 أبرزها التقرير الذي أرسلته للمجموعة البريطة «منداي كوجرا»

وبالتحديد لتحدده كريستينا لامب التي صاغت منه قضية ملينة
 بالأكاذيب عن اضطهاد الأقباط في مصر بعد حادث الكشك الأول.

وسبق له أن سب مصر على إحدى القنوات الفضائية المصرية
 «الجزيرة» عندما قال «مصر طول عمرها في الزفت».. هذا الرجل

الذي ارتكب كل الكوارث التي يعانيها سعد إبراهيم بالإضافة إلى
 حصوله على نوبل أجس مكثت من منظمات أمريكية وأوروبية من

أهل الهام مصر بالقبائل الأقباط .. طالب أيضا بمل مشكلة الأقباط
 الزمنية في مصر بالمال الجبوري .. فكيف يكون هذا العمل .. لا أحد

يدرك سوى مورييس صادق
 وحتى لا يطلق الحديث عن «مورييس الذي يجب محاكمته بنفس

قضية اتهامات سعد إبراهيم التحويل والإساءة، نقول إنه يجب سؤال
 مجلس أمداء مسكر إن طعون الذي كان يصنع على ما يقوم به

الدكتور سعد والتي هي اتهامات الآن خاصة أن هذا المجلس يضم
 وزراء جاليين مثل علي الدين خليل وزير الشباب والرياضة والقمام

السابق لتيبة الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور إبراهيم حليبي عبد
 الرحمن نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط الأسبق والسيد أحمد

خليل مدير مصر في الأمم المتحدة سابقا والدكتور أحمد كمال أبو
 الجبل وزير الإعلام والشباب الأسبق والسفير عبد الرؤوف الريدي

سمير محمد الأسبق بالولايات المتحدة والدكتور عبد العزيز حجازي
 رئيس وزراء مصر الأسبق والدكتور محمود محمود وزير الصحة

الأسبق والدكتور مصطفى الصبي سمير مصر السابق في فيها
 ومساعدا وزير الخارجية الحالي وخيرهم من أعضاء مجلس الأمداء في

الزكر مشتركين فيما وجه إلى سعد إبراهيم من طعون في الحكومة الحالية
 أيضا سألنا ٢٢ هيئة كبرية مصرية تناولت مع الدكتور سعد في

سعد شامة الذي يحاكم عليه الآن على رأسهم وزرا الإعلام
 والإسكان ومخططة القاهرة وجامعة القاهرة وعين شمس ١٦ منظمة

عربية ١٦ منظمة وميشة دعم خارجية .. ضمن سمع لهم بالعمل في

7-703211

ابراهيم، انار غيب الدولة عمنّا اعتقد انه يستطيع استيراد كل ما يريد من الغرب كمبيروء من اكل الكلال واسبابا بالقيموء انيتا الحرية لركن فانتا تهلعت غير مقبولة اصلا من الحكومة اما اذا كان الايمان لا يتنازرو الاقليات واضطاد الاغلبية فهذا يعد من غير سموات ولا عن يعرف على وجه التحديد لماذا لم التمس الان على سبيل ابراهيم وهل سيتم صلاحيته هو وامثاله من يجب انصاعهم

[illegible]

التي لا تهدف إلى تحقيق ربح. في حين سيتم محاكمة رجال الأعمال الذين يحصلون على دعم
برضى في إطار اتفاقية الاتحاد للتسلل عن الولايات المتحدة الأمريكية
مسلًا عن مراكم الاتحاد بورابة الرواية التي حصلت على دعم من
الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية دولية.

ويجب أن يطلب القانون أن اعتراف بأن وبعد في الجماعات نوحب
أيضا أن تكون الحكومة ورقابة إدارة العام على هذه الأموال ولا مانع
من أن تمنح الحكومة قناعة بالمسطحات الدولية المشوهة وتقوم بتزويرها
على الجماعات الأهلية لعدم التعامل معها ككلية إن الحصول على تمويل
طاعة، أصبح جريمة.

أما بقية الاحتمالات وخاصة ما يتعلق بالنسب فهاك كثر من يجب معاقبتهم أو أن التصديق نومه وإلا لما لم يتم التصديق مع المخرج على سالم الذي اعتدوا عن عدم حضور التصديقات بسبب سره إلى إسرائيل فحضر نومه ... وإذا كان حضور الحكومة جادة في مواجهة التصديقات فإنها من الخصائص العامة يجب إحالتها للنمایة دورا.

والبحوث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بجامعة القاهرة استاء الدكتور
على الدين هلال مدعم من مؤسسة فورد
الأمريكية وثيقة الصلة بالتحقيقات
الأمريكية بلغ ١٢٠ ألف دولار

[illegible]

استقلاليتها لحدودية كيانها في مواجهة الكيانات الدولية أما الحكومة
فهي سياساتها على مستوى البلد ككل،
فالشعب هو الضمير الذي يمثل الشعب وكذلك الهيئات الأهلية وما
يمسح على المثقفين والمنظمات الاجتماعية لا ينسحب على الدولة
فالدولة لها ضرورتها والضمير حيارنه وتلك قاعدة أساسية مفرها
فالدولة لها ضرورتها والضمير حيارنه وتلك قاعدة أساسية مفرها

وذلك مجرد ادعاء في المعايير لدى المثقفين لتبرير بعضهم
لا بعضهم مجرد مهرجين سيليبيين وكيسوا باحثين... يملكون وفدا لما
يريد الزبون المزي من مطالب ويقومون بتعليق الهشاعة وفدا لما
يريد الزبون المزي من تلك حقيقة لا يجب اغفالها.

في النهاية يرى د. زغرت أن أمثال سعد إبراهيم كثيرون منهم
منظمات حقوق الإنسان باستثناء بعض المنظمات العريقة والمحترمة
وممنهم أيضا السفير صلاح بسيوس الذي أسس جمعية القاهرة للسلام
دعا إليها تطبيع عقد في فندق الماريوت بالقاهرة في ٥ يوليو

٩٩ ومن معه من الصليبيين وحضر هذا المؤتمر وفود من القواد،
وإذا كانت الثالثة بهذا الحضيض لدى البعض فإن حسان هجوى
والصفي والمثقف الناصري يرى أن الحكومة هي سبب الانهيار
الكبير بل وأن د. سعد هو ضحية الحكومة ويرى أن كل الاتهامات التي
وجهت إلى معمر مركز ابن خلدون بالنظر إلى الحكومة هي اتهامات

شريعة، فأبدا وجه إليه اتهام الاتصال بهجات أجنبية فالحكومة هي التي سهلت اتصال النخبة بهم ولم هي التي توقع الاتفاقيات من أهمهم ومن رأى رحال الأعمال وهي التي توقع الصفقات مع أمريكا والاتحاد الأوروبي اليك تلك اتصالا بالجهات الدبلوماسية وبالقسمه للطايع .. ألام .

تات الحكومة بإسرائيل في الوسيلة والقاهرة ولم الاتصال مع إسرائيل ولو أن تلك هي التهمة الحكومة بسفها التي دعمت تواجد د . سعد وأعماله للطلاب مع ضباط الحكومة هناك أجهزة رسمية ذات لمقد

تلمعات من المصريين والإسرائيليين.

أما عن التزوير فهي تهمة مضحكة لأن الحكومة هي أكبر مزور في التاريخ وهي أكبر مسمي، ليس بفعالها ويؤكد جمال شهي أن محمد

تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون

كتبت خديجة عفيفي
فرد المستشار هشام سرايا للحامى العام
الاول لادبابة امن الدولة العليا تصديق حبس ٤
متهمين في قضية مركز ابن خلدون وهم محمد
مختار صاحب الطبعة وعوض عبده وعبدالمحم
ابراهيم وساجدة ابراهيم المولودين والباحثين في
هيئة دعم التاحبات المصرية ١٥ يوما لادبائهم
باحساس بطاقت انتخابية والاشتراف في عمليات
التزوير وقفاصى مخالف مالية نظير التزوير كما
امر الحامى العام الاول بإخلاء سبيل الحامى
ابن جمل بضمان مطلقه الشخصية على ذمة
التحقيقات باشر التحقيق هشام بدوى رئيس
الادبابة واشرف المستشارى واشرف غلال ومحمد
الغصلى وكلاء الادبابة. وتنتظر الادبابة يوم الخميس
معد غده تجديد حبس المتهمين سعد الدين ابراهيم
ونابذة عبدالقادر المير المالى للمركز

اتجاه الى تمديد اعتقال ابراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

□ القاهرة - الحياة

مغلوبة عن الاوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر في المحافل الدولية ويضر بالاسم القومي للبلاد، وقررت النيابة حبس الاثنين بعد القبض عليهما مباشرة لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ثم مددت حبسهما قبل اسبوعين بعدما اتسع نطاق القضية ليشمل آخرين.

ومن جهته أكد فريد الديب محامي ابراهيم انه سيقدم الى النيابة أمن الدولة العليا اليوم ووثائق صادرة من جهات رسمية مصرية واخرى اجنبية تثبت براءة موكله، وقال الديب لـ«الحياة» ان الوثائق ستسرفق بمذكرة سجلها الى النيابة تتضمن ثانياً للنهم التي وجهت الى موكله، وذلك قبل الجلسة المختصة للنظر في أمر تمديد اعتقاله.

ويمنع للقانون النيابة الحق في تمديد حبس ابراهيم ١٥ يوماً اخرى اذا رأت ان اطلاقه سيؤثر على مسار التحقيق، لكن تمديد الحبس بعدها لا يكون الا من سلطة محكمة

■ علمت «الحياة» ان النيابة تتجه الى تمديد اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانثروبئية الدكتور سمعد الدين ابراهيم احتياطياً لفترة ثلاثة على ذمة التحقيقات التي تجري معه واخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز. وافادت مصادر مطلعة ان ملف التحقيقات مازال مفتوحاً ولم ينته بعد، مما يجعل من اطلاق ابراهيم امراً غير مرجح. مشيرة الى ان النيابة عدت اعتقال جميع المتهمين في القضية ممن انضمت اليه القانونية لتوقيفهم. وذكرت المصادر ان النيابة ستظار بعد غد الخميس في أمر تمديد حبس «رئيس مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية نادية عبد الفتاح اللذين كانا اوقفا بداية الشهر الجاري واحيلا على النيابة التي وجهت لهما تهماً عدة من بينها «تلفي اموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات

على قيد الحياة. و اضاف المحامي « ان تهمة
النصب والاحتيال على الجهات المانحة مبرور
عليها بان محكمة النقض اشترطت اكتمال
الوسائل الاحتياطية لإنهاء التهمة. مشيراً
الى « ان التحقيقات البحت ان ابراهيم لم يسلم
البطاقات الانتخابية الى الاتحاد الأوروبي
بالفعل وان المطابقات محل الاتهام صارت
في حوزة النيابة بعدما صادرتها أجهزة
الامن.

ووجهت النيابة قبل يومين تهمة «اعداد
وحيازة احدى وسائل الطبع مخصصة لنشر
«شاعات كاذبة عمداً وبث دعايات مخيرة من
شأنها تكدير الامن العام والاضراب العمد
بالمصلحة القومية للبلاد» الى الكاتب علي
سالم الذي اعد سيناريو فيلم «دخل شريك...
شماره» بعدما اعتبرته يحوي اسقاطات
سياسية ضد نظام الحكم واورت التحقيقات
ان الفيلم أنتج بواسطة «مركز ابن خلدون»
بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

تعقد في غرفة المشورة التابعة لمحكمة امن
الدولة

ورفض الديب كشف طبيعة الوثائق او
الجهات التي صدرت عنها، لكنه أوضح ان
مذكرته ستحوي شرحاً لها مفصلاً على ان
ميريت الحبس الاحتياطي لوكله ستكون غير
قائمة. وأوضح ان المذكرة ستعقد استناداً الى
الوثائق ومواد القانون المتهم التي وجهت الى
ابراهيم، واعتبر ان تهمة «التزوير في محروقات
رسمية» التي وردت في التحقيقات «لم يعد
لها سند في القضية بعدما تبين ان التهمة
تتعلق بقيام مسؤول مشروع المشاركة
السياسية في المركز خالد فياض المتهم في
القضية نفسها بتغيير بعض الصور الضوئية
المطبوعة على بطاقات انتخابية». ونكر ان
القانون المصري «اشترط ان يكون التزوير في
محروقات لها قوة الاتبات وليس صورياً» وشبه
ورود التهمة في القضية باعتراف اقدمهم بأنه
قتل شخصاً ثم تبين ان ذلك الشخص ما زال

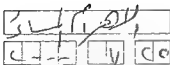
في قضية مركز ابن خلدون «المشيو»:

تجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم

أمرت محكمة أمن الدولة العليا بأشرف السبيل هشام بسولية
الحاصل لعام الأول بتجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
ورئيس مركز ابن خلدون وعلم ماجة اليه، عبدالنعم إبراهيم، عوض
عبد ١٥ يوما على مدة التوقيفات كما نظمت سبيل ابن خلدون
للشئون الخارجية بمركز ابن خلدون وإجتماع لشرف هلال وأشرف
المشماري وكريلا أول القنينة بإدارة الاتهام أثناء جلسة التفتيش التي
استمرت ١ ساعات وحضرها عدد من المأمنين أسي زوجها لهم تهم
المشاركة في توزيع البطاقات الانتخابية من ناحية أخرى ينظر هشام
بندوي رئيس هيئة أسي القنينة صباح الخميس للقبل أمر تجديده حبس
د. سعد الدين إبراهيم ورئيس مركز ابن خلدون ونائبه عبدالقوي معين
للشئون المالية والإدارية ووليدهما بإدارة اتهام عديدة وروصيهما في
التيوت ومصادرو التمويل التي حصل عليها المركز من بعض المنظمات
والهيئات الأجنبية

تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون

كتبت نجوى عبدالعزيز:
قررت بناية أمن الدولة فعليا أمس
تجديد حبس ٤ متهمين فى قضية
ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة
التحقيقات. شمل القرار عبدالمع
ابراهيم ومليحة ابي اديم وعوض
عبدع قيسين فى هيئة دعم
الانتخابات، هذه ومحمد مخلص
صالح للطبعة قننى قامت بطباعة
بطاقات الانتخاب للزورة لصالح
الهيئة. كما قررت لناية اخلاء
سبيل الباحث ابرن جيل لثناء نظر
أمر تجديد حبسه. واصل اشرف
خالد واشرف العشماوى رئيسا
لناية للتحقيقات باشراف للاستشر
هشام سرىا للخاص العام الاول
للنيابة. وأكدت التحقيقات قيام
التهمين بتقاضى مبلغ مالية نظير
تزوير البطاقات الانتخابية. كما
اقررو بظهور شبكات بمبلغ مالية
كبيرة على خلاف الحقيقة لرسالتها
إلى الاتحاد الأوروبى. ولجأت النيابة
للتهمين بقول للبلغة نبال
عبدالمولى للمو الإلوى بمركز ابن
خلدون. كما واجهتهم بالتسندات
ونماذج البطاقات للضيطة بخل
للكز والهيئة. كشفت للتحقيقات
قيام قيسين بتسوين أسماء
لواطين فى بطاقات الانتخابات
مقابل جنيه عن كل بطاقة. وقاموا
بظهور الشبكات بواقع ٦ جنيهات
للبطاقة الواحدة.



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢-٣)

E-mail marit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات



فى قضية مركز ابن خلدون

استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم للنظر فى أمر حبسه بعد غدا

أموال بدون ترخيص ودون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية قصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سينمائي يسيء إلى سمعة مصر بالخارج وتلفي أموال من منظمات أجنبية تعمل في مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام أساليب احتيالية والاشتراك في تزوير محروقات رسمية بإعداد كشوف احتيالية وعدمية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت النيابة للسيدة نادية عبدالنور التي تتولى الشؤون المالية بالمركز تهمة الاشتراك في مساعدة النجوم الأول في ارتكاب أفعال المسندة إليه، ومن المقرر أن تنتهي النيابة من تحقيقاتها في القضية خلال أيام قليلة قادمة، وسوف يتم عرض نتائج التحقيقات على النائب العام تمهيدا لإبداء الرأي النهائي بقتصر فيها.

عادل السروجي

بعد تحقيقات استمرت أكثر من ٥ ساعات متواصلة، قرر المستشار هشام سوايا العام النيابة أمن الدولة العليا تجميد حبس ثلاثة من المتهمين من بينهم سميرة بمركز ابن خلدون للتراسات الاتحائية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة، كما أمر العام الأول بإخلاء سبيل موظف بالمركز وذلك بعد أن استمر حبسه أكثر من أسبوعين. ووجهت النيابة للمتهمين المحبوسين على ذمة التحقيقات عدة تهمة منها الاشتراك والتعاون في إعداد بطاقات احتيالية من ذرة مقابل مبالغ مالية.

ومن المقرر أن تستدعي النيابة الدكتور محمد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون يوم الخميس المقبل للنظر في أمر حبسه ومواجهته بالقرال عدد من موظفي المركز الذين أجرت النيابة تحقيقات موسعة معهم.

يذكر أن نهاية أمن الدولة العليا كانت قد أصدرت قرارا باستمرار حبس رئيس المركز والسيدة نادية عبدالنور سوانية الجنسية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة وجهت النيابة للمتهم الأول في القضية عدة تهمة منها جمع

تجديد جيس : موظفين بمركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سررايا
الحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة
العليا تجديد جيس ١ موظفين بهيئة
دعم البأحيات، تم توجيه اتهامات
للموظفين بالاشتراك مع سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون في
توزيع الطلقات الانتحائية وتلقي
اموالاً من بعض الدول الأجنبية
بالمخالفة للقانون.

وكان اشرف هلال وكيل أول نيابة
أمن الدولة العليا قد استمع هي
الاقوال المخرج على مسائل مخرج
القيام التسميحي بياخذ شريك
وبشاركه الذي تضمن حوارة يشمل
استطلاعات من خلال حوار مطول بين
بغلي القليم، ونفي المخرج على سالم
تهمة التهريض بالآثار.



فى مسرحية «بجماليون» للكاتب الأيرلندى
«برنارد شو»، يذهب والد الفتاة المتشردة إلى
معلمها، ويطلب منه بضعة جنيهات لكى يحتسى
الخمر مع أصدقائه، ويدور حوار طريف، بين الأب
الصعلوك والمعلم الجاد، ينتهى بقرار المعلم أن
يمنح الأب خمسين جنيهًا، وهنا يصرخ الأب: «هذا
مبلغ ينفق المرء إلى الرغبة فى اقتنائه.. إنك
تفسدنى يا سيد».



هذا المثقف لا يقطن هنا!



يكتبه هذا
الأسبوع

أحمد إسماعيل

هنا يلتمس، شو، محسنه
الرفيع تلك العلاقة بين
الثروة والفساد. لقد مات
الغناى الهولندى، فان جوخ
دون أن يبيع لوحة واحدة
فى حياته، وبيعت إحدى
لوحاته بعد وفاته بمائتين
مليون دولار. ترى لو امسك
فان جوخ، بهذا المبلغ فى
حياته المؤلمة، هل كان
سيرس روائع التى خلفها
وراءه، لقد عرّف المتقنون
والفنانون طيلة حياتهم عن
السعى وراء الثروة، حتى
يحافظوا على قيمهم ومبادئهم وثقافتهم
وروحهم.

المثقف يعنى فى الضمير الوطنى العام،
الرمز، والطهارة، والاستقناء.
كان يحيى حلى يركب المترو، ويرفض
العلاج على نفقة الدولة، لأن هناك من هو
أحق منه بهذا العلاج!
وكان د. مجدى وشية، ابن البيوتات،
وزير خارجية مصر فى أوائل
القرن - يجلس فى مكتبه فى وزارة
الثقافة بين تلاميذه، غارقا فى القواميس
ودوائر المعارف، ويركب سيارة
مواضعة

أما نجيب محفوظ، فلا يملك سيارة
أصلا، وظل يمشى على مفاهى القاهرة،
يكتب السيناريو لخمسين دخله، ويعرض
بالسكرك عندما
يتعرض لعملية
أحتيال ضاعت
فيها أمواله
كلها، وقدرها
الفاجئ!
وجاء زمن
نشهد فيه
نماذج للمثقف
بعضهم بكل هذه
المفاهيم،
ونفترن الثقافة
بالثروة،
ونسلمع عن
ملايين
الدولارات تدخل
خزائنه هذا
المثقف بدعوى
تطوير، البحث
العلمي!
ويصبح معنى

كلمة مثقف أى.
فى خدمة من
يبيع، فالمثقف
«مهنى» شأن
كل المهنيين من
محاسبين
وأطباء
وصيادلة!
وسمعنا عن
المثقف
«المصرف»
الذى يبيع قوة
عمله لأية جهة
تطلب بحثا، أو
ورقة عمل، أو
كتابا... بعيدا
عن أى
اعتبارات
قومية أو
وطنية،
للعالم قرية
صغيرة،
والأسرار لا
مكان لها.

وهكذا
أصبح النموذج الجديد للمثقف يجسد
هذه المعانى الوافدة، وأصبح مثالا
وقدوة لشباب الباحثين الطامعين فى
الثروة والنفوذ، فالمثقف الجديد يتحدى
المفاهيم السائدة، ويدعو للتطبيع مع
إسرائيل، ويشاغل كبار رجالات الدولة،
ويركب أحدث السيارات، ويرتدى ألبسة
الذئاب، وهكذا يكون «المثقف»
نموذج غريب بغير الأسلة، وكان المفاهيم
التي تربينا عليها، لم يعد لها وجود.
كان خصوم طه حسين يأخذون عليه
تلقبه تذكرة سفر إلى باريس كل عام من
الدولة، وهو امر «مشين» من وجهة
نظرهم، لأنه يحمل فى طياته تقاربا
مريبيا مع السلطة، ويجرح المعنى
العميق لاستقلال المثقف.

وكان د. حسين فوزى، الطبيب وعالم
الباحث والمؤرخ والكاتب والباحث
الموسيقى، يعيش من راتبه الشهري، ولم
نسمع أنه قدم بحثا مقابل مئات، بل
الآلاف، بل ملايين الدولارات كما نسلمع
اليوم.
وبكينا المثقف الفنان كمال خليفة، الذى
مات مصورا، جالعا، ورفض أن يرسم بنات
الطبقة الجديدة، وراح يكثر بأكثر الخامات
تقضا مجرى جديدا وعميقا، حتى استحق
لقب «أخر التعبيريين العظماء» كما وصفه.
نقاد المانيا المعاصرون.

الدعوة إلى تطبيع
العلاقات مع
إسرائيل

قنوات
مفتوحة
وعامضة بغض
بعضها إلى
بعض،
وجميعها
تكرس نموذجاً
عجيباً
للمثقف. فلم
يعد المثقف
ضوء ذلك
المضرب الذي
يرتدى عبدة
الضرب، في
مواجهة
المثقال
والانصرافات،
بل هو ذلك
النشر الذي
يعرف مكانه
في

البروتوكول
عشرون
عاماً قبل
ظهور هذا
النموذج من
المثقفين،
انقلبت فيها
المفاهيم،
وتصعدت
فيها المعاني

عشرات، بل مئات، بل آلاف من شباب
المثقفين، وجميعهم يسأل: من هو المثقف؟
هل هو توفيق الحكيم، جليس الأرصعة
والمقامي؟ أم محمد عودة الذي يقطن شقة
في عمارات الأوقاف، ويعرف الأوبرا، ولا
يعرف أي بنك من بنوك العاصمة؟
من هو المثقف؟ هل هو الفنان بيكار الذي
كاد يغشى عليه عندما علم بقيمة جائزته
الدولة وقدرها ١٠٠ ألف جنيه، لأنها المرة
الأولى التي يمسك فيها مبلغاً بهذا الحجم؟
أم هو د. سليمان حزين الذي ظل يعمل في
الجمعية الجغرافية «ممرام» للخرائط
والوثائق بعد أن تجاوز التسعين ولم
يتجاوز معاشه مئات الجنيهات؟
هل هو الشاعر أمل نفل الذي مات بلا
«مال»، ولا بيت يرد أنياب فيه؟ أم هو
المصطفى الزاهد عبدالسلام هارون الذي

أما د. لويس عوض فكان يرخص الكتابة
عن بعض الروائيين الصحفيين، ويتشكك
في قدرتهم على الإبداع، ويتساءل
ساجراً: كيف أكتب عن أدب يسكب الف
جنيه في الضهرة؟ وكان هذا رقماً كبيراً
في أوائل الثمانينيات، وقت أن أطلق د
لويس نصريحاته الساخرة والعميقة.
عشرات... بل مئات من المثقفين المصريين
الذين قدموا أزوع الأمثلة عبر حياتهم

الفكرية والإنسانية:

د. جمال حمدان، الراهب
المعتزل، والأستاذ العالم
محمود شاكر، والمحقق
الجليل إبراهيم الإياري
الذي قضى أكثر من ٥٠
عاماً يحقق كتب التراث،
وفي مقدمتها كتاب
«الأغاني»، ومات وحيداً
في شقته بشارع قصر
العيني، ورصيده في البنك
١٢٢ جنيهاً!

وعندما حصل د. يوسف
إبريس على جائزة «مجلة
حوار» إحدى المجلات التي كانت تصدر
في الستينيات عن جهة أجنبية تسمى
«مؤسسة الثقافة العالمية»، قام المثقفون
المصريون، وفي مقدمتهم د. لويس عوض
بفتح ملف هذه الجائزة وأثبتوا بالأدلة
علاقة «مؤسسة الثقافة العالمية» بوكالة
الاستخبارات الأمريكية، ورفض د. يوسف
إبريس الجائزة، لأنها «مشوهة».

أما اليوم، فقد اختلط الأمر، وسمعا
عن هيئات ومؤسسات تدفع ملايين
الدولارات لتمويل أنشطة بحثية، وفكرية،
ولا أحد يدري: من هي تلك الجهات؟ وما
هدفها وما طبيعة هذه الملايين من
الدولارات؟ والمؤسف أن من يطرح هذه
الأسئلة يواجه بالاتهام بالتخلف،
والتمسك بالمفاهيم القديمة، وظهرت

مصطلحات جديدة
وغريبة تقام لها
المؤتمرات والندوات،
مثل «الاعتزاز
بالآخر»، و«الاحتراف
بالتنوع»، و«ثقافة
الكرامة»، وغيرها
من المصطلحات
الوافدة والغريبة،
وكلها تصب في
مجري واحد هو

أفنى عمره في خدمة التراث العربي عبر
مكتبات الدنيا، محققا، ومحققا، ومحققا،
وحارسا لحضارتنا العربية من الضياع
والتيديد
من هو المثقف؟
بالشكيد ليس هذا النموذج الوافد
وأقرانه من المثقفين الجدد، دعاة التنوع،
والتمويل الأجنبي
فالمثقف سيظل دوما ضميم اسمه،
وحامل مشعلها. فلولا مئات المثقفين
الذين عرفوا السجن، والمعتقلات،
والخافي لما تطورت الحياة السياسية في
مصر، ولولا تضمينات أجيال من المثقفين
المصريين، لما عرفت مصر التعددية
والحرية والديمقراطية على اختلاف
درجاتها
كان لابد من انهيار هذا النموذج
الحاسد من المثقفين، حتى لا يفتن الناس
في قيمهم الروحية والإنسانية. وهذا ما
جرى

غضبية المناقشة

الداخل شريك

اختلفت اختلافًا كبيرًا مع المصحح على سالم، في موقفه من التطبيق مع إسرائيل. كما أن لدى تحفظات كثيرة جدا - شأنه كبير من المعلقين، على أساليب عمل وعلاقات الباحث - سعد الدين إبراهيم، ولكن هذا لا يعني أن «على سالم» من حله أن يصير عن رواه، وأن سعد الدين إبراهيم، باحث

إسما نحن المتقنين الوظيفيين أن تكون جديريين بالمصداقية في أوساط شهيدينا، وأن تكون قادريين على مواصلة معركة حرية الفكر والتعبير والإبداع والاعتقاد، دون أن يكون وأخيرا جدا لكل من ترى أننا نضع قولة المفكر الثوري الفرنسي «لوثير» نصب أعيننا وياغترأ حين يقول «بني اختلاف معك في رأي، ولكني على استعداد لأن أموت دفاعا عن حقه في إبداء هذا الرأي والتعبير عنه...»

كتب «على سالم» سيناريو فيلم قصير أنتجه مركز أمن خلع للدراسات الإنسانية بعموان «الداخل شريكا» وشارك - وجاء في قرار الإتهام الذي وجهته النيابة للذكور «سعد الدين إبراهيم» خلال التحقيقات أنه يسيء إلى سمعة مصر، واعتبرت النيابة الفيلم أحد وثائق الإتهام لكنها لم تجد ما يدينه، فأخرجت عنه بعد التحقيق معه

ومثله مثل عالمية مؤسسات المجتمع المدني وجد مركز ابن حلقون للدراسات الإنسانية، ذرة ضئيلة يمكن أن ينفذ منها إنتاج فيلم قصير بحث المواطين على المشاركة في الانتخابات، دون أن يكون مصطرا لعرض السيناريو على الرقابة لتتسبب منه ما تشاء حسب مقتضى الحال، أو ترفضه تماما، أو تتامل في الموافقة عليه

وبطريقته الساخرة التي تخرج دون أن تسمى، وتلتقط التفاصيل من الواقع لتصوغها فدا جعلا أخذ «على سالم» يسخر من الرشوة والمحسوبية وفروض البنوك للواصلين، وبس الفقراء وإهدار حقوقهم، وبعد أن يتخيل الزوجان الفلاحان البسيطان المشاريع التي يمكن أن يتشاركا فيها: تقول «نصرة، لزوجها، نصري».

تشارك على بلد.
أبوه بلد بجانها.

مد كان ليها شنة ورمه، ولزم تقفل ليها شمة وربة ما تيجي تشارك في مصر

تشارك على مصر نيلها، بناسها جارضاها وصحرائها. مصر بجاضرها ومستقبلها، بمشاريعها الموجودة، والتي هاتوا. تعالي تشارك في صنع القرار في البلد دي. تعالي تشارك في صنع مستقبل ملايين الأطفال، تعالي تشارك في رفع البلد دي لقوق - لقوق قوي. هوه ده أضمن مشروع للمشاركة يا نصري».

ومن مشهد آخر، والثناء مونولوج «نصرة، يمكن الاستعانة بلفظ مناسبة للجموع في مناسبات مختلفة من نصرو ومن بلاد أخرى.

وسوف القيس لك فترة طويلة لأتكم، لأأسف، لن نستطيعوا مشاهدة الفيلم الذي اعتبرته النيابة من «المحررات».

نصرة الناس في القمار هي التي يتحدد نوع الحكومة التي يتحكمها.. الناس في المدن والمراكز والقرى والنجوع، هي التي يتحدد الطريقة التي يتحكموا بها.

ماقش حكومة على الأرض حانطوع بعمل الديمقراطية إسرائيل الناس على المشاركة في صنع القرار هوه التي يتحكمها.. الناس هوه أعدى أعداء الديمقراطية. الناس هوه أعدى أعداء الحرية. في بلاد شرقها أسوا من مصر بكثير الشارع تمكن من أن يصعد الناس التي يلقق فيهم.

ملحوظة. لم يقل على سالم إنه في بنجلاديش، التي تصنف واحدة من أفقر بلاد العالم، يتداول حزبان السلطة على مدى سنوات. وترأس الحزبين امرأتين مسلمتان، وبق يقل أحد إن الفارق عائق للديمقراطية، ولا أن الإسلام يمنع إمكانية للكرى عن المرأة

واقطع الملاحظة على طريقة السيناريو وأعود إليه. يواصل المؤلف على لسان نصرة:

«الداخل شريكا في البلد دي.. شارك في الانتخابات وانتخب الشخص الذي يتلقى فيه. مسلم، مسيحي، راجل، ست وعين حاسية.

اللي يتحفظ بصوته لنفسه مالوش حق بعد كده يتعاسب أي حد على أي حاجة»

الاسم			
٩	+	-	
٧		٩	

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٥١٥٠٠ (٢٠٧)
E-mail: meril56@hotmail.com

ميريت
للتنشيط والمعلومات

اللباس متى حايشارك في صنع الحاضر ولا المستقبل. واللباس مريح
للعجزة التي عاويين بديوا -
هذه هي بالضبط الدعوة المسبقة التي مريدون إلتاعا أنها تسببت في
خض شبعة مصر، وثلاثين الأعداء عليها واستحق، على سلامه بسميها
التشهير وسعد الدين إبراهيم، للتأديب.
ليست القصيدة هي إثن في سعد الدين إبراهيم أخطا أو حتى أجرد، وإن
الكاتب المسرحي على سلام قد شاركه في هذه الجريمة المزعومة وإنما الذي
يهمنا نحن، في الجوهري، هو حق المصريين في المشاركة وحقوق التظلم
والتمثيل باعتبارها بديهيات وسما يجتهدنا محققين في التشاؤم أن سلوك
الحكم لا يوحى مطلقا - حتى بعد الضربات التي تلقاها بعدم دستورية قوانين
أساسية - مانه ينزى الاستجابة للمطلب الملج الإصلاحي السياسي.

فريدة النقاش

را و الا ان شاء الله عز و جل و انا لله و انا اليه راجعون



مصر، فأقبلت وشاهها بما في كل الجهاد والحق والسياسة من بني خلدنا، ومن غيرهما، وعضوا جريسياناً وجحوناً لمفاهيمهم... وأتت قضية حقوق الإنسان في مصر، من بني ما جعله السايكس، وما فتحته، وما أسامسه، من مفلات زلزلت هذا النظام والتدين السليبي على الجميع بعد هذا سبغ حرق نظر الإفساد، وأصاب كفاكبح حقوق الإنسان في مصر، إلى أن قضيت سنة ليست سوى وجه من الأوجه العديدة لحقوق الإنسان التي في مصر ومن أجل رجل، ضبط واعتقل في قضية «ري»، وأنه كان شطراء الإنسان ومعاة للجمع لمثل، وأنه كان خير خبراً لهذا الشعب بين طالب بإلغاء تزوير الانتخابات والإشراف عليها، فها هذا أعزل، من ثم لم يستحق أن يدان باعتباره، من سبغته، عربي، وجعل دماء حقوق الإنسان مؤلة الطرف - كل الطرف - على هذا الرجل والصلاته بالعسكر الصهيوني من غداً أيهما حديقاً أو لدنيا

الاعيار الوحيد لكل شيء بما فيها الحقوق
للإنسان.

● ويبدو أن القياس المفاهيمي، والقضايا في عقل اللجنة المصرية أفضل من سيطرة الأهواء والمصالح، والانهادات، جعلت هذه القضية بحق الإنسان، موضع ليس، وغموض، إلى درجة أن يتم معالجة اللثقف التعاون مع العدو الصهيوني (على الأقل لا يزال عدو بالنسبة لـ ٩٠ ٪ من المثقفين، للمثقفين بجهد المصريين) باعتباره «سجين رأي» أن حقوق الانسانية متعديئة !!

● فأتى بهذا هذا باءة حقوق الإنسان !!
 هذا ولا يستغنى هذا الإبتدال، إن فخر له
 هذا الفاعل على فغيره، ويرفع الفاعل عن عين
 تلك العصبية الفخرية التي تعمل على
 تخصيص كل شيء بما في تلك حقوق الإنسان
 المصري والوطنية المصرية وفقاً للتحليل
 الراجح للصدوق أحمد عز الدين القريش
 ٥٠٠٠ / ٧ / ١٦

بنية يبدأ بطرح فكرة مدى أهمية الإنسان الآن، وسط هذه العجوة الملحة خطأ بحياة حقوق الإنسان، وهي: لماذا لا نشتر في مصر وزارة لحقوق الإنسان؟ وهل نأقل من «المغرب» الشقيق الذي أنشأ وزارة تحت هذا الاسم ولها أشتاتها وأعمالها المتميزة؟

لماذا لا يدار نظاماً وهو يعيش حالة مرآجة مستورية شاملة ولزمه سياسية واقتصادية طالحة إلى تجديد ملكه، ووزارته وهيكلة ويدير الآن - وفوراً - بإشاد وزارة، وعدة مجلس «وليس مجلساً واحداً لحقوق الإنسان» - ليقطع الطريق بيد وليس ببنية تبة ورجال مستعربين على دكاكين حقوق الإنسان التي تقضت حيلة وفكراً على العرب وتضبط أجهنة اهتماماتها

● وللتأكيد على أهمية الفكرة التي

تقترحها، أروي هاتين الواقعتين الأولى: بطلها صديق الكبير والفكر القومي الراسل د. عصمت سبيل الدولة فلفد حدثت له عند إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، في بنية التمايلينات وهي الفقاء الفاسي «في ليماسول بيمرس - ١٩٨٢» اقترح أن يكون اسمها «منظمة حقوق الإنسان المصري» لأن الاسم الأول «وهو لانس الذي استمررت عليه» جعلها تهتم بحقوق الإنسان في أي مكان بما في ذلك «صديق الإنسان» الإسرائيلي مثلاً، في حين أننا بحاجة ملحة في منظمة لحقوق الإنسان العربي فقط الآن؟! وقبول اقتراح د. عصمت بالاعتراض الشديد من من لشهم الصالي «سعد الدين إبراهيم»، ومنه زمة من مؤسسي هذه المنظمة مع التسميم الذين يلقون عه الآن رغم أن بعضهم نشأ وتعمل مسئوليات سياسية أيام عهدناصر، وهي أيام قالوا لنا أنها كانت أي علاقت مع «إسرائيل» وفقد التمويل الأجنبي، للشرب، فماتنا شبر؟ هل تغيرت إسرائيل وصارت «صديقة» وحلاً ونها؟ وهل تغير مفهوم التمويل الأجنبي ولم يعد «علاقة»؟ أم هم الذين تغيروا؟! وهل ففاهم عن سعد الدين إبراهيم بهذه العرة رغم علمهم بشبهة تعلمه مع «الأعداء الصهيونية» هو شكل من

وإعمالها على إيقاع الغرب

ورغبتها!!

● الخاتمة

ذلك هو السؤال الذي نبدأ به، وهو في تقديرنا يتخذ سمعة من النظام السبينة في مجال حقوق الإنسان، هذا إذا كانت نهم هذه السمعة لسيلاً؟ ونحن نعو إلى إنشاء هذه «الوزارة» - لسوة بالملكة للمربية - ليس حباً إلى نفسه إليه من مكن سياسة وإنشائية وبنائية، بل حباً لهذا الوطن، وقطماً للطريق على بانيه من سماسة حقوق الإنسان الذين تولعوا وتوحشوا إلى درجة صاروا يظلمون حماية الصغير الأمريكي والاتحاد الأوروبي، ويستقبلون جواسيس المراسد تحت غطاء «حقوق الإنسان»، في منارهم وعيناتهم المشبوهة،

لماذا لا نبقى بهذا عهد، لماذا لا نتحرك الدولة من ناحية وننشأ «وزارة لحقوق الإنسان» ونشرك الغرباء من رجال الأعمال والشققين الوطنيين من ناحية أخرى ويشتون هم «منظمات» مصرية حقيقية؟، ودعم مصرى، تنفع عن حقوق الإنسان المتهنى عليها في مصر؟

أما لسئلة لائرة ذهن، نقولها بعد أن طلع الكيل، وصروا نصيح ونمسي بعمد «الكساجين» الحقوقيه وبعض الصحفيين المرتبطين بهم مشكلين مما «عصية» لا علاقة لها بفضليا حقوق الإنسان المصري الحقيقي، ولا ارتباط لها بالشارع المصري الحقيقي.

أن هي إلا «سبوية» وإن أعوا غير ذلك فلا داعي لهذه «الحرقة» غير المفهومة بقاصاً عن حقوق الإنسان التي هي وراء منهوم!!

شعر المذارات

في الكون..
مخلوقان
إنس
وأمریکن
للشاعر: أحمد مطر

بمسألة، ودون تنظير لا يسمح به القام، حاجتنا إلى منظمات وهيئات عربية ومصرية - عن حق ووعي وصديق - لحقوق الإنسان العربي وللأسرى، تكون أولوياتها وأجندة اهتماماتها وحركة أفعالها لا تصل إلى هذا الإنسان «الاسرائيلي» أو تلك «المتعامل» معه أيا كانت المبررات .
ثوبلاء معتدون ومبرسون إليها القسوة وما أرتكبوه ويرتكبونه لا يحمل تحت أي مسمى لحقوق السياسية للإنسان، بل تحت بند الجريمة السياسية لهذا الصهيوني في ذلك للصهيون، وضبط المصطلح هنا قضية إنشائية وميدية ومن أجل الجيوش الانعاش بغير هذا!!



ولكن...
لماذا تخفي حكومتنا إنشاء وزارة لحقوق الإنسان؟ ولماذا لا تبشر بتخصيص الهيئات والامور الوطنية المهتمين بإنشاء «مجالس» وهيئات ومنظمات لحقوق الإنسان؟
في تقديرنا... أن السبب يكمن في تلك الفرق المتأجرة والمتصوفة التي تشكل أجندة مؤثرة لصناعة القرار في نظامنا الحاكم وهي فرق ارتوت بها «الفساد والاستبداد والتخريب» كالثور غير مقدس يمكنه منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وهي ترى في مجرد الاهتمام بحقوق الإنسان في مصر هو «إفشاء» لها لأنها لا ترى أصلاً أن هناك «إنسانية» في هذا الوطن سواءاً وإن الجاني لا يتسحب عليهم بأي حال تعريف «الإنسان»!!
هذه «الفرق» هي الجناح الذي كان يمثل للحضارة لا مثلاً «سعد الدين ابراهيم» وبكائين حقوق الإنسان في مصر! ولكن عندما ناس «سعد» على طرف ثوب استبدادها وتجاهل حدود اللعب المسموح له أن يلعب فيه هو ورقاته ، والذي صلب «دوس» عليه يفتق ملفحة للطنان الأحمر الوطني «الضعيف» بما للأسف الآن، ثم راع ابراهيم عن سعد مؤقته، وتم السجاج بالفاخر «العين الحمراء» له والرقعة... ولكن - أيضاً - مؤقته!!
● هذه الفرق المتأجرة في نظامنا والتي ترتبط مصالحها ووجدانها بالاستبداد الأمريكي، لا تبني لا وزارة لحقوق الإنسان ولا هيئة في



د. سعد الدين ابراهيم

تشكيل استشارهم عن ماصيهم الثوري، لم أن نبوة «عصمت سيف الدولة» كانت في محفلها ، وتوقفت أن هذه التشاكيين تستصير معالجة عن حقوق «العلاء» والمشبوهين تحت مسمى حقوق الإنسان، أما الإنسان العربي على وجه من يدافع عنه وهو المعامل الآن معاً وولاًماً،
الرقعة الثانية: كانت في عام ١٩٩٨ عندما حضرت إحدى حلقات النقاش في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وكانت تدور حول حقوق الصحفيين للمصريين والاجانب، وكان يديرها الصحفي الصحفي محمد يسري ويجلس بجوارى الزميل العزيز حمدون حياهمي، سأعتها طابيت بفسورة أن تصد عن لفة حقوق الصحفيين تتحدث وهل نتحدث ونطالب بحقوق الصحفيين للمصريين والعرب في مصر أم أن للظهور اوسع وما هي شروط هذا للظهور اوسع؟ وهل من مهاتم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن تتابع مثلاً عن صحفي اسرائيلي في مصر اعتدى عليه مواطن مصري بالفسرب في الشارع؟ كانت الاجابة للأسف، من واجب المنظمة المصرية دفاعها عن ذلك الصحفي الاسرائيلي، سأعتها استعزفت واستعزض معي حمدون صبايم، هذا حدث مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رغم أنها الأكثر احتراماً وهيئة وسط ١٢ منظمة أخرى تمثل في مصر ويترار حواها الشبهات، فلما كان هذا قد حدث بدلفوا وبنللت المنظمة العربية وهذا هو تفكير «البعوض» من قاذفها فما هو حال المنظمات الأخرى!!
● هناك الوثائق تبرز أن

مجلساً اعلى، كما اشيع مؤخرًا، لأنها ستكون حتماً أول التهمين، وأول الجعالة طيلة الثلاثين عاماً الماضية. ويبقى الأمل ميمس نقي من «الشرفاء» داخل أجهزة الحكم، والأمل كل الأمل يبسقى في نسوى المجتمع الأعلى، «الدمى» الحقيقية من رجال الأعمال الوطنيين والشتغين الشرفاء مهؤلاء، وهدهم هم الثاقرون على إعادة المدح إلى قضابا الأسة الحقيقية وسما قضابا «حقوق الإنسان» اللفقري عليها من الفريق للتأسرك في النظام، ومن تكافين السمسة الحقيقية المتمولة من لأمريكا وأوروبا وإسرائيل «والمدول» عادة لا يعمل من لول سواد هويهم في حتى زرقنتها، خاصة إذا علمنا أن جملة ما أُنقل على هذه اللنظمات خلال حقوق العشر سنوات قد وصل إلى ١٠٠ مليون دولار قادمة من منظمات وهيئات أمريكية وأوروبية مشهورة.

● البديل في إحدى القوى الحية القادرة على الفرض، وعلى الدفاع عن حقوق الإنسان العربي والمصري، مهل تتحرك وهل نسمع شأ عن «وزارة لحقوق الإنسان» في مصر وعن هيئة مصرية مستقلة لمحقق الإنسان المصري!! شامل ونشطار!

المصدر: التاريخ:

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون:

حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين

١٥ يوما على ذمة التحقيقات. حيث وجهت له النيابة تهمة الرشوة والتزوير في اوراق رسمية وهي البطاقات الانتخابية. ادعى المتهم امام جهات التحقيق بان التهمة ماجةة ابراهيم البريه للوظيفة بالهيئة دعم الناشطات للمصريات واخرين والمحبوسين حاليا انتقلوا معه على تسهيل الحصول على ختم مركز شرطة منوف لخدم شهادات تقديم استخراج بطاقات انتخابية مقابل مبلغ مالي واخلاف بتزوير بطاقات لخدم على شهادات مزورة تقديم استخراج البطاقات باسماء وهمية زائين بان التهمة ماجةة بنا ، على هذه الشهادات المزورة حصلت واخرون على مكافأة مالية كبيرة من هيئة دعم الناشطات

تتظر نهاية امن الدولة العليا اليوم لتجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وثانية عبد القادر الدوير المالي والمحبوسين منذ بداية الشهر الحالي على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة لاتهام الاول بتقاضيه مبالغ مالية من جهات اجنبية بالبعاء القيام باعمال بحثية في مجالات عدة بلغت في احد المشروعات ٢ ملايين جنيه، ينتظر أمر التجديد للمستشار هشام سررايا المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا. ويأخذ التحقيق هشام مدوى رئيس النيابة واشرف العشماوى واشرف ملال وكلاء النيابة وكان المحامي العام الاول قد أمر بحبس متهم اخر في القضية يدعى محمد حسنين (مساعد شرطة) بمخالفة منوف

توقع رد أميركي غاضب في حال تمديد اعتقاله احتياطاً

مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

لوقوف على طبيعة التهم الموجهة إلى إبراهيم باعتباره مواطناً أميركياً والإجراءات التي اتخذت في حقه. وبدأت الإدارة الأميركية في ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية عقب قرار تمديد حبس إبراهيم، مرة أخرى. وانفقد الناطق باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر القرار بشدة وحمل على النظام القضائي المصري معتبراً القضية «تتعلق بصقوق الإنسان وليس بوقائع جنائية». ورغم أن مواقف المسؤولين المصريين صبت في اتجاه تجاهل الانتقادات الرسمية الأميركية وثاكيد عدم تدخل الحكومة في أعمال القضاء، توقع مراقبون أن يكون الرد الأميركي في حال تمديد حبس إبراهيم سجعاً أكثر شدة، مما يرجح أن القاهرة اتخذت احتياطات سياسية لمواجهة الغضب الأميركي المحتمل.

ولموظف أن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى التقى مساء أول من أمس المصطفى الأميركي في القاهرة، ورغم أن التصريحات الصادرة عن الاثنين أشارت إلى أن اللقاء يتعلق بتقويم مفاوضات كاتب ديفيد إلا أن المرجح أن قضية «مركز ابن خلدون» أثرت أثناء اللقاء. وكانت السفارة أعلنت عقب تمديد حبس إبراهيم أن كيرتزن سيواصل اتصالات مع المسؤولين المصريين

تحدد نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم مصير رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الإنسانية، الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يواجه مع آخرين من الباحثين والمعلمين مع المركز بضوء منه فترة حبس احتياطي على لمة التحقيق بتهمة «تلقّي أموال من جهات أجنبية» مقابل إمدادها بمعلومات مغلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

ويمنح القانون المصري النيابة حق تمديد حبس إبراهيم مدة ١٥ يوماً أخرى فقط. وبعد انتهائها يكون تمديد الحبس من سلطة محكمة أمن الدولة. ومددت النيابة قبل أسبوعين حبس إبراهيم قبل أن تعدد أيضاً حبس عاتية المتهمين في القضية.

وعلى رغم أن كل المؤشرات ترجح تمديد حبس إبراهيم على أساس أن التحقيقات في القضية مازالت مفتوحة ولم تنته، تدور تساؤلات عن رد فعل أميركي في حال تمديد الحبس. إذ تركزت التحركات الأميركية بعد تفجر القضية مباشرة على جهود قام بها السفير دانيال كيرتزن شملت اتصالات مع المسؤولين المصريين

يهدف العمل على إطلاقه، وسلم
فريد الديب محامي إبراهيم
النيابة أمس مذكرة تحوي ردوداً
على التهم التي وجهت إلى موكله
ومستندات ذكر أنها تثبت أن
إبراهيم لم يرتكب ما يضاف
القوانين المصرية. وقال الديب
في الحياة: «إن مبررات تعذيب
الحبس لم تعد متوافرة». واعتبر

أن إبراهيم يحتاج إلى قرار
سياسي لإطلاقه، مشيراً إلى أن
«الاعتبارات التي يحكمها القانون
توجب على النيابة عدم تعذيب
الحبس تكون إبراهيم شخصية
عامة وله محل إقامة ثابت
خصوصاً بعد صدور قرار من
النائب العام بإدراجته على لائحة
الممنوعين من السفر إلى الخارج».

حبيب مساعد شرطة في قضية ابن خلدون

امر المستشار هشام سررايا
 الخاصى العام لنائبية ابن خلدون،
 بضمين محمد حسنين مساعد
 شرطة بمركز موقوف ١٥ يوما
 على ذمة التحقيقات في قضية
 مركز ابن خلدون، ووجهت النيابة
 تهمة التزوير لمساعد الشرطة
 واستخراج شهادات رسمية من
 مركز موقوف للمتهمه ماجدة
 ابيهه الحبوسة في القضية نفيد
 ايدها في الجداول الانتخابية.

المصدر

التاريخ

١ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتفون / فاكس ٢٠٢٠٧٥١٥٠٠
E mail meri156@hotmail.com

ميريت
للتنشرو المعلومات

للمرة الثالثة

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور

قرر المستشار هشام سريانا الخامس العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإسلامية، ونادية عبد النور المدير المالي والإداري بالمركز ١٥ يوما للمرة الثالثة على نمة التحقيقات استمرت جلسة تجديد الحبس أمس ٥ ساعات حيث وجهت لنادية لهما عدة نهم بينها جمع اسوال من جهات اجنبية فون ترخيص والاقرار بالصلحة العليا للبلاد وتزوير كشوف انتحامية ومعية وتنسلم النيابة خلال ايام تقريراً من البنك المركزي حول حصامات المركز ود سعد الدين بناء على حكم محكمة الاستئناف بالكشف عن حساباتهما .

الحياة تنشر المذكرة المقدمة الى النيابة العامة

مصر: الدفاع عن ابراهيم ينفي الصفات الجرمية للاتهامات

□ القاهرة، الحياة

حصلت "الحياة" على مذكرة الدفاع عن رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، الدكتور سعد الدين ابراهيم قديمها محاميه فريد الديب التي تبانة من الدولة العليا أثناء جلسة التحقيق التي جرت مع موكله أمس والتي استمرت نحو سبع ساعات. وأورد الديب في المذكرة بالاتفاق مع ابراهيم رداً على كل التهم التي وجهت اليه. ودارت مناقشات بين المحققين ورئيس "مركز ابن خلدون"، ومحاميه في شأن ما جاء في المذكرة التي ردت على تهمه "التنصير"، بأنها "معدومة الأساس في الواقع ومعروفة الزكاز قانوناً"، مشيرة الى أن التهمة "تستند على الزعم بالاستيلاء على مبالغ مالية من الاتحاد الأوروبي باستعمال أساليب احتيالية وذلك بإعادة كشوف وبطاقات انتحائية"، وأشارت الى أن وقائع القضية لم تثبت مغالطة ابراهيم في عمله يجعله فاعلاً أو شريكاً، في إعداد كشوف أو بطاقات انتحائية. وزعمه أو غير مزوره يفتقر الاحتمال بهدف الحصول على أي مال، واعتبرت المذكرة أن القائل المتهمم الآخرين الذين قرروا في التحقيق أنهم قاموا بارتكاب التزوير المثلوه له، بتحريض من ابراهيم أو باتفاق معه، مجرد أقوال مرسله، لم تشابه بأي دليل أو قرينة. وأضافت: "من ناحية القانون، فإننا إذا افترضنا جدلاً - والجدل خلاف الواقع - أن تزوير البطاقات والكشوف الانتحائية، يمثل عنصر الوسائل الاحتياطية التي ترمي الى الاستيلاء على مال للاتحاد الأوروبي، فإن الثابت يبين أن تلك البطاقات والكشوف الانتحائية، المثلوه له، لم تعرض بعد على الاتحاد الأوروبي، وإنما تستخدم في الحصول على أي مال منه، ولم الثابت، يبين أيضاً، أن المال دفع من جانب الاتحاد الأوروبي، فعلاً، وسبقاً، قبل أعاد تلك البطاقات والكشوف الانتحائية المثلوه له، مما يستحيل معه تصور أن تكون تلك البطاقات الانتحائية، سبباً في الحصول فعلاً على أي مال من الاتحاد الأوروبي، مشيرة الى أن قانون العقوبات، "يترجم في التهم أن يكون تسليم المال المطلوب من جانب الجاني عليه جاء نتيجة للطرق التي اتبعها الجاني، ومن ثم يلزم أن يكون الاحتيال سابقاً على فعل تسليم المال، أو بالأقل، معاصراً له".

هذا (وهو الاتحاد الأوروبي)، لم يتقدم بأي شكوى، في هذا الصدد.

وتناولت المذكرة تهمه "الإشتراك في التزوير"، واعتبرتها "لا وجود لها أصلاً، لا في الواقع، ولا في القانون"، وأضافت: "أن التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر مكتوب له قوة في الاتبات ويرتب عليه القانون آثاراً، وبالتالي فهو لا محل له إذا وقع في صور ضوئية، وذلك لسببين: أولهما - أن الصورة الضوئية لا تعد محرراً مكتوباً، وثانيهما أن الصورة الضوئية ليست لها قوة في الاتبات".

وعن تهمه "جمع أموال من دون ترخيص"، أوضحت المذكرة: "أن النص يحظر جمع أو تلقي التبرعات، التي هي - بلا منازع - الأموال التي تدفع هبة وبدون مقابل، وهو ما لم يحدث بالشبهة تركيز ابن خلدون أو ابراهيم، لأن جميع الأموال التي تلقاها أو يتلقاها ما تكن من قبيل التبرعات أبداً. وإنما كانت أتعاباً مهنية، مقابل بحوث ودراسات علمية، تدخل ضمن الفرض الذي يناس لأجله المركز، ولذا يقدم عن تلك الأتعاب المهنية القرارات شريعية منتظمة... أن جميع الأموال (القليلة المكونة) التي تلقاها ابراهيم، سواء بنقد أو بصفته الممثل القانوني لمركز ابن خلدون، من الاتحاد الأوروبي، إنما كانت في حدود وفي نطاق اتفاق إطار العمل بين الحكومة المصرية والمجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي".

وتسألت: عن سند تهمه "بث دعايات مشيرة وإذاعة إشاعات كاذبة تضر بالمصلحة العامة"، عن سند هذا الاتهام، مؤكدة: "ليس أمامنا سوى الشخص، على ضوء الحيلة التي شنتها وسائل الإعلام بغية إغتيال شخصية الرجل، بسبب أبحاث وضعها ولم تعرض عنها السلطة، لفرض صراحته، وبخلافه في لب الشكك التي تعرض لها، دون خشية أو وجل يعسدها عن أن تكون (أي الإحداثيات) مجرد نشرات حكومية البون شامع بينها وبين الحقائق الملموسة، الدامغة، مثل الدراسات الخاصة باللقاحات (بالعلمي الصحيح) في عدد غير قليل من بلدان العالم، ومن بينها مصر وإسرائيل وبعض البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط ومثل الدراسات الخاصة التي أسفرت عنها مراقبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥، والتي أقرت العديد من السليبات، التي لم يتقدم بالحدث عنها، وإنما تحدث عنها كل أناس خصوصاً المعارضة كما اثبتتها تحقيقات محكمة النقض في الطعون الموجهة الى

عضوية أكثر من نصف أعضاء البرلمان، ثم تحدث عنها أخيراً الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا حين سار في الاتجاه نفسه تجاه إحدى توصيات لجنة مراقبة انتخابات سنة ١٩٩٥ المبقة على مركز ابن خلدون حول ضرورة إخضاع جميع ألقاب الانتخابية للرقابة والإشراف المناظر لرجال الهيئات القضائية، وليس في كل هذه الدراسات والأبحاث ما يعاب من الناحية العلمية، أو ما ينطوي على الخلق أي ضرر بالمصالح القومية المصرية، وإنما هي أبحاث ودراسات حرة تزييه، تمت في حمى المستور.

وعن التهمة الأخيرة التي تتعلق بتلقي ابراهيم رسالة دبلوماسية، "أن نص المادة ٧٨ قانون العقوبات، لا يعاقب فقط ابراهيم - فيما لو صحت التهمة - وإنما يعاقب أيضاً ممثلي المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، الذين أعطوا لمركز ابن خلدون المال اللازم لإنشاج فيلم حمل الاتهام، وهو فيلم "دعنا نحرش... شاركنا، ولك طبعاً لصريح نص الفقرة الثانية من تلك المادة - ليس هذا فقط بل - وإنما يعاقب - لو صحت التهمة - بمثل ليشمل النسخ العام لتنفيذ الاتفاق المعقود بين المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي والصاهر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩ ووافق عليه مجلس الشعب (البرلمان) المصري بتاريخ ١٩٩٩/٥".

واختتمت المذكرة: "لما كان الطرف الممول للإنتاج الفيلم المشار اليه، هو المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، فإن موزة توجيه تلك التهمة الى الممثل الأستاذ الدكتور سعد الدين ابراهيم، هو توجيهها أيضاً والدراسة نفسها الى المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي التي اعطت التمويل، وإذا تم نشر ذلك في وسائل الإعلام، فقد به السيد السفير رئيس اللجنة الأوروبية لدى جمهورية مصر العربية هبة دبلوماسية غاضبة، وبعت خطاب عاجل الى وزارة الخارجية المصرية يطلب فيها استئناف نظر الجهات المختصة الى أن الاتحاد الأوروبي لا يعطي تمويل إلا في إطار الاتفاق المعقود مع مصر والتي صدر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩، عن الفرض من التمويل الممنوع لمركز ابن خلدون هو عدم مشروع الاتهامات السباسبية والحقائق الانتخابية ضمن إطار المادة السابقة من الاتفاقية".

١٥٨٨
٢٠١٠
٧

المصدر

التاريخ

٢ شارع نصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون : فاكس ٥٧١٥١٠٠ (٢٠٢)

E mail merit56@hotmail.com

ميريت

للتشرو والمعلومات



✍ تجديد حبس سعد الدين ابراهيم ✓

كتب عاطف فاروق:

قرر الاستخبار هشام سرايا الحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم وثابري عبدالنور ١٥ يوما على نمة التحقيقات. واجهت النيابة سعد الدين ابراهيم بما اسطر عنه تقتضى مقر مركز ابن خلدون بمنطقة المقطم واعتراقات الوكيلين ببيئة دعم القناحيات. وكشفت التحقيقات اتعمال سعد الدين ابراهيم بجهات ومنظمات اجنبية وامدادها بابحاث وتقارير ومعلومات مخالفة للصفيفة عن بعض الانشاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تسرى الى سمعة مصر بالخارج وتضرر بمصالح البلاد وكذلك المستندات التى تؤكد تلقيه مبالغ مالية من هذه الجهات مقابل الابحاث والتقارير التى اعدتها لها كما تم مراجعتها بالقول نادى عبدالنور المدير الادارى والمالى بالمركز بخالف فهاض ونيس قسم المشاركة السياسية والحاسبي اسامة حساد المحيوسين على نمة للتحقيقات حول اصداره اوامر بطرح ١٧ الف بطاقة انتخابية مزورة.

نيابة أمن الدولة في مصر تملد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم

القاهرة - الشرق الأوسط

أصدر هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مصر قراراً بتجديد حبس استاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين إبراهيم لمدة 15 يوماً تنتهي في 10 أغسطس (آب) المقبل. وجاء هذا القرار بعد جلسة تحقيقات لم تستغرق سوى 10 دقائق فقط بدأت في الساعة الواحدة والنصف حيث وجهت للدكتور سعد ثلاثة أسئلة أولها: هل كان هناك اتفاق بينك وبين جامعة حيفا لأعداد بعض الدراسات؟ وأجاب بالنفي، ثانياً هل كنتم تتبعون نظاماً بأن من يأتي بعقد تمويل تمنح له مكافأة؟ وأجاب بنعم لتشجيع من يأتي بعقد جديد، وتركز السؤال الثالث حول مركز «هفاء» لدعم الانتخابات، وأنكر سعد الدين وجود مخالفات مالية في المركز، ولم ينف ارتباطه ومسؤوليته بهذا المركز منذ بداية تأسيسه عام 1996 بصلته أمين الصندوق له.

أصدر رئيس النيابة قراره على اعتبار أن النيابة تنتظر تفرغ الحسابات

الخاصة بالدكتور سعد الدين إبراهيم في البنك المركزي المصري للتأكد من مدى صحة أقوال بعض المتهمين الذين يعملون في مركز ابن خلدون والذين ادعوا أنهم كانوا يقومون بإيداع مبالغ في حساباته الشخصي. وأكد فريد الدين محامي الدكتور سعد أن تجديد الحبس لموكله لا يوجد ما يبرره فحتى لو صحت أقوال المتهمين بأنهم أودعوا مبالغ في الحساب الشخصي للدكتور سعد فمن هو الجاني عليه وإين هي الجريمة مشيراً إلى أن هناك تحسفاً تجاه موكله ولا يستطيع أن يقل شيئاً. كما جددت النيابة حبس نادية أبو النور مديرة حسابات مركز ابن خلدون (سودانية الجنسية) 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ووجهت لها التهم المسندة للعثماني الأول الدكتور سعد الدين إبراهيم. على الجانب الآخر استنكرت أسرة الدكتور سعد تجديد حبسه مؤكدة أنه غير معقول استمرار حبسه مايزيد على 40 يوماً بتهم غير معروف مصرعها، وسوف تعد الأسرة مؤتمراً صحافياً غداً تناقش فيه رائداً أبنه سعد الدين الرئيس المصري حسني مبارك التخلل شخصياً للإفراج عن والدهما.

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدبر المالي لمرکز ابن خلدون ١٥ يوماً

شريكه، شاركه وبقي اسماء
الفيلم للانتخابات. كما أكر مدير
مرکز ابن خلدون تليفه أموالاً من
الخارج.
كما نفي حصوله لنفسه على
منح من التسمويل الخارجي
لشريكه مرکز ابن خلدون وهيئة
دعم الانتخابات، هذا.

سرايا الحامي العام. وقام فريق
التحقيق للكون من هشام بدوي
وأشرف العشماوي وأشرف هلال
رؤساء النيابة، بمواجهة للتهمة
بالقول للتهمة الجند الذين تم
القبض عليهم مؤخراً.
أشار سعد الدين إبراهيم، إلى
قصاصه بطلب إعداد قبله بالخل

كتبت - نجوى عبدالعزیز:
قررت نيابة أمن الدولة العليا
أمر، تجديد حبس الدكتور سعد
الدين إبراهيم مدير مرکز ابن
خلدون، ونادية عبدالذور الكبرى
المالي للمركز ١٥ يوماً على ذمة
التحقيقات. وأصلحت النيابة،
التحقيق بإشراف المستشار هشام

١ تهديد جيس سعد الدين إبراهيم

مدير مركز ابن خلدون ١٥ يوما

في الاستشارة منسب سربرا الماسي
العام الأول لمباشرة من الدولة العليا،
تجديد جيس الدكتور سعد الدين
إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للإنماء
والتربية عبدالتور المدير الثاني للمركز لمدة
١٥ يوما، وذلك لانهماهما بالتزوير
والرشوة، وتقاضي أموال من جهات
أجنبية للقيام بأعمال تهدف إلى
الإضرار بالمصالح العليا للبلاد. يذكر
أنها المرة الثالثة التي يتكرر فيها مد
جيس مدير مركز ابن خلدون.

د. ر. وف عباس : تمويل التمرانزيت ، هي الصاندة الآن .

● ۱۲۱ ● علی فطمی : ما معنی

الأجور الخرافية

الباحثين الشبان ؟ !

● اسید یسائین : لایہ من

مراقبة الشركات

المدينة غير المأهولة
للروح

●● بلا مواربة وعلى المكشوف قال الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بدون تفكير أجبنى لا يوجد شيء على مصر لا طبيعى ولا اجتماعى، وهذا أمر معروف لكل، ولا داعى لتكراره، مركز الدكتور سعيد بالأهرام يتلقى في حدود ٢٠٠ دولار سنوياً من عدة مؤسسات وجّهات وتوعيلية وأمر رقم مرقى يقول عنه الدكتور سعيد (إنه ضليل جداً)، ويؤيد الصورة وضوحاً بأن هناك نحو ٤٠ مركزاً بحثياً مصرياً تعمل في القاهرة إجماعاً ما تحصل عليه من تمويل ١٥ مليون دولار والرقم الأخير هو مجمل التمويل الأجنبى للبحث العلمى في مصر.

السؤال: (الرجوع سبيحاً على كل من ..)
أرقام الدكتور سعيد الشافعة تقولون إن محطة هذا التحقيق .. لماذا تدفع جهات
.. كل كل هذه المصريات (على قنيتها بالمقارنة ما تدفعه لول آخرى) للبحث
العلمي في مصر، ثانياً من ربابه هذه المصريات .. لمن .. وكيف ينفتحها .. وعلى ماذا
- تحديداً ؟ ثم هل هي لوجه الله تعالى أم لأسباب أخرى كما يقول الدكتور علي
فهمي الباحث الاجتماعي المعروف .. ثم ما هو المنطق الذي تخرقه أو تلمسه هذه
المصريات من أسرار هذه الوطن ..

وسؤال ثالث ومهم ما هي حدود البحث العلمي الذي تستهلفه تلك الملايين هل هو بلا حدود مطلقة إلا ضيق الباحث، كما قال لنا الدكتور يوهان نيب رزق... أم هل حدوده وسوقه تنخفض أحيانا حتى تطول الرقاب وتختق الباحثين، وترتفع لحدود غير مسبوقة في إطار حرية البحث وتداول المعلومات ونوعية التمول؟ ثم هل هناك قانون يحدد ما هو مظهر وما هو متاح من بحوث وتبويلات، أم تخلو القوانين المصرية من تحديد تلك المسائل الشائكة ويصبح على الباحث مهمة استكشاف حقله والبحث عن تمويله عن طريق اقتراح (لق) (مالى أو بحثى) من تحت قدميه يطبع به... وماذا يعنى سر قومي، أو أمن قومي في عرف الباحثين؟ هل ينطبق دائما فقط على المعلومات التي يطلق عليها (سرى جدا) أم يستدعي التعريف بصيل لحدود أرقام إنتاج البطاطس، كما حدث ذات مرة وانهم جمال الطيفي يحصلون أرقام إنتاج البطاطس للصحف، وتدخل وزير الإرشاد حينئذ محمد حسين هيكل ليقول إن أرقام إنتاج البطاطس ليست أمنا قوميا، ثم ماذا تبقى من أسرار في زمن الانترنت، والمؤسسات الدولية القاضية على اقتصاد العالم الكابيك الدولي يصعدون النقد الدولي وميزة العملة الأمريكية للنصاب الباحثين عليها ●●

حمدي زق

الهيئات تابعة لأكبر الأحزاب الائتلافية
كالديمقراطي والمسيحي .

النقطة الرابعة إذا كان التمويل موافقا
عليه، والهيئات أنت إلى مصر باختبارها ولم
يذهب إليها أحد والكل يعلم بذلك، إذن لو هناك
مشكلة لننطق هذا الباب ونمتريح ليس فقط
من مشكلة التمويل بل من مشاكل البحث
العلمي كاملة رغم أن الناتج العلمي في الأصل
ضئيل ولا يكاد يذكر .

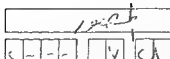
يقول الدكتور سعيد النقطة التي يرتكزون
عليها أن الجهة الممولة توجه البحث العلمي في
مصر وهذا غير صحيح بالمرة، مثلا مركز
الأهرام عمره عشرون عاما لم يحدث أن جاءت
إلى المركز جهة وقالت اجربوا بحثا ما، بالعكس
العملية جماعية وأولويات خاصة بالعلماء في
المركز وليس بالمواين، مثل تقرير الحالة الدينية
فكرة أهرامية خاصة تم الحصول على جزء من
تمويلها من الخارج (في التقرير الأول به ١٦٠
الف جنيه وفي الثاني به ١٠٠ ألف جنيه)
والمواين للبحوث في العالم معروفون وكل
دولار يدفعه الممول تدفع الأهرام دولارين
أمامه ثم أن الكمية ليست كبيرة كما يتصور
البعض ففرد مثلا أكبر المواين للبحوث في
العالم، كل موازنتها البحثية عام ١٩٩٨ فقط
١٥ مليون دولار منها مليون دولار للشرق
الأوسط، الطرف أن المواين لا يستطعن كل
مخصصاتهم للبحث العلمي في مصر وأحيانا
يأتون البنا- والكلام للدكتور شمسيد -
يعرضون تمويلات فائضة من نهاية العام
اليحي .

كما يقولون وضع الدكتور سعيد يده في

قبل الدخول إلى لب المشكلة وغاية
الاجابات تشرك المجال للكتسور
عبدلنعم سعيد ليسخص الأزمة ويقول إن
تمويل الابحات العلمية من الخارج هو جزء من
عملية تمويل المجتمع المصري ككل من
الخارج، فبالاضافة للقروض والمنح والمعونات
فايرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات
المصريين كلها تأتي من الخارج وبالتالي القول
بتمويل البحث العلمي هو تفصيلية صغيرة من
تفاصيل كثيرة في تلك القضية .

النقطة الثانية أن التمويل في مصر يتم
بقرارات سيادية بمعنى أن مصر سلمت في
اتفاقيات دولية مع أطراف خارجية بأن هذه
الأطراف ستعمل وستمول أنشطة بحثية في
مصر، مثلا هيئة المعونة الأمريكية في اتفاقتها
مع الحكومة المصرية قالت أنها ستفقد جزءا
من تلك المعونة على البحوث، وبالفعل هناك ٨
ملايين دولار ذهبت على مدار سنوات إلى
المركز المصري للبحوث الاقتصادية في مقره
بمركز التجارة العالمي (والرقم على مسئولية
الدكتور سعيد)، أيضا اتفاقيات مصر مع
الاتحاد الأوروبي تحمل نفس الاتفاقيات ، وكذا
(سيد اش) المعهد الفرنسي الذي يمول أبحاثا
في القاهرة بناء على اتفاق مع الحكومة
المصرية وتمول ذلك وزارة الثقافة الفرنسية.

النقطة الثالثة أن هناك اتفاقيات مصرية
مع هيئات بعينها فقط للتمويل مثل مؤسسة
فورود فوند ديشن والاتفاقية موقعة عام ١٩٥٤
مع عبدالناصر الذي اشترط فقط على فورود أن
تعرض الابحات التي اختارتها للتمويل على
وزارة الخارجية المصرية، وي زيد على ذلك أن
هناك هيئات ألمانية مثل مكنوزاد ادينور
وفريدريش ايبيرت وفريدريش ناغوم. الحكومة
المصرية تعطىها قرارات سماح بالتمويل وهذه



الملاصق لكتلة دار العلوم جامعة القاهرة والذي تعرض لحريق أخيراً وهو متخصص في دورات الكمبيوتر ويحول جزئياً من جامعة «ماسوشستس» الأمريكية. على شاكلة هذا المركز تتعدد المراكز البحثية مثل مركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بحوث الدراسات العبرية في جامعة عين شمس.

النوع الثاني مراكز خاصة غير حكومية مثل مركز البكتورية سارة لوزة وهو مركز يجمع بيانات لحساب وزارات مصرية بتمولات أجنبية. أيضاً هناك مركز «المشكاة» لصاحبه الدكتور نادر فرجاني وهو مملوك ملكية خاصة، ومركز البحوث العربية لحمل شعراوى وهو من نوع الشركات الخاصة ومن بينها مركز الدراسات العربية (إيافا) لصاحبه الدكتور رفعت سيد أحمد، ومن ضمنها مركز ابن خلدون صاحب المشكلة الأخيرة.

أجندة الممول

هل هناك قواعد تحكم سلوك تلك المراكز البحثية ؟ وما قصة التمويل الأجنبي وخطوته عليها ؟

حلمي شعراوى رئيس مركز البحوث المصرية الإفريقية يقول إن التمويل الأجنبي ليس مجرد شر مطلق، لكن الشككة فى أين يصب هذا التمويل وكيف يستخدم، والمعايير الوطنية التى تحكمه أو ينطلق منها، هنا يبدو الفرق بين مركز بشكل جزء من الحركة الثقافية والوطنية وعمومها وتشكيل أجيالها، ومركز لاهم له إلا المشاركة فى الفسجيج العالمى المتغير بين تيارات عالمية لا تشارك فى تشكيلها، إن مركز البحوث العربية الذى عقد أكثر من ندوة فى الفترة الأخيرة عن قضية فلسطين، وعن المشروع الصهيونى وتحدياته وعن دور الطلبة والعمال فى الحركة الوطنية والديمقراطية وعن مفهوم المركبات الاجتماعية لتطوير مفهوم الجمعيات الأهلية، هذا النشاط لا يمكن أن يجد تمويلاً خاصة إن أكبر منظمات تمويل أوروبية وأمريكية الآن تبلغ مساهمة الحكومات أو أعضائها فيها أكثر من ٥٠٪ وهذا يمكن تصور من الذى يسهله فى مصر الحرب الديمقراطية السلمية فى ألمانيا (صاحب أياغ مع هيئة الاستعلامات المصرية) هذا على سبيل المثال.

والإجابة عن السؤال الثانى يقول شعراوى : كنا نتصور لحظة أن هذه الهيئات الأجنبية تفرض خططها البحثية واحتياجاتها على المراكز أو الهيئات المعانة، لكن ذلك لا يبدو لي صحيحاً تماماً، فهذه الدول وبعثاتها وما نحوها لم تعد فى حاجة وتفرض الأجندة، وإنما هى وصلت من الجبروت عالمياً إلى حد صياغة أجندة معينة تتفق مع مصالحها، وهذا حقها طبعاً.. لكن المشكلة فىمن يتلفون جرباً وراء تفاصيل هذه الأجندة للعمل فى إطارها سبياً وراء التمويل، وهذا مصدر المشكلة.

بالأبحاث وبشيف فى تلك الحالة (حالة البحوث المشتركة) نحن ندعها مادامت ليست موجهة ضد الأمن القومى المصرى، والأمن القومى - كما يقول رئيس الجهاز - ليس «بعيماً» لتوقيف البحوث ولكن لتقييد من ليس لديهم وعى أن يكون لديهم وعى بمصالح تلك الدولة وهذا الوطن.

الافتقار للنظر كثيراً عدد المراكز لدرجة أنه لا يوجد حصر بها لدى رئيس الجهاز المركزى، ويبدو ذلك بأن معظم هذه المراكز ليس لها سجل تجارى، أى واحد يستطيع أن يجرى بحثاً فى شفته ولو حاول توقيفه أو ضبطه ينكر تماماً، يشيف اللواء على أن مراكز البحوث كثيرة وعائشة (أى غير محددة العنوان) لدرجة أن الجهاز أبلى قبل عام من مكتب إستطلاع إجراء بحث فى شوارع إحدى قرى محافظة فى الوجه البحرى بعد تزويده بتصديق الجهاز على الاستمارات.

مادة خام

تاريخ علاقة البحوث بالتمويل قبل ظهور

الجهاز المركزى للتعنبة العامة والإحصاء محدود وكما يقول الدكتور على فهمى أستاذ الاجتماع المعروف إن مهنة البحث العلمى نشأت رسمياً فى مصر عام ١٩٥٦ بإنشاء المعهد القومى للبحوث الجائنية الذى تحول عام ١٩٥٩ إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. قبل ذلك كانت البحوث تجرى عن طريق الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى أنشئت عام ١٩٣٧، وهى نهاية الضمينات وصدر قرار إنشاء الجهاز المركزى للتعنبة والإحصاء عام ١٩٦٤ لم تكن تلك البحوث تلفت نظر أحد ولكن ابتداء من أواخر السبعينيات والثمانينيات ومع ظهور الترميمات الفارجية بدأت تظهر على السطح مراكز بحثية خاصة وبدأت تتحرك فى الشارع وهنا أثرت تساؤلات عديدة حول مشروعية عمل هذه المراكز خاصة أنها تستخدم العمل الميدانى الاجتماعى كمنهج للحصول على المادة الخام من المجتمع المصرى مباشرة مما دعا لضرورة الحصول على ترخيص من

الجهاز.. هل يحدث هذا بالفعل ؟.. يجب اللواء على رئيس الجهاز : إن القانون يلزم الباحثين بذلك والمخالف يتعرض للعقوبة، وسأذكره وماذا لو اتعرف ببعث بعد حصوله على الترخيص، مثلاً أضاف سؤالاً أو سؤالين خارج الأسئلة المرخص بها فى الاستمارة؟، قال حتما ستعرف ونحن نتابع تلك البحوث!.

تبرز فى حقل البحث العلمى المصرى مراكز بحثية تابعة للجامعات الحكومية وغالبيتها أنشئت بمنع من جامعات أجنبية (منح أكاديمية) ولعل أبرزها مركز M.I.T.

الباحثين الوطنيين ضد هذا التيار الأجنبي في جمع البيانات اليونانية في مصر
يشيخ الدكتور فهمي على ذلك بدأت تظهر على نطاق واسع ظاهرة جديدة وهي إنشاء مراكز أبحاث مصرية أهلية يتولاهم مصريون ويديرها مصريون وتقدم خدمات معلوماتية بتمويلات أجنبية لكن جوهر النتائج واحد، أن أي بيانات تجمع ميدانيا بتوجيه من الجهات الممولة بالضرورة هي موجهة لأن البحوث لاتعمل لوجه الله، يؤكد الدكتور فهمي أن القول بأن الباحثين المصريين الذين يعملون لحسابهم بتمويل أجنبي أحرار تماما من أي توجيه أجنبي هذا زعم باطل ومنحرف حيث إنه لايعقل أو من المنطقي أن تعمل جهات أجنبية بحثا لوجه الله، فالباحث مقيد عند تصميم البحث وأنواعه وتفسير نتائجه، مقيد بتوجيهات الممول المالي، ومن هنا لايستبعد أن توجه بعض نتائج هذه البحوث أو تستغل فيما بعد استغلالا سلبيا ضد مصالح الشعب المصري، وبلغت النظر إلى أن الظفيرة في أن البحث قد يكون في ظاهره محايدا تماما وهناك بيانات تستقدم على المدى البعيد لأهداف جهات أخرى تنبهم الجهات الممولة، ويقترح الدكتور فهمي أن تقتصر نتائج البحوث وأنواتها وأجزائها في إطار المجتمع المصري على باحثين مصريين ووطنيين وفي إطار مراكز وهيئات بحثية قومية ممولة من الحكومة المصرية بالكامل دون أي تمويل أجنبي أو توجيه أجنبي، هذا هو الشرط المطلوب كعظهر من مظاهر السيادة القومية

لقد أصبح البحث العلمي في بلداننا هو الذي يجري ورأيا وليس العكس تقريبا وهذه مسألة يحق.

فتح الباب

يلفت الدكتور على فهمي عضو الجمعية العربية لعلم الاجتماع إلى أنه تزامنت مع الانفتاح الاقتصادي ظاهرة جمع بيانات ميدانية هنا أو هناك حول ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة وكان هؤلاء الباحثون الذين يجرون هذه التحوث من الأجانب وخاصة ممن لهم اتصال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ولم نسسم أو نعرف أنهم حصلوا على إذن من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء كما كان معمولاً به مع الباحثين المصريين، ولم نعرف أو نسسم أنهم حوكموا!! ذلك فتح الباب واسعا أمام أفراد وهيئات كثيرة مغفلها غير متقصص من الناحية العلمية ومع ذلك تجمع بيانات كثيرة عن المجتمع المصري ولا تزال الظاهرة مستمرة حتى الآن

حسب رؤية الدكتور فهمي فإن العبرة ليست في جمع البيانات فقط ولكن في توجيه جمع البيانات ومحاولة تفسيرها وهنا يكون الباحث المصري أكثر قدرة وجديوي في هذا الموضوع، وقد تلجأ إليه جهات أجنبية في جمع البيانات وتفسيرها لأنه الأتقر ميدانيا، وهنا ظهرت على السطح الأجور العالية التي تمنحها هيئات أجنبية لباحثين مصريين شبان بخصوص جمع بيانات ميدانية بدون رقابة من الدولة وأثير لفت كثير حول هذا الموضوع في أوائل الثمانينات وحدث هجوم شديد من جانب

منسار الحرب العاصم في جامعة بيرشيس
في حقل (السر القوي)، يقول أن أعرف هذا
السر من قبل، أعرف أن هناك سرًا إليها لكن
لا أعرف معنى السر القوي وهو ٢٠٤ سنة
مخفاً لم أعلم به ولم أعرف طبعه، ويصف
أنه مثل أن هناك «شجرة عمدة» (سعد) ومن
(سعد) «شجرة» أخرى «شجرة عمدة» عمدة
منسار الاطلاق لا حدود - معاً - حلقا «ك»
بسمول قد يكون ذلك لا محذور، فست
الحس الفارع مخيرة عمدة أو مخيرة على
الامر الصريح قد تكون المخيرة إيسابية أو
اخلاقية كما في قضية «الجموع إيسابية» لكن
حسناً بمعنى ذلك مقابل الفائة التي تعود
عنها من البحث العلمي ويضع محنتها ترشد
هذا المخاطر

يضيف بالنسبة للفرع في مصر هناك
مخاوف أمنية وأخرى اخلاقية ولكنها غير
مخطورة، أحياناً مشوشة بدعم المصروف أو
المصروف، وأذكر أنه في حلقا عين شمسي
(كلية الحيات) خلف مباحث سوريي دراسة
مادة أحماسية مخيرة، وفي مجلس الكلي
أعترضت عليهم وقال أن مودوع أو
سواء إيسابي أس كذا على أحد وأستد
أما ذلك بمحكم الاختبارات الإيسابية وهذا
سلك طريق حسدا، المصروف بالأمم القوي
مستحسناً تسمية وأمر ترك مساحات البحث
المصطفى لوسموا الفائرة والأصعب كل شيء
مخطورة.

الأمن القومي

بالحل كلام الدكتور بيجان كمالاً آخر
للكثير محمد السيد الدكتور بيجان كمالاً آخر
للرؤساء وتقول مفروض ألا يوجد مسلك
ولكن هناك نوعاً واحداً في تعريف الأمن
القومي، كل شيء في الحياة يصلح لأن يكون
أمناً قومياً، ومما وجه المخيرة، وأستد أن
يوجه مفهوم الأمن القومي والمخطر عليه لمرة
أخيرة معينة للأمن القومي، بمعنى أن تكون هناك
خاتمة معينة للأمن القومي وتضع مهمتها
حمايتها من الأخطار لكن الواقع يقول إن
الأمن القومي على البحوث المخيرة، أساساً
الأسباب الخمسة لتلحق له الأثر والأثر
وقال فإن الأمن القومي من الاقتصاد، تعداداً
في الخارج أي صندوق النقد الدولي والمال
والأثر وميزة المعونة الأمريكية، يضيف معرفة
الأمن القومي يمكنه من تشغيل المصروف
ولكن المشكلة أن بعض الجهات تتعامل مع
المصروف ككيفية تفكر وكيفية إيد لا تفكر من
الأمن.

يضيف ربما كانت هناك فوائدها القديمة
تخص المعلومات والاستطلاعات ولكن هذا لا
يعد وأساساً لأن البنية المعلوماتية وبنيتها
في التسمية تتركب، مثلاً الأقارب القديمة كالم
ترشد إعلماً ترشيد لبحث إلا في طريق
المصارف المركزية القديمة والإحصاء، وألا أعلن
فداً مساحراً حتى الآن، مع العلم أن النظر
لحجب المعلومات لم تشتر، والمقابل أن تعديل
الأمم المتحدة أملاً في المصروف الذي في
المصروف على المصروف ولكن أي شيء
المعلومات التي يحصل عليها المصروف، هو
كل هذا كله تتنوع المصروف ومجموعة وأن لم
تخص عليها قوانين أو مستورات وتعليمات
خواتمة وتعليمات

الدكتور محمد السيد الدكتور بيجان كمالاً آخر
التقرير الإيسابي المصروف من الأثر من
أن هناك نوعاً آخر من المصروف، وأستد
عوسمية كمالاً تتنوع معلوماتها الطرية
والاستطلاعات ومع ذلك مساحاً في كل دولة ما

ولا تستد أنشئ البحث العلمي في مصر
سواء بسبب المصروف الاجتماعي أو المصروف
يلتبط بطبيعة المصروف المصروف المصروف
كشركات غير مبالغة القريب وهي الأساس
القريب وإثراء المصروف على حساب سمعة المصروف
ويقول أنه أن ترشد هذه الشركات بالمصروف
وأن تلخص مخططاتها وأثرها في الأثر أو توسع
تحت رقابة المصروف المركزي بالمصروف
حساباتها وأثرها في الأثر أو توسع
أو ترشد بالمصروف هذه الشركات التي تدبر
مركز المصروف على تطبيق سمعة المصروف
ويستد أنشئ المصروف في الأثر أو توسع
والأثر لا بد من قانون يحكم المصروف

بالنسبة لسلك البحث العلمي يقول
بالنسبة لإيجاد سلك أعلى أو سلك أدنى،
لإيجاد سلك أعلى أو سلك أدنى،
القديم كالمصروف المصروف المصروف
في عالياً من أن تقرير الأثر المصروف
في المصروف والمصروف المصروف، أم تدبر هناك
مخاطر على مخططات ميمية، وكما راد
الاهتمام بالمصروف والمصروف المصروف
رقابة المصروف المركزي القديمة والإحصاء، مثال
يضيف أنه لا توجد رقابة وإيجاد سمعة
إليها مخططات فقط عند الاستطلاعات أو
استمارة الاستطلاع على عينة أكثر من ١٠٠
شخص لا بد من مراجعتها من جانب المصروف،
تعرض الأخطاء، وإذا وافق هذا المصروف أو ترشد
الفرقة أو تعديلها، وقد المصروف على المصروف
البحث من ذلك

مخاطر التلوث

الدكتور محمد السيد الدكتور بيجان كمالاً آخر
العاصم بيجان كمالاً آخر، إن البحث
العلمي شكله المصروف المصروف
حالياً، مثلاً أنه مركز كانت عليه ملامح
استخدام كثيرة، أيضاً لا بد من الأثر في
الاستثمار فكرة البحوث المصروف من المصروف
حساسة أنه في المصروف المصروف مروت فكرة
مؤسسات المصروف المصروف أو «مخول
الترشيد» بمعنى أن تكون جهة ما تحتها
مصر غير مؤسسات لها سمعة حسداً أو راد
كذلك وأستد المصروف وأستد «لا أحد يسأل
أي شيء كالمصروف والمصروف؟ بمعنى أن تكون
جهة أمريكية بحثاً في مصر عن طريق ميم
سورية ربما لا يرى إليها أدنى أو لها سواك
كثيرة تهمي التلوث.

بالتأكيد هناك انتباه إلى أن هناك
نظرة تحكم تشغيل المصروف، فالمصروف
تعمل وحده ومن لجانها المصروف أو من
خلال فريق عمل في مؤسسة مختصة ليس لها
ساحداً ما في الأثر والمصروف المصروف
مخاطر، ولكن بيداً الأمن القومي حلقاً يتحول
البحث لخدمة تنظيم تنظيم المصروف والمصروف
تصبح مخططات الأمن القومي عالية ومخاطر
والأثر في ذلك ميم ومخاطر المصروف
بشكل ميم وهناك ميم تتحول على طاهر
المصروف المصروف في مصر وترشد. أياً هناك
مخاطر أن تكشف عورة المصروف، الفائرة
الوطنية، أما مسألة البحوث المشتركة والمصروف
التي هي المشكلة التي يجب أن توضع لها
قوانين

والسلف يسأل الدكتور بيجان كمالاً آخر
في ميم أجيت في المصروف والمصروف
والسلف يسأل الدكتور بيجان كمالاً آخر

محصل إجماعه في إطار استراتيجيتها الأمن القومي التي تنهضها، قد تبنى الأمر عسكرياً أو اقتصادياً أو أمنياً، مصيف من الأمر القومي من شتى من وقت إلى آخر مصلحاً من أن سخر الأمن ولكن وحده لا يعالج مع حرية البحث العلمي لأن الجانب العقلي يستلزم التفسير وتتلخص مستطاة قديمة وأمثالاً عامة والمبادئ العقلية، دوراً أيضاً الأمن القومي الحقيقي لا يعتمد الأمن القومي قد يكون مصفاها يمكن توسيعه دون حدود حالية، ومما يشجع الباحث العقلاني من هناك معلومات معينة تفسر ما الأمن القومي في بعض النواحي والتي يشرها إذا، بمرت له وقد يستطيع أن يستفيد منها في بحثه ككيفية البحث أو وسيلة فهمه دون أن يشرها وصول وجود قوانين تحدد سقف الباحث لكل قدم هناك قوانين في عصر جديد ما يصور الأمن القومى بما في ذلك القوانين التي تشكل في هذا الإطار ولكنها قوانين مسارات قديمة جداً هي مغلقة بحيث لا يمكن تغييرها، ومن يحتاج إلى إعادة نظر عالمياً، بعضها وتحديث النظم الأخرى، وسعر عدا الجديد له من أنظر الأمور أن يكون البحث العلمي إلى شجرة وهذا جانب مزاد في الرحلة الزمنية بسبب زيادة الاهتمام العالمي بتسريع البحث العلمي وتزويد موارد كثيرة له، فالبحث العلمي يقوم على الأمانة والموضوعية وتحولته إلى تحارة يقتضي على هذه الأمانة والموضوعية وذلك إلى إشاعة الفحص في الوسائط الماخنة وهذا يؤدي إلى حياة الأمانة العلمية وفي أسوأ حتى من الحياة الوطنية التي يجب ألا توجه مدون حكم قضائي

حمدى رزق

المصدر			
الفاخرة، مصر			
تلحين / تاليف			
E-mail meri56@hotmail.com			

تجديد حمى د. سعد إبراهيم والمدبر المالي مركز ابن خلدون

قرر الاستشار مشام سرايا المجلس العام
الأول لدراسة أمن الدولة الطبية أمن تجديد
حمى الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز
ابن خلدون وإقامة صيدلاني للتدبير المالي
المركز ١٥ يوما . للمرة الثالثة على كفة
التحليلات التي تجريها إندونيسيا . وجهت القيادة
للمشروع الأول يتم تكافؤ مبالغ مالية من
جهات أمنية مدعيا القيام بأعمال بحرية في
عدة مجالات كما وجهت القيادة للمهمة الثانية
تهمة الاشتراك في تزوير البطاقات الانتخابية
والحصول على أموال نتيجة للتزوير.

مُصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

العام المستشار ماهر عبد الواحد
ليصدر قراراً بإحالة القضية على
أحدى دوائر محكمة أمن الدولة
ليمثل المتهمون في قضية «مركز
أبن خلدون» أصاصها. وأعربت
مصادر في هيئة الدفاع عن
إبراهيم عن اعتقادها بأن الردود
الأميركية «زالت المسؤولين
المصريين» إصراراً على المضي في
القضية إلى نهايتها حتى لا يبدو
إطلاقه وكأنه خضوع للضغط
الخارجية، وتعتقد زوجة رئيس
«مركز أبن خلدون» الدكتورة
ياريرا إبراهيم مؤتمراً صحافياً
في منزل الأسرة في ضاحية
المعادي اليوم ذكرت أنها ستعلن

■ لم تعثر القاهرة الرموز
الأميركية الماضية على تمديد
حبس رئيس «مركز أبن خلدون»
للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد
الدين إبراهيم للمرة الثانية
اهتماماً. وبدلاً من النية تتجه إلى
ترتيب محاكمة عاجلة له قبل
انقضاء فترة الحبس الاحتياطي
الخالية في ١٤ آب (أغسطس)
المقبل. ويمتد القانون النيابية
سلطة حبس المتهمين في قضايا
محل تحقيق لمدة ٤٥ يوماً فقط.
على أن يكون التفتيش في تمديد
الحبس بعدها من حق محكمة.
وتوقعت مصادر مطلعة حالة
الملف الأسبوع المقبل على التائب

فيه خلافات جديدة عن الموضوع، في حين واصل السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرترز محاولات لإقناع المسؤولين المصريين إطلاق «المواطن الأميركي» أبراهيم مع استمرار التحقيقات وهو مطلق السراح. لكن مصادر رسمية أكدت أن الريدود المصرية على تحركات السفير شددت على رفض التدخل في أعمال القضاء.

وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن الاعتراضات الأميركية الرسمية لن تنعدي مجال التصريحات من دون أن تترجم إلى سياسات. ولأخلفت أن الأميركيين «تعاطوا مع القضية منذ كشفها بحساب دقيق وهذوء». لكن المصادر لم تستبعد أن يأتي التصعيد الأميركي عبر أجهزة وجهات أخرى غير الإدارة مثل الكونغرس أو منظمات حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام. إلا أنها شددت على أن أي تصعيد «لن يكون في مصلحة الأميركيين لأنه سيصب في النهاية في اتجاه تأليب الشارع المصري ضد سياساتهم عموماً وقضية مركز أبن خلدون خصوصاً». واعتبر مراقبون أن التجاهل الرسمي المصري للتحركات الأميركية في شأن القضية «رسالة لكل من يعتبر نفسه مستوذاً إلى قوى خارجية».

ونادى القاهرة أمس الكاتب علي سالم في جولة تشمل اليونان وتركيا ولبنان، وسمعت السلطات بمخاوفه على رغم اتهامه في قضية «مركز أبن خلدون» بإعداد وإحراز إحدى وسائل النشر ضمن دعايات مفرضة، وكان سالم خضع الأسبوع الماضي لتحقيقات من جانب نيابة أمن الدولة لكونه كتب سيناريو فيلم «الداخل شريك» شاركه الذي اعتبرت السلطات دليل إدانة ضد أبراهيم. ونفى سالم أن يكون لرحلته علاقة بالقضية، مؤكداً أنه سيمثل للتحقيق مجدداً إذا طلب منه ذلك. وقال إن جولته كانت مدة سبلاً وقبل تفجر القضية.

مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعف الأدلة

قال ل. الشرق الأوسط: الإدانة تعني تعريض موكله للسجن 15 عاما

القاهرة: الشرق الأوسط

بالك باتهامه بالنصب والرشوة
الدولية والإضرار بمصلحة مصر
والإشتراك في تزوير البطاقات
الانتخابية.

● في حالة ادانة الدكتور سعد
بهذه الاتهامات ما هو الحكم المتوقع
صنوبر؟

- قيل ان نتحدث عن الإدانة او
عدم الإدانة يجب ان نتحدث عن
تصرف النيابة حيال هذه التهم،
فتحت الآن في مرحلة تساؤل هل
هناك أدلة تصلح لان تقدم القضية
للقضاء، وهي تتصرف بمرحلة
التحقيق، وبعد انتهاء التحقيق
تقوم النيابة بعمل تقديم موافق،
هل هناك أدلة أم لا، وهل هي كافية
لترجيح ادانته، فإذا انتهت لوجود
أدلة ترجح الإدانة تقدمه للقضاء
وان لم نجد حفلات القضية.

● ماذا نتوقع؟
● اتوقع شخصياً حفظ القضية
لان كلهم جميعاً لا أساس لها.
● ما هي عيوب هذه التهم ان
صحت؟

● تصل الى الاشتغال بالشاقة 15
عاماً.

● قلت على لسان موكلك ان لقاء
القبض عليه جاء بقرار سياسي؟
- اننا لم اقل انه جاء بقرار
سياسي ولكن قلت ان تطبيق التهم
للككتور سعد، واقولها مرة أخرى
ان تطبيق هذه التهم يكمن وراءه
دوافع سياسية.

● ألا تلجأ؟
- اتجأ الى ان جهة الضبط
التي قامت بتطبيق تقرير للنيابة
عن الدكتور سعد الدين ابراهيم
هي في الواقع مدفوعة بدوافع
سياسية.

● ما هي الدوافع وراء القبض
عليه؟

- مؤتمر الأقليات الذي عقد في
قصر ص سنة 91، كذلك وهو أهم
تقرير اللجنة التي كان هو أميناً
لها وكان يرأسها الدكتور سعد
النجار والتي راقبت الانتخابات
عام 95، وكنت عن وقوع عمليات
تزوير كبيرة وثبت صحة تلك
وأبينة محكمة النقض، كما انه
كان يستعد لراقبة انتخابات
توفر القابم.

● لماذا هذا التوقيت فيلقاء.

توقع المحامي فريد الديب
الموكل بالدفاع عن رئيس مركز أمن
خلدون الدكتور سعد الدين
ابراهيم ان يتم حفظ القضية
باعتبار ان التهم المصنوعة على
موكله لا أساس لها، مشيراً الى ان
الأضرار على ادانة ابراهيم بالتهم
الموجهة إليه من شأنه تعريضه
للسجن 15 عاماً.

ورفض الديب في حوار
لـ الشرق الأوسط الربط بين
دفاعه عن الدكتور سعد الدين
ابراهيم في قضية ابن خلدون
ودفاعه عن الجاسوس الإسرائيلي
عزام عزام الذي ادانته محكمة
مصرية بالسجن 15 عاماً بتهمة
التجسس لصالح الإستخبارات
الإسرائيلية، مؤكداً ان الربط بين
القضيتين يتطويع على أمور
معرضة وشبهوة.

وفي ما يلي نص الحوار:
● من الذي أختارك للدفاع في
هذه القضية؟

- الذي أختارني للدفاع هو
الدكتور سعد الدين ابراهيم
شخصياً وأفراد أسرته المتمثلة في
السيدة زوجته وابنته الحامية
ومجموعة من كبار المحامين في
مصر.

● هل تربط صداقة مسبقة
بيوك الدكتور سعد؟
- اطلاقاً، فانا لم أراه من قبل
وكانت المرة الأولى التي ألتقيته
فيها في السجن عندما ذهبت
لزيارته.

● كم مرة التقت به في السجن؟
- مرتين الأولى قبل اسبوعين
والأخيرة قبل يومين بالتحديد
يوم الأربعاء الماضي كما حضرت
معه التحقيق.

● ماذا قال لك وهو يقدم ملف
القضية ويخبرك بملخص الاتهامات
الموجهة إليه؟

- بالتحديد نفى كل الاتهامات
وقال لم يحدث شيء مما يتهم به،
● ما هو الاتهام الأكثر قسوة من
وجهة نظره الشخصية؟

● كل الاتهامات قاسية، فهو
كرجل عالم جليل من الصعب ان
يتقبل ان تلصق به أية تهم، فما

التفكير.

● ولكن وجوبك فهمن مريق
الدفاع في هذه القضية أحدث لفرة بين
الدفاع وبين مؤيدي الدكتور سعد
- لم يكن هناك فريق ولا يوجد
فريق للدفاع عن سعد الدين
ابراهيم، يوجد محام واحد هو
انا، ولكن الاخوة المصالحين الذين
كانوا يحضرون مهمتهم ليست
الدفاع وإنما تمثيل منظمات
حقوق الانسان، وأنا عندما وكلت
وجئت اننا لنسأ في حاجة
لأستنهاض هذه المنظمات لأن
سعد الدين ابراهيم بين يدي
النيل العامة وهي جهة قضائية
لا تقسم اجراءاتها بانتهاك حقوق
الانسان.

● ألم يحدث خلاف بين المصالحين
لأنك تدافع عن سعد وكنت محامي
عزام من قبل؟
- بلغني ان احصلهم (امتنع عن
تكسر اسمهم) ذهب الى قبة
تلفزيونية وقال بأنه أمتسحب لأن
سعد الدين ابراهيم وكّل المحامي
الذي كان يدافع عن (عزام)،
والصحيح ان هذا المحامي يعمل
تحت لائحة حقوق الانسان،
ويتجاهل اهم واجب من واجبات
حقوق الانسان وهي كفالة حق
الدفاع عن المتهم.

● كم تناهضت للدفاع عن الدكتور
سعد الدين ابراهيم؟
- تسألني في ذلك مصلحة
الضرائب، وأخاف المحامي سر من
أسراره الخاصة.
● يوجد جهاز سفير اميركي مع
الدكتور سعد هل هو في صالحه أم
ضد مصلحة؟

- ليس عيماً ان يكون للدكتور
سعد جنسية أخرى لأن القانون
المصري لا يمنع من الجنسية
الزوجة ولقد أعلن الدكتور سعد
في بداية التحقيق يوم الأربعاء
قبل الماضي انه لا يتعصب
بجنسيته الاميركية وأنه لم يطلب
أي عون من السلطات الاميركية
باعتباره اميركياً ويريد ان يتم
للقلم معه كعصري.

● هل تتولى الدفاع عن الدكتور
سعد فقط أم بقية المتهمين من مركز ابن
خلدون؟

- ادافع عن الدكتور سعد فقط.

القيس عليه من وجهة نظرك، ومن
وجهة نظري؟

- الهدف هو محاولة تلويث
الرجل واغتيال شخصيته قبل
انتخابات مجلس الشعب القادمة
للتهوين من شأن ما قد ينتهي
إليه من رأي حول سلبات
الانتخابات ان وقعت مثل هذه
السلبات.

● كنت محامي عزام عزام
الجاسوس الاسرائيلي حالياً تدافع
عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، ألا
ترى ان الربط بين نشاطك عن (عزام)
ويعد (سعد) فيه اضمار باسم وسعة
الرجل باعتباره يتماثل مع جاسوس
في المحامي الذي يدافع عنه.

- ان من يقول مثل هذا الكلام
لا بد ان يكون جاهلاً حالداً، لأن
قيام المحامي بالدفاع عن نهم في
أية قضية لا يعني صيرورته هو
متهماً بدلاً من كان يدافع عنه.

عندما ادافع عن متهم في
جريمة سرقة فإن ذلك لا يعني
انني اصبح سارقاً او انني اصبح
محبذاً للسرقة، عندما اتراجع عن
متهم في قضية تخاير، فلا يعني
انني أنا الذي اتخاير، او اصبح
جريمة التخاير، وبالتالي فإن
قيامي بالدفاع عن عزام عزام في
تهمة الاتسار في التخاير لا

يعني انني اصبحت انا عزام
عزام، ولا يعني انني يجب ان
اتوقف عن الدفاع عن أي انسان،
ومثل هذا السؤال يتجاهل انني
بعد عزام ترافعت في عشرات
القضايا الأخرى بخلاف قضية
الدكتور سعد، ولم يقل احد ولا
يمكن ان يقول إلا اذا كان حالداً،

ان دفاعي او قيامي بولجبي في
الدفاع عن (عزام) كان يحول دون
ان اتراجع مسكلاً عن (ابراهيم
سعد) وليس تحرير الأختار، في
قضية أمام (محمد زايد) مدير
تحرير الإهرام، وكسبنا القضية،
ولم يمنعني من ان اتراجع عن
مدوح البستاني، ولم يمنعني من
التراجع في قضية نواب القروض
وعشرات القضايا الأخرى التي
تداولها الإعلام وما زلت اعمل،
وبالتالي فالربط بين قضية عزام
وقضية الدكتور سعد هو ربط
رغضه لأنه يعبر عن انحراف في

توقعت استلحائي للتحقيق

ولا تهمني السمات التي تدور حول المركز

● وهل عرض الفيلم على الرابطة؟
لا. وفيما يمتص بالانكسار الاعلامية
والسببية جرى العرف... انك لا تحصل على
موافقة على السيناريو، وإنما على العمل نفسه
على الاصح بعد انتاجه وقبل عرضه أي

خمس مرات في ١٠ سنوات وهذا على الأكر، فلما لم يست لي في صلة بالركز ليس ترعما ولكن لأن هذا مركز بعشي وربما لشارك في موضوع خاص بي، أو بعيني، لكن ماذا فعل هناك ما هو دورى؟

● **ولكن ماذا للركز كفت حيلة شبهات عوجة مثل الديلة؟**

هذا لا يعنى ولا علاقة له به طيب أنا جولى كالم أكثر وهذا أيضا ليس مستوئلي وأنا يقال عني كذا وكذا وأنا مالي؟

● **مستوئلي من إزنا؟**

أجبت مستوئليتي سرف المصيرك الخاف من التكال على وجهه غير حافلي وكانها

أنا مستوئلي

● **وبماذا حدث في زواجة الأولى لإسرائيل؟**

وبدا لنظي وجهه وأرغمت حدة صوته الجهورى رنك

● **هل مستوئلي من إسرائيل أم من القليل؟**

من الاثنين

● **لا عدلى، ربما لا إرافتك في الحديث عن إسرائيل أنا وإلفك على الفور لكنا سرف تحدث عن القليل فهل جئت الآن لكى تبت عن آلة قتل أم ماذا تريد؟**

ويومك مسرحية معروفة صاخ قلا

● **سرف القول لك شيئا أنا أرافق من الدور المضاري لصر في لفتة خالص؟ أنا**

الآن مستمن عن الفاش من الدور المضاري لصر في لفتة

● **مكنا .. طم في دماغي هذا حتى**

● **ولكن الكتيب هو مشهور وإنه لا يمكن كونه**

لنا القول إن لك حتى. وقد كنت الألى متاعب عجة لكنا نطعن عن الدور المضاري لصر في لفتة. ولكن الآن سرف استمع عن التام بهذا الدور

● **ولكن تتن عن لصر لينا؟**

لا .. هذا شيء لخرافا ولكن لا أهد بريد مني إيدنا .. لا أسمع لا شيتيتي طوال سنوات

● **ولكنه تكبي في مصف عوجة بشكل دورى**

أنا لست كاتبا مستعليا .. أنا كاتب درامى ولا أكتب في الصحافة إلا عندما لا أجد التراما .. والمقال الذى يكتبه الصحفي فى روع

ساعة أكتبه أنا في يومين بالقيبط. أنا لن أتحدث عما حدث منذ سنوات أريد الحديث عما حدث اليوم

● **تحدث عما حدث اليوم .. أنت ملك هذا الموضوع من إسرائيل .. الخا**

ككت في ورشة عمل فى تل أبيب وكنا نشي من مصر، أنا وشابا عمرها ٢٢ سنة وفى بيت عيلولة وتصلح أربع رأسا وأنا عرجت من الطار وكل كلمة كنت أقولها هناك كان يوجد من يتلعها .. لا يوجد شيء سلب

● **وهذا الموضوع يستحق مشاعر القاس في مصر؟**

لا .. ألتحدث عن المصريين .. لا أنت تكلم نيابة عنهم ولا أنا

● **أنا ألتحدث أنا ككتي لا ألتحدث نيابة عنهم .. الخايب والقلل للدراس أنه يتحدث نيابة عنهم .. أهدت أهدا**

لا .. أنا ألتحدث سمرا عن تيار إيدى في مصر بريد السلام بوزيد علاقات طبيعية

● **ولكن قاتى العلاقات الطبيعية يستغرق التام**

أنا لا أوافق على تريد مني. كلما كمتك تقول لي ماتت تستغرق للمصريين طيب تعنى السكامة إلى استنار للمصريين .. أنا أراقب عنهم .. وأنا مطالب بمعركة حضارية طويلة وهو ما يتطلب أن تكون هناك جسور بيني وبينهم من أجل العولمة ومن أجل التماس في التماس

● **ولكن هناك حلق رفض حلة لك من اللاتين**

هذا غير حافلي لكه ليد أن تافق بين اللاتين وحلة اللاتين فلا يوجد رفض عام لدى نجيب محفوظ ولا عبدالقادر ماسعود ولا جماعة القاهرة لاسلام التي تضم سفرة اللاتين .. هذا ليس رفضا عاما

● **جميع مستورات أدياء اللاتين لرفض التام**

أنا ألتحدث عن اللاتينين لا عن أدياء اللاتين

● **ولماذا أيضا مقلون**

خذ مصف جميع اللاتينين اللاتينية الجامعية .. رنك أنت غير مقلين .. أنا لا ألتجيب مستوئلي

● **لخبرنا .. هل من كاتل على مسلم كتي**

أحمل كلمة صولة لاني وللشجع .. كما في

● **وهذا من دورك في مركز ابن خلدون؟**

هذا كان جزءا من التحقيق وقد سلكت صا

● **كيفية .. وأنت من لكثير للشركين في نوات الركز؟**

ما هو هند لكارت التي شاركت فيها في نوات الركز في مصر سنوات أنا لست من أكثر للشركين في نوات الركز .. ومع ذلك سرف اللاتين التي شاركت بالقلل في جميع نوات مالا يعني ذلك ؟ ربما أكون من سكان القلم وأجس لدى مكان الحب إليه وأنا غافى كلام خجبت إلى الركز! لقد دخلت الركز

المصدر:
 التاريخ:

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 بليز / فاكس ٥٧١٥٠٠٠ (٢٠٢)
 E mail marit56@hotmail.com

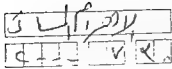
ميريت
 للنشر والمعلومات

لجنة مصروفية لشخص معاملات مركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام مبراهيم العام لولاية أمن الدولة تشكيل لجنة من خبراء قبة المركز لوضع تقرير عن التوصلات للجنة الخامسة بمركز ابن خلدون مع البنية التحتية أو الأبنية والتحويلات ومعاملات غيره د. سعد الدين إبراهيم.

وأن وصل عدد الحضور على قمة قبة المركز ١٤ شخصاً بدأ بهم د. سعد الدين والديرة للجنة المركز نادية عبد القادر بعد إلقاء سبيل A أشخاص.

وأن نفى مصدر بالبنية ما تريد من تحديد موعد هذا الأسبوع لاجتماع د. سعد الدين إلى محكمة الجنايات باعتبار أن التحويلات ما زالت جارية وأن يتم تحديد قرار الاحالة للمحاكمة أو غير ذلك إلا بعد استيفاء التحويلات.



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧١٥١٠٠ [٢٠-٢]

E-mail: men156@hotmail.com

ميريت

للتنشروالمعلومات



مفاجات مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجة د. سعد الدين إبراهيم أحدى الموظفات تحول المؤتمر من مناصرة لرئيس المركز إلى تكيل الاتهامات ضده

أى جهة للإفراج عنه
لكنها أكدت أن هناك محاولات تبذل للإفراج عن
الدكتور سعد خاصة بعد قرار استمرار حبسه ١٥
يوماً على ذمة التحقيقات. وقد فوجئت نيبال
عبدالنبي وهي إحدى الموظفات بالمركز مفاجأة مثيرة
عندما أكدت أنها كانت تحمل البطاقات المزورة إلى
فيلا الدكتور سعد وهي في حالة رعب حشية المقيص
عليها، كما أنها كانت تقوم بإيداع المبالغ المالية تحت
حسابه الخاص

وكان يقوم الدكتور سعد بكتابة البطاقة على أن
تكلتها ٦ جنيهات، وهي في الحقيقة تكلتها جنيه
واحد فقط بعد حلول عدد من أقارب الدكتور سعد
منهم من الكلام، إلا أن الصحفيين طالبوا
باستمرارها.. وكان ذلك بمثابة الانقلاب الذي لم
يكن في المصيان وتحول المؤتمر الصحفي الذي تم
إعداده خاتمة الدكتور سعد إلى تكيل الاتهامات
وتأييدها، وقد انتهى المؤتمر بتوزيع عدة وقات
لأقوال الدكتور في جلسة التحقيق يوم الخميس
الماضي.

وقد أشار الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن
القضية ليست قضية تلقي أموال من الخارج،
ووصف الحكومة بأنها أكبر منقلب للمع والهيئات
والمساعدات من الخارج، وأن ما يحصل عليه مركز
إبن خلدون مليون جنيه يتم!! كما أن القضية ليست
قضية تخاير مع جهات اجنبية، وإنما ذلك ما هو إلا
استطوانة مشروخة لا تمل الأجهزة الأمنية ولا تكل
عن استخدامها، وإنما القضية هي مهبوط مركز
إبن خلدون للتأكد من سلامة الانتقابات ومحاصرة
وتقليص الغش والتزوير فيها، كما سرد العديد من
وقائع تزوير الانتقابات والغش في الدارس
والبيانات للحصول على شقق!

من ناحية أخرى، علم المحرر القضائي له الأرقام
النسائية أن النيابة تنهج إلى سرعة إنهاء القضية
تمهيدا للصل فيها خلال أيام قليلة بعد استكمال
بعض جوانب التحقيق فيها، وبعد عرض نتائج
التحقيق وما تم فيها أمام المستشار مامور
عبدالوادم النائب العام.

وخلال أيام قليلة سوف يتم استمعا، عدد من
المتهمين للظفر في امر حبسهم احتياطيا وبمواجهتهم
بقاوال عدد من موظفي المركز.

عادل السروجي

لم يكن من المتوقع أن تفجر إحدى الموظفات
مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية مفاجات
مثيرة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته
زوجة رئيس المركز داخل فيلا الدكتور سعد
الدين إبراهيم بالمعادي، ولم يكن في المصيان
أن تقوم الموظفة بفضيح وكشف العديد من
العمليات التي قام بها مركز إبن خلدون حول
تزيير البطاقات الائتمانية مقابل مبالغ مالية
وإيداع تلك الأموال في حسابات خاصة
برئيس المركز، وقد انتهى المؤتمر الصحفي
بتوزيع عدة وقات تتضمن اقوال رئيس
المركز أثناء النظر في امر حبسه يوم الخميس
الماضي.

وكانت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم ونجلته
التي تعمل معامية، قد أعدتا مؤتمر صحفي للمطالبة
فبه بالإفراج عن رئيس المركز للعودة إلى أسرته
وسرعة إحالة القضية للمحاكمة للدفاع عنه. وقد
حضر العديد من مندوبي وكالات الأنباء المحلية
والعربية والصحف العربية والأجنبية.

وفي بداية اللقاء، ناشدت زوجة الدكتور سعد
الدين إبراهيم الإسرائيلين التفضل الغوري للإفراج عن
زوجها للعودة إلى أسرته مع استكمال سير
التحقيقات، كما طالبت ابنته «رنداء» وزير العدل
باتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة والدها للمحاكمة
حتى يتمكنوا من الدفاع عنه، مشيرة إلى أن
التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تسير
بطيء حتى يستكمل والدها لادة القانونية في المجلس
الاحتياطي.

كما أكدت زوجة الدكتور سعد أن زوجها يعامل
معاملة حسنة داخل محبسه، إلا أن شقيق نادية عبد
النور المثمة الثانية أكد أن شقيقه ليس لها علاقة
بالقضية وإنما تدخل محاسبة فقط وطلب بنقلها من
محبسها بسجن القنطار إلى مكان آخر.

وقد دارت أسئلة مفتوحة بين الصحفيين وزوجة
الدكتور سعد حول الاتهامات الموجهة إليه والمعاملة
داخل محبسه وهل تدخل جهات اجنبية لمحاولة
الإفراج عنه، فهاالت زوجته أن الدكتور سعد يعامل
معاملة حسنة داخل محبسه، وأنه مصري
ومساأل من أبناء مصر الشرفاء ولا يطلب تدخل

موظفة في هيئة "هدى" تؤكد الاتهامات الموجهة اليه

مصر: ابراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة

□ القاهرة - محمد صلاح:

سيف النصير، تعيين قاض محاييد، لاستكمال التحقيق معه مؤكداً أنه لن يرد على أسئلة المحققين في الجلسات المقبلة.

وعقدت اسرة رئيس "مركز ابن خلدون" مؤتمرا صحافيا أمس شارك فيه زوجته باربارا وابنته راندا ابراهيم وابنته امير، وكذلك المحامي نجاد البرعي واثنان من أعضاء مجلس الإدارة في المركز هما الدكتور حازم البيلالي والسيد جمال البنا. ونقلت الاسرة عن ابراهيم قوله "ان اجراءات التحقيق تنسم بالبطء الشديد لأطالة امد القضية دون داع، واتهم

■ قرر رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الانثوية، الدكتور سعد الدين ابراهيم، وقف التعامل مع التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا، في قضية متهم فيها وآخرون من الباحثين والمجاملين مع المركز بتلقي أموال من جهات اجنبية مقابل امدائها بمعلومات مملوطة عن الأوضاع في البلاد، ما يؤهل على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية، ويضر بالأمن القومي للبلاد.

وطالب ابراهيم وزير العدل المستشار فاروق

السلطات به التفتت والتصرف.. معتبرا تمديد خمسة لفترة ثالثه عمل يومين. -تم على رغم ان اللزيم الموجهة اليه مجرد اقوال مرسلة من نور ايلة ثبوتية حقيقية، مستغنيا -تسريب معلومات الى الصحف، لا تقسم بالذقة بقدر ما تهدف الى تشويه صورته واعتياله معنويا.. واعلن افراد الاسرة انهم سيقاضون الصحف التي شاركت في الحملة عليهم وكان بين الحضور عدد من العاملين في المركز، وحيثه دعم الناشطات المعروفة باسم «هدى» التي كان ابراهيم يتولى موقع امن الصندوق فيها، وفوجيء هؤلاء بالموظفة في الهيئة نيدال عبد النبي تغلن صحنه انشهم الموجهة الى ابراهيم، واتهمته بالتسريب في الحاق الضرر بالعاملين في المركز والهيئة. وقالت انها وضعت شيكات صادرة من الاتحاد الاوروبي في حسابات باسم ابراهيم في المصارف المصرية، بداء علي طلبه، وانها احضرت بطاقات انتخابية مزورة الى منزله من مقر الهيئة وسلمتها له.

والثارت هذه الاتهامات جدلا كبيرا، لكن المحامي البرعي تجاوز الازمة، وطلب من الصحفيين عدم الاعتداد بكلامها، مؤكدا ان كل العاملين في المركز والهيئة تعرضوا لضغوط من جانب أجهزة الامن، لاجبارهم على الشهادة ضد موكله، وذكر ان من رفضوا منهم الاستجابة للضغوط وضعت اسمائهم كمتهمين في القضية. ونفت زوجة ابراهيم ان يكون زوجها طلب من اي جهة اجنبية التدخل لدى السلطات المصرية لاطلاقه، وأكدت انه تعامل انشاء التحقيقات كمواطن مصري. ولقبت الى ان الامارة الاميركية ظلت صامئة اكثر من ٢٤ يوما، وتدخلت حينما وجدت اصرارا مصرية، على استعراو سجنه من لون داغ.

وعن علاقة ابراهيم باسرائيل، رد ابنته ان الحكومة المصرية لها علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية، وتقف في صف التطبيع، في حين تعارض قوى المعارضة السياسية في مصر ذلك الامر، واضاف على ذلك فان موقف والدي لا يخالف الموقف الحكومي. لكنه شدد على ان والده لا تربطه اي علاقات تعاون مع اي جهة ايسرائيلية، مشيرا الى ان ابراهيم تكفى في التحقيقات معلومات عن اتفاق بين مركزين ابن

خلدون، وجامعة حيفا. ونفى افراد الاسرة ان يكون اختيار المحامي فريد الديب لتتولى رئاسة هيئة الدفاع، يعود الى دوره في قضية الجاسوس الاثرائيلي غرام غرام، وانما تكونه محاميا محترفا مشهودا له بالكفاءة، وشاروا الى ان المحامين لا يكون لهم دور مؤثر انشاء تحقيقات النيابة. وتحدث في المؤتمر السيد خالد عبد النور شقيق المتهم السورانية الجنسية نادية عبد النور، فاتهم أجهزة الامن بالضبط على شقيقتة من اجل الازمة بمعلومات ضد ابراهيم، مؤكدا انها رفضت الشاخوان مع الاجهزة المصرية، فتمعرضت لعقاب بوضعها في زنزانا مع الحكومات في قضايا الاتراب.

142

في مؤتمر صحفي عقدته زوجة سعد الدين إبراهيم ٣ مليارات دولار تمويل أجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!

عثمان أمين

تقدمها لقريتها بالإفلاخ عن إبراهيم مملجة في المؤتمر الصحفي وأعربت باشتراكها بتقرير بطاقات الانتخابات مع الدكتور إبراهيم وأنها ظلت أسوأ و غشمتها في حساب في البنك

إلى ذلك وزعت زوجة إبراهيم صحيفة من محضر التحقيق الأخير مع زوجها الذي أكد في قوله إنه لا يعمل جاسوساً لأي جهة أجنبية وأن قضية ليست قضية تافى أموال من الخارج وقال إن الحكومة المصرية هي أكبر مطلق للأموال وأن القطاع الخاص هو ثاني أكبر مطلق للمنتج والأموال من الخارج ويأتي في ثلث القائمة مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مركز أين خلدون التي تحصل سنوياً على ٢٠ مليون دولار ويحصل القطاع الخاص على ٢٠٠ مليون دولار وتحصل الحكومة على ٢ مليارات

فاضت بأوراق إبراهيم زوجة د سعد الدين إبراهيم رئيس مركز أين خلدون للمحس احتياطياً على ثمة اتهامه بتلقى أموال من الخارج - الرئيس مبارك بالإفراج عن زوجها، وظلت ليتنها ردا إبراهيم في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمنزل الأسرة في المنزل من وزير العمل المستشار فاروق سيف النصر بسرعة إحالة قضية والدها إلى القضاء حتى يتمكن من الدفاع عنه مشيرة إلى أن نيابة أمن الدولة تجري تحقيقاتها بيده شديد بهدف إلقاء وإلحاق في الحبس طلة للقرية المحس الاحتياطى.

في الوقت نفسه فجرت نوبال عبد التي للوظيفة في هيئة دعم الانتخابات مدعيه للفرج عنها في القضية

بعد الدين ابراهيم يخرج عن صمته من محبسه : جهاز أمن الدولة تحول الى هيئة رقابية مالية

القاهرة : الشرق الأوسط .

في مجال الإسكان وغيرهم من الوزراء
واعتمر ابراهيم القبض عليه مسالة تسمي الي
سمعة مصر ودل على ذلك بأن الصحف الدولية
بشرت الخبر في مصر صحفاتها الي جانب رفض
العديد من المثقفين الاتهامات التي وجهتها النيابة
في قضية مركز ابن خلدون ودعا الحكومة المصرية
الي مراجعة نفسها
ورفض تهمة التخابر الموجهة اليه وقال انها
«استطوانة قديمة مشروخة» لا تمل الأجهزة الأمنية من
استخدامها، وإن هذه الأجهزة طورت أجهزةا لديها
لم تطور تلكها وتابع ، القضية ليست تخابرا أو
تشويه سمعة مصر، والتمويل الأجنبي أو حصة من
الشباب الذي خان الأمانة، لكنها قضية المسكوت عنه.
ورأى أن المسكوت عنه هو مسألة الانتخابات
وقال أن النيابة لا تستطيع التحقيق معه في
مجهودات مركز ابن خلدون للتأكد من سلامة
الانتخابات البرلمانية الماضية والاستعداد للانتخابات
المقبلة.

والنقطة الثانية المسكوت عنها كما يقول الدكتور
سعد الدين ابراهيم هي المسألة القبطية التي تصدى
لها المركز في السنوات الخمس الأخير بعد تزايد
أحداث الفتنة الطائفية وقال: نحن نطالب بالمواطنة
ولا يعمل الا يتم ترشيح أي قبطي في 222 دائرة
انتخابية.

أما المسكوت عنه الثالث فهو مشاركة المرأة
واعترض تأسيس هيئة دعم التانيات «هده» هو
محاولة لاستعادة المرأة حقوقها. ودافع عن مركز ابن
خلدون وقال انه مركز أكاديمي رائد له مبادرات
العلمية ولم يكن نترك أن الضوف سيصل بهم الي
استخدام أسلحة الدمار المعنوي ضد المجتهدين.

خرج رئيس مركز ابن خلدون المصري الدكتور
سعد الدين ابراهيم عن حالة الصمت الاعلامي التي
الزمها على مدى العشرين يوما الماضية منذ القبض
عليه اول الشهر الحالي ووجه انتقادات شديدة الي
الحكومة المصرية وثلاثة من وزرائها فيما تهكم على
جهاز مباحث أمن الدولة المصري. وقال أنه تحول الي
جهاز للمحاسبات المالية والتمس العذر للمباحث
الذين عملوا معه واتهموه بتزوير البطاقات
الانتخابية وقال انهم كانوا ضحية خوف وطمع من

جهاز مباحث أمن الدولة.

وسرب ابراهيم من محبسه في ايمان طره مذكرة
جاءت في ست صفحات قامت أسرته بتوزيعها امس
على الضمور في المؤتمر الصحافي الذي عقده في
القبلا التي يملكها في ضاحية المعادي بالقاهرة
وتضمنت أجزاء من اقواله في تحقيقات نيابة أمن
الدولة العليا يوم الخميس الماضي.

ودافع ابراهيم في المذكرة عن نفسه وعن دور
المركز وقال أن ما يحصل عليه لا يتجاوز مليون جنيه
سنويا يدفع عشرة في المائة منه الي خزنة الدولة
كضرائب ورفض الاتهامات الموجهة له بالاختلاس.
وقال أن الاتحاد الأوروبي لم يطلب من جهاز أمن
الدولة التناقص في حسابات مركز ابن خلدون الذي لم
يسطو على بنك مصر أو يفتلس من حكومتها.

ودعا ابراهيم المسؤولين في مصر الي محاسبة
وزير التعليم المصري الدكتور حسين كامل بهاء الدين
بعد اعتدائه بوجود ظاهرة غش جماعي وتجاوزات
في التعليم، ومحاسبة وزير الإسكان على التجاوزات.

مشادة

[illegible]

العدد ١٨١

هل هناك علاقة بين هروب «سميحة» فريد» ونضيجة «ابن خلدون»؟

مازال مسلسل المخابرات في قضية سعد الدين ابراهيم مستمرا على طيات أكثر كلفة وبلا من مسلسلات التليفزيون لم يكن آخرها القبض على مساعد شرطة بمنوف لتسهيل مهام هيئة كبار علماء مركز دعم الانتخابات للبريات المسكنات

المسجلة الكبرى كانت في هروب سميحة الأعمال المصرية سميحة فريد خارج محصر والتي ريكات المصطف هروها بقضية التهرب، فكبرى التي أثرت منذ عدة أشهر .. وكان المستشار محمد مبري الحامى العام لنيابات بورسعيد قد أدرج اسم سميحة فريد صانعة مصنع سويلا للملابس الجاهزة على قوائم المتنوعين من السفر لتهربها من دفع ٢٥ مليون جنيه للجمارك. الجديدي الذي تنفرد به «الأسبوع» ان السيدة سميحة من أبرز سيدات الأعمال الناشطات في حفل المجتمع المدني بوجه بارز في مجلس أمناء مركز ابن خلدون «الله يرحمه» وكذلك جمعية النداء الجديد.



سعد ابراهيم

رابط البعض بين توقيت هروب «التهمة الى أمريكا والتخليق مع سعد الدين ابراهيم لدورها النشط في دعم المركز ومساعدة القانون عليه مستمرة علاقتها القوية. كما يتروى . ببيت الحرية الأمريكي الذي يواصل ضغوطه للإفراج عن سعد .. وعلى الموضوع سياسة مؤسسة ومحنة .. إن المناجزة بضمهايا الوطن وأزماته السياسية والقانونية قريبة ونسبية عائلات الفساد والتهريب وتزوير الاختام .. هروب سميحة فريد ليس الحظفة الأخيرة .. يبدو أن المخرج المجهول ما زال يحفظ بطاقات جديدة.

زهير العربي



العدد ١٨١

مطلب غريب لأسرة مدير مركز بن خلدون في

مؤتمر صحفى

الدعوة لجلب «مستشار محايد» للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!

التهديد بامتناع المتهمين عن

الإجابة عن أسئلة النيابة

والطعن فى دستورية حظر

تلقي أموال من الخارج

على منسبة داخل فيللا
بالهادهى جاست أسرة الدكتور
سعد الدين ابراهيم الصيغ
حاليا على ذمة قضية مركز ابن
خلدون لسيادة قاعة مؤتمر
صحنى حضره نحو ٥٠ مصفيا
يصل اطيافهم صراسلهم لجانب
لوكالات الانباء الاجنبية
والقنوات المتخصصة.

بداية المؤتمر تافرت ١٥ دقيقة
انتظارا لوصول حافظ ابو سعد أمين
عام النمط المصرية لحقنق الانسان
لكنه لم يصل. وقالت أسرة سعد
الدين ابراهيم إنها حددت موعد المؤتمر
وكانت تنوى خلاله الاحتفال بخروجه
ولكنها لمجنت بتجديد حيسه ١٥ يوما
خلال الاسود الماضي. وادعت الأسرة
انه لم يتم اطلاع الرئيس مبارك على
ملك القضية وأن التهم الوجهة إليه
ملائة

ولذا ابنة سعد الدين ابراهيم
انتقدت به سير التحقيقات وقالت إنها
انطوت على استسلة لا علاقة لها
بالقضية الأصلية وأن اياها لم يوجه
بأي أدلة مادية ولما يقبوال مرسله
وونت مي تصريحات مجاغت أمن الدولة
أو جات على لسان خاله فهاض
ومض للتمهين الآخرين في القضية!
واعتدت أن هناك هساتات
تسرير متعمد للصنف لما يجرى في
التحقيقات ورغم ذلك لم تتمد النيابة
لما ينشر ولتقتد اطلاق سراح على
مالك كاتى سيناريو فيلم داخل شريك
رشاراه والبقاء على واقعا محبوسا.
بما يجرى أن هناك حالة ترويس به
شخصسيا. كما اعدت أى فض
القرارات المهمة في القضية يكن
تسرها في المصف قبل وات إعلانها
مدعية أن قرار تجديد حبس واقدا
بشر في صحيفة «الاسيرة» يوم
الاثنين الماضي بينما تم اتخاذ القرار

يوم الخميس أى بعد البشر بثلاث
ايام
واهدت ابنة سعد الدين ابراهيم
الاشارة إلى أن ما نشر كان عمارة عن
توقع بتجديد الحبس بناء على مجرى
التحقيق.
وقالت ولذا إن المعامين عن واقدا
سوف ينصونه بالتوقف عن التماس
مع نهاية أمن الدولة لطفا والامتناع
عن الاجابة عن استسالتها! كما
سيفلبيون من وزير العدل تحسين
مستشار معابد للقضية! وفي حالة
الرفض سيلحقون إلى مجلس الدولة
وربما يطعنون بعدم دستورية المادتين
١٤ و١٥ من قانون الاجراءات الجنائية
كما سيلعنون في دستورية الامر
المسكى الذى يحظر تلقى اسرار
وتبرعات من الداخل والخارج دون
ترخيص من الجهة الإدارية المختصة!
وتحدث خالد شقيق التهمة نادية
عبدالله السنواغن حسابات المركز
لقال إن القبض على شقيقته تم حتى
يكن شكل القضية مقبولا لكن الهدف
هو سعد الدين ابراهيم. وأدعى أن
هناك حالة ترويس نفسى تتم ضد
شقيقته منذ لحظة القبض عليها وأن
النهاية حاولت ائناعها بعدم الاستعانة
بمعام وانتقد شقيق نادية عبدلتوى
معاملة شقيقته معاملة المسجون الذى
مع أنها منسبة قضية محل تحقيق.

١٨١٥

أجعل ما أفتعل من ماعى، أريد أن أعرف التسبب في حدوث هؤلاء الذين دخلوا السجن ظاهراً أنا كنت هاروح في دامية من الذى سمعته إلى حقوقى

وعنا أحتسب صوتها وتكثرت الجور داخل القنصلا تملكت نوبال قليلا ثم أصافت أين القنصلا لتي كانت توسع في حصابه البحث الأخير الذى تم إصرافه لم يكن لحساب اسراريل والتقايرى التي كانت ترسل للخارج لحساب من كانت تترى وحاولت تجاه الجرمى الذى كان يحضر المؤتمر امتصاص الصدمة التي

تسببت فيها نوبال فقال إننا بقدر الظروف التي تتعرض لها نوبال والظروف التي يتعرض لها كل العاملين بالركز - إن من يرفض التعاون مع أجهزة الأمن يتم إغلقه في السجن دون توبة محددة

وصول ارتباط نشاط حقوق الإنسان في مصر حالياً بالتصديق الأجنبى وجه أحد المحاضرين سؤالاً يقول ليه إن الرجم قسنى وشرفنا الماغلل الشهير قسنى حيات مدلفنا من حقوق الإنسان وثاق السجن والاعتقالات دون تمويل خارجى - فلماذا يتمثل الآن عدلاً حقوق الإنسان ؟ فرد تجاه البرعى قائلاً:

عندما تتوقف الحكومة عن تلقي التمويل الأجنبى وعندما يتوقف التمويل الاجتماعى والجمعيات التابعة للقنصلا الاجتماعية والقطاع الخامس عن التمويل الأجنبى تحدث في الموضوع

وتسلحت الزميلة دعوى خطافية قائلة تريد أن نعرف من هو المستشار الحاييد الذى تطالبون به؟ فهل هناك مستشار غير محايد؟

ولم تلق ردًا.

وحول علاقة الاسرائيليين بمركز ابن خلدون قال شفيق الدكتور سعد إننا مع الحكومة المصرية. الحكومة لها علاقات باسرائيليين يترددون فيتمتعون مع نظراتهم في الوقت الذى كان فيه الاسرائيليين يترددون على المركز، كما أن وزارة الزراعة ترسل آلاف الشباب لاسرائيل فلماذا نعرضهم على تأمين المركز مع الاسرائيليين واتصالهم بهم؟

مناجاة

محمد أبو النور

تصوير: أحمد فريد

وإعني حاله عمدانور لى الصياط الذين اصطيدوا شقيقته من نفس القنصلا يوم الخميس الماضى دخلوا قنصلها إلى وكيل القنصلا الذى جدد حينها! وسألى من يقوم بتحديد جوس المتهمين في هذه القضية؟

وقال شفيق نادية عمدانور إن جهة التحقيق في القضية غير محايدة وأنها تسعى بالاشتراك مع الجهات الأمنية

لتصنيع التهمات توجد بعد ذلك عن انقائها، ثم تحدثت باريرو زوجة سعد الدين ابراهيم فتسألت أين مجلس ائماء مركز ابن خلدون ومع ثلاثين شخصاً من نخبة المعركين والسياسيين والشخصيات العامة لقد وعدوا باستخدام فنون مائدة وآصاله. ولم يحدث شيء، ورداً على سؤال حول معاملة زوجها

في السجن قالت إنه يعامل بشكل حسن وله من زوايا لا يمتنع بها الآخرون المجهزون على ذمة القضية! وأدعت باريرو أنها لا تعلم شيئاً عن قيام خمسة من أعضاء الكونجرس بإجراء اتصال مع الرئيس مبارك ومطالبته بالافراج عن زوجها وقالت نحن لم نطلب مساعدة من أى دولة أو جهة أجنبية لكننا نرجى بأي منظمات أجنبية

أجنبية يمكن أن تساعدنا. وأدعت باريرو أن زوجها لم يطلب أن تتم معاملته كأمريكى في القضية وأنه يرفض أى شكل للإفراج عنه باعتباره أمريكياً وقال أمير نجل الدكتور سعد أنه تمت كتابية خطاب مسجل أرساله للرئيس مبارك يطلب بالافراج عنه. وشفيقة وقالت نوبال عبدالتنى سكرتير جمعية دعم الانتخابات التابعة

لمركز ابن خلدون وعمرخت قائلة: أريد أن أعرف أين الحقيقة؟ ثم أضافت: أنا التي أحضرت البطاقات الانتخابية بدءاً على تعليمات ناديةعبدالنور وبمواصفة سعد الدين ابراهيم..

أحضرتها إلى هنا.. في هذه القنصلا ويشهد على ذلك سلاتة الفاضل ومنى، هي التي أخذت منى البطاقات وأضطلتها إحدى حجرات القنصلا.. إذن كيف لا يعرف الدكتور سعد بها.. لقد كنت أقيم بتدوين الشيكات والبطاقات التي كان يدفع عنها جنية وأحد كان يتم تدوينها بستة جنيهات والباقي يتم إصاله المسجل للشخصى للدكتور سعد من ذلك، كلفر، بذلك، ها، كنت

١٨١ العدد

نيبال عبد النبي سكرتيرة هيئة دعم الناخبات

من حصيلة البطاقات المزورة .. أودعت

١٤٥ ألف جنيه في حساب سعد الدين إبراهيم

الاسرائيليون وخاف الشارون كالماء على الحمال

مدير، ابن خلدون، كان يخطط للإيقاع بالباحثين

الخلوعين تحت سيف العدالة حتى ينجونفسه

حوار: أحمد أبو صالح
 مصطفى سليمان
 زهير العريبي

● لا استطيع تحديد المبررات بالوسط ولكن هي حدود علمي كانت الخت تاتي على ٢ دعوات كل دفعة تاتي في مقابل تقرير عن نشاط لجمعية ومشاريعها المقدمة ويرفق به تقرير مالي عن اوجه الصرف والادخار وعلى هذا الاساس يرسلون الدفعة التالية رافداً للقبض على الكنتور سدد الدين ايراميم كنا في الدفعة الثانية وكان يشترط ان نرسل تقريراً حتى يتم ارسال الدفعة الثالثة من قبل الاتحاد الأوروبي

● ولكن ما هي طبيعة التقارير التي كانت توصلها مرة بمرع الخنايات معناه للاتحاد الأوروبي؟

● في حدود معرفتي كان اول تقرير تم ارساله يمتد على شرايط دينيو وتقرير بنشاط لجمعية من مشاريع وورش عمل ودوات اشتره الفيدر كانت تتضمن وقائع ورش العمل التي كانت تنظمها اللجنة

وتسجلها.

● ولكن ما هي حجم الاشغال التي جاءت في الدفعة الاولى؟

● انا لا اعرف. ففي تلك الفترة كانت مهاس في تنسيق الاجتماعات حتى بقي شخص منبولى اعمال لجمعية ونشاطاتها لذلك فقد تم حصر نطاق عملنا وقتها في إنهاء إجراءات شقة للفرد الخامس بالهتة التي يمتلكها الدكتور سدد لذا قمنا بتجميعها منه في شباط ٢٠ ألف جنيه تقريبا بعد خصم الضريبة

● ما الذي كان تريهنا قوله في اللزائم المحسطة بالم شتيلمي ٢٠١٤؟

● كنت اريد البرح ببلدة نؤكد معرفة سدد الدين ايراميم واشتركا في تزوير البطاقات الانتخابية

● ما هي قصة هذه البطاقات المزورة؟

● عقد اللجنة مع الاتحاد الأوروبي بنص على ضرورة ان تقوم اللجنة باستخراج البطاقات الانتخابية للناخبين وإطلاع الاتحاد الأوروبي عليها حتى يعقد الاتحاد للجنة للقررة. ونظراً لأن هذا البند ظل لفترة طويلة دون تغطية فقد أعان الدكتور سدد في ورش العمل أن كل من يحضر بطاقة انتخابية يحصل في ملابها على جنيه حتى تتم تغطية البند. وتم تعويض بعض الأشخاص على جانب البطاقات الانتخابية داخل ورش عمل خاصة وبالعمل اخبرنا بطاقات انتخابية كتبت استلمها منهم لكن دون علمي بعملية التزوير لأنني كتبت استلمها منهم بناء على طلب ناديه عبدالقادر مديرة مكتب سدد والمحاسبة للمركز والهيئة التي كانت تباشرني بمشارير كرتيسه لي في اسلام البطاقات

● بالتقريب. ما هو العدد الذي كان يطلبه كل شخص من البطاقات ؟

● كل شخص كان يطلب بالتقريب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بطاقة. لكن بعد فترة طبع مني ناديه عبدالقادر أن أغلب من شخص يدعى طارق حسان أن ياتي لنا بكميات اكبر من البطاقات كما أتى بها ابركز الذين اخبروني. وبالفعل كلمته وجب بطاقات للهيئة لكن الشبكات الخاصة بالبطاقات لا كتب باسمه باستثناء

نيبال عبدلتي واحدة من كانوا يعملون مع سدد الدين ايراميم مدير مركز ابن خليف للدراسات الانتخابية والمعيير حاليا على لمة للتخطيط كانت نيبال تتصور أنها تقوم بعمل تضالني لصالح مصر. فلما اكتشفت اوراق سدد الدين ايراميم ومركزه ابركز حجم الخسيفه التي شاركت فيها فلانوارت وبكرت للثول امام الخايفه لتعالي بما لديها من معلومات. اخذت نيبال تسامح اوراق السيت والاحداث بحجم الخسيفه التي بلغت خمسة ايا هي وعدد من باحلي للركن والعاملين البسطا. به بات فكرة الحوار مع نيبال أثناء المؤتمر الصحفي التي مضته بارتيا رغبة سدد الدين ايراميم طهر السيت للشي باقيللا التي يلعب فيها سدد الدين ايراميم.

ولما نيبال تصرح بعد ان استمعت إلى كم من اللغات أثناء المؤتمر الصحفي لم تتعلم. تصرح فلما سدد الدين ايراميم لي حقاً لادرب ملها احد محوري الاسويرون وبلاي منها إجراء حوار مع الصحافة فحدثت كحريق يتألق بشقة حضرت نيبال إلى مقر الاسويرون وبلاي به الحوار بامره والقررة في اول اريد ان اقلبه التي اتحد يكامل اراتني. سديمي سدد الدين ايراميم واسره. اني اجريت الحوار معكم ان اقلبت بقراري للهيئة تحت ضغط من احد لكن للجمعية التي اراها اساسي كطبي لان للضم للخطوات التي احكمت حول اهلنايين والمعلم السيملا بالركز. دين علمهم. حتى اذا دارت القوافي كان ايراميمور الكبير يملأ من الكلمات بال.

نيبال عبدلتي تضال منصب سكرتير عام هيئة ضم للناخبات للصورة معناه وامية الخايفه بها سلتاما: ملأ دفعه لحضور المؤتمر الصحفي الذي هاتكه بارورا رغبة سدد الدين ايراميم. الاسويرون؟

قلت: سمعت من إحدى المصاحبات بالزائم الذي استحدث له بارورا باستدعاء اسدقاء زوجها اصافه إلى مجموعة كبيرة من المصطفين ومعهى وكالات الاتيا. وتلقت ان يتم خلاله الفادح من سدد بالردلة باعشر المركز الذين لا نيب لهم ذلك قررت الحضور حتى اقول الحقيقة.

● كل حدث مخدكل بيه وبين الدكتور سدد من قبل تجمك في حالة عدمه

● ليس هناك أي عداء سابق بيني وبين الدكتور سدد فقد كانت علاقة عادية بين رئيس ومرؤوس. است معه ولا ضده. جارات فقط ان اقول الحقيقة

● خلال المؤتمر الصحفي لكتهم متعوني

● ما هي طريه الاتحاد بالحل معناه

● منذ عدة سنوات اتت بي سديمية إلى المركز للعمل كسكرتيرة بجمعية معناه وقتها كانت الجمعية وابيدة وتتخذ من مركز بن خايف مقر لها ورش اتصال مرة بمرع الخنايات عن المركز داليا وادريا إلا انها كانت لا تزال جزءا منه لأن مؤسستها وصاحب فكرتها هو سدد الدين ايراميم.

● عملت في البداية كسكرتيرة علمية يابن خايفون وبعد اتصال هيئة مع الخنايات وانتقلها إلى مكان آخر ثم العاتي بها كسكرتيرة عامة وامين خايفه

● ما هي ميزانية مشروعه هيئة ضم للناخبات للصراحت

كان يتم استخدامها في تغطية سيرة الـ ١٠ العاسة بالهيئة كما يصح التعاقد مع الاتحاد الأوروبي أي أن المسألة تغيرت فقط على الورق

● كيف كان يتم ذلك؟
● كنت أذهب للربك تغطيات فتقول للمستقبل إن متى شبكات بعملة كذا وإيكي ٩ آلاف وجدي جديد على تسجيل المثال. وأطلب من البنك أجد حفيدي بقدا بمجة الصرف في الهيئة بينما أضافي أحد تسمية إبداع في الحساب الهيئة بأعتبار أن المركز هو الذي أروع التفرؤ. لكن للأسف كان مجرد تحايل لأشياء مبالغ على الورق

● كنته لشرك في تغطيات لتيابة إلى وجود فوائد

مضروبة لما في الحساب؟

● كانت فاتورة واحدة مضروبة خاصة بمطابعات هيئة دعم التاخذيات عمارة من "موسر" يحتوى على مزار إرشادية للتاخذيات للأمريات وحقوقهم. حيث تم إيداعها واستخراج فاتورة واحدة ثم ضرب قيمتها في "التي" حيث تم استخراج شيكين كل منهما مبلغ تسميات وتضمن صديقا حصل صاحب الشبهة على قيمة الأول بينما قيمة الشيك الثاني تم إيداعها في حساب الدكتور سعد الدين إبراهيم الشفصى بأمر من سكرتيرته نادية عبدالنور

● وما في لتأسيس الـ ١٠ ألف جنيه التي تحت

إبراهيم في حساب الشفصى.. كما فكرت في

التحقيقات؟

● هذا المبلغ كان أول مبلغ أقدم إيداعه في حساب

ال شخصي بعد التناهي بالعمل في الهيئة حيث

كانت نادية عبدالنور قد أمرتني باستخراج شيكات

باسماء موظفين وهميين لتغطية نزود المشروع الذي

يتمس على ضرورة وجود فنان مختلف من الموظفين

منشأ ومستشارا وموظفين نصف الفوات وبعد

انتهائي من استخراج الشيكات لهذه البرود بإسماء

وهي طلبة متى استخراج مبلغ ألف جنيه فقط

كمصاريف إدارية.. وإيداع الباقي في الحساب

الشفصى للدكتور سعد على أساس أنها الفعتمنى

لنا يمكننا الاستفادة بهذا المبلغ نرة أخرى في أشياء

أخرى..

شيك واحد فقط بينما باقي الشيكات كانت تخرج

باسماء أخرى

● ما هي هذه الاسماء؟

● على ما أتذكر واحد اسمه "غريب" وأخر يدعى

"عبدالكريم" وثالث يسمى "سعيد" كما مرغت

شخصيات أخرى رغبتها لتعمل في جلب البلاطات

● على أي شيء كانوا يحصلون على القليل؟

● المسألة هنا كانت تختلف قليلا لأن أجور

البلاطات كانت لها عمليات حسابية سرية بناء على

طلب الدكتور سعد ونادية عبدالنور. فكلور جالب

هذا الشيك لم يكن يشرح بالقيمة التي يجب أن

يحصل عليها الفرد. لأن تغطيات الدكتور سعد التي

وصلتني عن طريق نادية عبدالنور أن يخرج الشيك

بعملية حسابية حيث تشرى البلاطة ١٢٠ جنيهات

ويخصم منها ٧٠ ضرائب حيث يحصل صاحب

البلاطة على "جديته" والتي المبلغ كانت تغطي نادية

عبدالنور بإيداعه في الحساب الشخصي للدكتور

سعد. وأيس منطقيا أنه لا يعرف ذلك كما ادعى

● ما هو حجم المبلغ التي تم دفعها في حساب

الشفصى من وراء هذه البلاطات الـ ١٢٠؟

● وضعت حوالي ١١٠ ألف جنيه في الحساب

ال شخصي للدكتور سعد جميعها من نازع الشيكات

التي تم استخراجها لتهاء البلاطات الانتخابية فقط..

هذا في جانب شيكات أجور الموظفين وهذه كانت

كارة كبرى لم تفلح إياها

● ماذا كان يحدث في شيكات أجور الموظفين؟

● لكي نفهم ذلك أعود إلى تقسيمات الاتحاد مع

الاتحاد الأوروبي. حيث كانت تتم تسوية الحسابات

عن طريق بنود الموظفين التي كانت تترج على الخور

التالي "يد موظفين يملون بصورة مستخدمة ويد

المستشار ويند الشيق البيرد نون أن يحصل

استخراج شيكات لهذه البيرد نون أن يحصل

أصحابها على قيمتها غير أن الحقيقة تقول أنها كانت

توضع في الحساب الشخصي للدكتور سعد.. ثم في

مرحلة أخيرة ويتر من الدكتور سعد ونادية عبدالنور

- 153

العدد ١٨١



سعد الدين إبراهيم

استقالتها (١) كما سيطلقون وزير العدل
ويتنحى مستشار حامية القضية (٢)
وحشت مفاجأة أدت المؤتمر
الصحي حيث تحدث نوبال عبد الله
الوفقة بالمرکز الشامة في القضية لتؤكد
أن الدكتور سعد كان يقدم بأبداع الأمل
التي يتناقضها من الجهات الأجنبية في
حصلة الشخصى للاستيلاء عليها
وأكدت على بتزوير البيانات الانتخابية
لتفاصيل أخرى ص ٨، ١٠

القاهرة أبلفت واشتطن رسميا رفضها التدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون

مع مدير مركز ابن خلدون على علاقته
بجامعة حيفا وطبيعة الأبحاث والدراسات
التي أجراها حول السلام والتعايش مع
إسرائيل ومعنى استغلال هذه الأبحاث
للقيام بأشطة تخسر بالأمن القومي
المصري من ناحية أخرى عقلت أسرة
الدكتور سعد الدين إبراهيم مؤلما
صحتها يوم السبت للثني حفرة
زوجته بلورا الأمريكية الجنسية وابنته
الحامدة وأبنا وشقيقها أمير وعمة
الهنس أحمد إبراهيم أكدوا فيه أنهم
سينصحن الدكتور سعد الدين إبراهيم
بالتوقف عن التعاون مع نهاية أمن الدولة
العلماء والاستنفاذ عن الأساليب عن

يتعلق بهذه القضية التي تد شلتا ولتاليا
لا يقع لأحد أن يتناوله. وكان المتحدث
باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد
باوتشر انتقد قرار تجديد حبس إبراهيم
للمرة الثانية معتبرا أنه متعيا في قضية
حقوق الإنسان وهو ما رفضته القاهرة
مؤكدة أن القضية جنائية من جهة
للحامي أمام الأول ليليات أمن الدولة
العلماء أمس بشهديد حبس أربعة من
اللتهم في قضية مركز ابن خلدون وهم
طارق حسان عبد العزيز ومحمد إبراهيم
عبد العزيز وحاج فواض وأحمد عطا عبد
العال إلى ملك ركزت اتصالات الأخيرة

كتب أحمد أبو صالح:

أكدت مصر مجددا رفضها أي تدخل
في شأنها الداخلية، وأكدت في رفضها
أي طالب الأمريكية الأخيرة بشأن
الإخراج من سعد الدين إبراهيم مدير
مركز ابن خلدون وأن أي حديث بشأنه
يجب أن يتم فقط من خلال القضاء
وعلمت الأسيرة أن القاهرة ألححت في
ردها الفرنسي على واشنطن والذي سلمه
السمير الأمريكي بالقاهرة دانيال كيرتيز
أن القضية لا تعمل أي إبعاد سياسية
وأن مجلس عناصرها قانونية محكمة وأن
القضاء المصري هو الحكم النهائي فيما

في قضية مركز ابن خلدون تجديد حبس خالد فياض وتسامر

كتب - إبراهيم ابوكيلة :
أمر المستشار هشام سرايا للحامي العام الأول لنهاية
امن الدولة العليا تجديد حبس خالد فياض مدير مركز
المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون وتامر علي إبراهيم
الموظف بالمركز ١٥ يوما على نمة التمتعقات وإخلاء سبيل
احمد عطا موظف بالبرصة.
واجبهما النيابة بالاتهامات الموجه لهما ومن بينها تزوير
البيانات الانتخابية بقصد استخدامهما في نشاط مركز بن
! خلدون بقصد الانساق الى سمعة مصر بالخارج مقابل
تلقى مبالغ مالية من جهات اجنبية وانتاج فيلم بعنوان
«دخل شريك» وشاركه يتضمن من اسقاطات على بعض
الارضاع الداخلية

العدد ٦١ ٢



البداية

التدخل الأمريكي مرفوض

لا تصرف بالضيعة للذا قامت الدنيا ولم تقعد في أمريكا وإسرائيل حينما أقتل أجهزة الأمن المصرية القبط على الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون... ولا نعرف أيضا لماذا رفعت وسائل الأعلام في القوتين راية الدفاع عنه وتبرير القبط عليه بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات؟ ومن البداية نعلن بصراحة أنه ليس لأي دولة مهما كانت الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات أو تعارض ضغوطا موجبة أو عينا أفعالها... ولربما نضطر فأنطع أن نتدخل أمريكا أو إسرائيل في شئوننا.. هلا أمريكا ولا طفلها للدلل إسرائيل بمك من أمر مصر شيئا لأننا لا نتدخل في شئونهم.. ولا نحشر أنفسنا في أمر يتعلق بهم.

هكذا كانت مصر ولا تزال، فمن قبل تدخلت إسرائيل للأفراج عن رجلها عزام عزام، ومارست في ذلك ضغوطا كثيرة لم يقبلها الرئيس مبارك معلنا احترامه لأحكام القضاء المصري المأدول والتزيم

والتزامه بالقانون. ومن جديد عادت إسرائيل لتكفل لسعد الدين إبراهيم وتدعمه، والدافع عنه وتروج للقضية، وتبعتها أمريكا باعتبار أن القوم يحمل الجنسية الأمريكية التي جالب جنسيته المصرية.. ومرة أخرى يلف التحذات باسم الخارجية الأمريكية معلنا أن بلاده تعرب عن خيبة أمل صديقة تجاه قرار تجديد حبس الدكتور سعد الدين، وأن الحكومة المصرية تدرك قلق أمريكا والجتمع الدولي تجاه تجديد الحبس وبدون توجيه التهم اليه.. ووصل الأمر بالمسئول الأمريكي إلى حد مطالبة الحكومة المصرية بتوضيح التهم المسبوبة إلى مدير مركز ابن خلدون أو الإفراج عنه مؤكدا استمرار الولايات المتحدة في بحث أمر الدكتور سعد الدين إبراهيم مع السلطات المصرية.

هذا هو نص ما قاله المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فويليب ريكس، وهذا أمر لا يمينيا في شيء.. فليهدد المسئول الأمريكي بما يشاء لأنه ليس من حقه ولا من حق حكومته أن يطالب مصر بتوضيح التهم للوجهة التي سعد الدين إبراهيم أو إطلاق سراحه.. لأنها مسئلة بالفعل، ذلك أن نيابة أمن الدولة العليا المصرية كانت واضحة، فقد استندت للمتهم تهمة تلقي مبالغ مالية من جهات اجنبية بزعيم القيام بأعمال بحفية واعدا تقارير تسمي إلى الأمن والسلام الاجتماعي بالبلاد والأضرار بالوحدة الوطنية كما التهمة بتزوير بيانات الانتخابات والرشوة الدولية.

ذلك هي الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ولهذا قررت النيابة تجديد حبسه حتى تنتهي من تحقيقاتها.. أليس هذا كافيا؟ وهنا اتساءل ماذا يريد المسئول الأمريكي بالضبط؟ هل أصبح لراما علينا عدم الاقتراب من حاملي الجنسية الأجنبية مهما كانت التهم المسبوبة اليهم؟ هذا أمر لا تقبله أمريكا نفسها.. ولو أن احد رعاياها كان يحمل جنسية أخرى ثم نصبت اليه تهمة تص

بلاد لاسرعت بحاكمته مهما كانت كانت الضغوط. وإزاء هذه الأوضاع المستقرة أصبح لزاما علينا مراجعة قانون الجنسية حتى لا تصبح سيفا يماقينا به الآخرون أو يتخذونه وسيلة للتدخل في شئوننا الداخلية لأننا نرفض هذا التدخل شكلا وموضوعا ولعلنا أننا لا نرضخ لضغوط الكلمة العليا للقضاء المصري.. أيا كانت جنسية المتهم أو الدولة التي تسأده.

محمود الشناوي

٢٦١ العدد

نص اتهام باجاسوسية على سالم يتهم صحفيا بالميدان بالاجاسوسية لصالح الموساد الاسرائيلي



علي سالم الان

علي سالم.. اللهم بالتشجيع والذي قيل انه اقام حادث ميكي في بيته يزور اسرائيل كلما فكر في امملياد سمكة وسافر الي اسرائيل الي الان ما يقرب من عشر مرات وقال في حوار صحفي مع (الميدان) الشيايب في اسرائيل بصوتني جدا.. نجم شيايب اسرائيل الذي قال ردا علي سؤال لماذا تدعو الشيايب المصري للذهاب لاسرائيل والموساد يصددهم كجواسيس قال: حتي مصر تجند شيايبهم كداس علي سالم يتهمني الان باتني ذهبت لسرد الديب لجمع المعلومات منه لصالح الموساد للافراج مع الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام المسجون منذ ثلاث سنوات.. ولان الامر مضحك ومثير ويدعو للركاء علي حال الاستاذ علي سالم ولحمس حتي ان جهاز التسجيل كان يعمل اقراء الحوار بيني وبين فريد الديب فقد سجل التسجيل كل نص اتهام علي سالم الي بالاجاسوسية والدمل مع الموساد.. فبعد ان بدأت حواريا مع فريد الديب المحامي الشهير عن اغلب القضايا التي ترفع فيها وخاصة التي تابعها الراي العام وكان من الطبيعي الا تترك قضية الجاسوس عزام.. ولقد ظل علي سالم صامتا في كل القضايا الرئان والليبي ولوسي اربعين حتي جاء ذكر قضية عزام فهاج وماج.. ومعا نص ما دار..

■ علي سالم: اما شيايب ان عزام مسجون من ثلاث سنوات لو سمحت لي.. وصدر صده حكم من ثلاث سنوات.. فيه ايه جديد؟ انتوا عايزين تظلموه؟

الميدان: لا.

■ علي سالم: عايزين تظلموا عزام.. انت قلت لا.. بناء علي ايه انتوا عايزين تظلموا عزام؟ فيه ايه حوالين عزام الوفتي؟ فيه جاسوس اتحاكم من ثلاث سنوات؟ انت مهمت بمزام الرقعي ايه؟ هناك بطاقة شخصية الاول يا وحيده؟

الميدان: ايه حضرات؟

■ علي سالم: عشان اسرف انت من.. لانه لا انت صحفي ولا ضابط امن ساوژ اسرف انت ميوزي بي.. اصل تكون جند مدموس علينا من الموساد.. ايه ما هم اذكي من كده بكثير.. ممكن يكونوا في مكتبهم جوه مصر يملأوا ده فينا؟

الميدان: واعلمته ببطاقي الشخصية بضمن نية حتي رهذا واستطيع اكمال الحوار مع الاستاذ فريد الديب وتامل البطاقة وتساؤل.

- علي سالم: انت من اللصوة من عتدا.
- الميدان: حضرتك يتنسي بمسرة.. وحاولت تكذبره بالموار الذي احريته منه.
- علي سالم: لا.. انت مهمت بمزام.
- فريد الديب: لا.. يا علي بيده.. مو واضح من الاسئلة.. انه مهمت بقضية عزام من متعلق من قد جاموني عشان ارد عليهم.



علي سالم زمان

■ علي سالم: لا.. لا.. اصل فيه حاجة.. عمل شغل معاهيا وبمدين الشغل ده اما مغفوتوش خالص.. ولم يقل لي ايه رايتك فيه؟ مغفوتش! مغفوتش! بمصر احنا شكيت.. حناز يكون من الموساد ومفسوس علينا
■ فريد الديب: يضحك ايوه..
■ علي سالم: انا متخفصص فيهم.. وعارهم.
■ الميدان: افضل كارتيه جريدة الميدان.

■ علي سالم: لا.. لا.. اما كنت عاوز اعرف انت وحيد راقت ولا لا.

■ فريد الديب: اسمه علي اسم الدكتور وحيد راقت الله برحمه (استاذ القانون).

■ علي سالم: وحيد راقت عفدتا اثنين.. وحيد راقت الكيهر.. وحيد راقت خرج شوده.. اللي كان مع فرج الله برحمه.. انا عاوز افولك حاجة يا وحيد.. حاجة من اثنين باعازين نخرجوا عنه وبنلتموا معلومات عشان نخططوا جهاز آخر.. يا اما فيه احساس بالذنب قوي عند الجهاز اللي سحبه.. وفي كل الأحوال.. انا انصحك تشغل صحافة س.

■ الميدان: ايه الكلام ده؟ ايه كده؟
■ علي سالم: لا.. مستقبل لك الا في الصحافة فقط.. اشتغل صحافة فقط يا وحيد.. خد بالك.. اشتغل صحافة بس شوف مستقبلك مستقبلك ح بيتي عظيم صحافة بس.

■ علي سالم: (مضطربا) اي قضية واجل مسجون من ثلاث سنوات انت بتسحبها ليه؟ حير.

■ فريد الديب: لا.. لا.. هو المنعش مش في كده.. عمال بيكلتني في قضية عزام وفيه عشرات القضايا التي ترفلعت فيها بعد هذا التاريخ.

واشغل علي سالم وخرج من مكتب فريد الديب ثم عاد بعد فترة.. ليقول: لانسف احنا المسجون من جيكم بس.. وجلس صامتاً فترة وواصلت حوارى مع فريد الديب عن سعد الدين ابراهيم و..

■ علي سالم (يتداخل في الحوار) كان من الاول الكلام عن سعد الدين ابراهيم وعندما تطرق الحوار الي تمويل الابحاث التي يري البعض انها تجسس في صورة ابصايت حاج علي سالم هيأجا لا حد له عندما قلت البعض يري ان هذه الابحاث تتم في البطن فكانها تجسس مدلى وقال وحيد كفاية كده يا فريد بيه.. والبن كفاية كده.. والتقل لافعالا شديدا وقال ياقلو احصرك ايه.. وشرف ايويا.. او الجهاز الحاكم وصل للدرجة دي من الانحطاط العقلي يعني مصيبتا اكبر من عزام واكبر من هزيمة عرابي.. لو الجهاز الحاكم بدأ عنده هذا الانحطاط العقلي بقت مصيبة كبيرة قوي..

■ فريد الديب: طمأ ده غير مصعب.. هو مع الانش مش عارف بصيغ كلامه (وصمت قليلا لان الموقف المسرحي كان في يد وصوت الكاتب المسرحي الكبير علي سالم).

■ علي سالم هو عاوز يقول تجسس في القضاء وتجسس في المدنى.. ولو النظرة دي عمدة وعند ناس آخرين يكون ايم صلة بالمستولية.. ماهو ده له صلة بالمستولية لانه سحبي.. اذا فيه ناس يتفكر كده ويبرقي فيه انحطاط عقلي يشعروني بالخطر.. يشعروني بالخطر.. لان ح نخلت يتي فيهما يسعي قاموس اوزول.. فيه شي اسمه قاموس اوزول العمل هو الظلم.. الصديق هو الكذب.. ده اسمه قاموس اوزول ١٩٨٤ يعني ده خطر للغاية.

■ فريد الديب: استسي اما تشوف عدو ليه؟

■ واصلنا الحوار عن سعد الدين ابراهيم ولم تقترب من قضية علي سالم لشكهم فيها مع سعد الدين ابراهيم ربما احزنه هذا.. جابر.. حقيقة انا حزين.. لان كتابا مسرحيا مومويا مثل علي سالم تعزل به الاحال المضطربة لانهم ام احد يتكلم عن غرام الجاسوس الاسرائيلي يصعب في نظره جاسوسا وعميلا مزدوجا للموساد والمخابرات المصرية.. حزين والله عليك يا عم علي.. كنت زمان كويس.

العدد ٢٦١

لا وزن لسعد ابراهيم لدى أمريكا

عضو بارز في احدى جمعيات
السلام الاسرائيلية أكد لمسحيفة
هآرتس الاسرائيلية ضرورة احتضام
اسرائيل بقضية سعد الدين ابراهيم
والقيام بصفوف دولية عديدة من أجله
في حين ان مصدرا اسرائيليا وضع
المستوى أكد ان أمريكا اكتشفت
بالاعراب عن قلقها من القبض علي
الواطن الامريكي سعد ابراهيم ولم
تأخر اية صفوف علي مصر لانها ان
تخسر علاقتها بمصر بحجمها في
الشرق الاطل ودورها في عملية السلام
من أجل أحد .. خاصة ان وزن سعد
ابراهيم عند أمريكا ان يشع له.

العدد ٢٦١

الميدان في حوار ساخن مع

محمي القضايا الساخنة فريد الديب

لم يحدث أى تدخل أمريكى

فى قضية سعد الدين إبراهيم

■ لو كنت المشرع لأحييت القانون

٩٣ لحبس الصحفيين سيئ النية

■ عزام ليس جاسوسا

واسرائيل ليست دولة معادية

وحيدراحت

واختارت معه متى ذوالفقار

وهي نفس العمارة التي يقطن بها مكتب د. عزيز صدقي رئيس وزراء مصر
الاسبق يوجد مكتب فريد الديب بوسط حي الزمالك.. فيه التقينا به..
والحسن الحظ التقيت هناك بالكاتب المسرحي علي سالم المخرج عنه مؤخرا
فى قضية د. سعد الدين ابراهيم.. ولذلك كان الحوار مع فريد الديب شائكا
لكنة تدخل على سالم فى الحوار..حتى انه اهتمنى باننى جئت لفريد
الديب لجمع المعلومات عن الجاسوس عزام وكاننى اكثر حرصا على صحة
عزام ممن زاروا اسرائيل لهدف الكسب والتجسس وياكلون الآن من اموال
الموساد كان الحوار مع فريد الديب مثيرا وساخنا وكنت حسن النية

فريد الديب.. يصف نفسه بأنه اشتهر وابتعد واكفأ محامي في مصر ويصفه
الاخرون بأنه محامي الجواسيس والقضايا المشبوهة، الريان وكوسى ارتين
والليبي والجاسوس عزام عزام وأنه مثل ابراهيم الهلباوي جلال دنشواي
عدو الشعب.. ولأنه محترف فلا يهتم بجنسية او دين اي متهم يلجأ اليه
للدفاع عنه.. وفي الايام الاخيرة اصبح المكلف بالدفاع عن د. سعد الدين
ابراهيم واخراج مركز اربن خلدون من دائرة الاتهام بعد ان اصرت عليه
واختارته السيدة الامريكية باربارا زوجة د. سعد ابراهيم رغم ما تردد عن
ان البعض تصحها بعدم توكيله حتى لا يثير ذلك الرأي العام لكنها اصرت
عليه وقالت انه اختياري انا واولادي ولا شأن للسفارة الامريكية بذلك

في الجدران التندس قد يتم في العلى في صورة
البحر وحجم متعلقات شكيل في حيات أحسية
ساحية السموت؟

- علي سالم (يتنقل في الحوار)
في الجدران بعض الناس قالوا ان سعد الدين ابراهيم
استمر الناس ماشيا، كثيرة منها انه يشترع لعمرة المشي
بأسماء؟

- هريد الدين: لا مؤاخذه.. هذا كلام لم يرد في
التقنية وليس له وجود ولا أساس له من الصحة
في الجدران: لذا قدم أغلب علماء محلي في طردون
استقالته؟

- هريد الدين: من الذي قال هذا (إطرو سونه) حثت
الكلام دد مدي، قول سياتيك جيت الكلام دد مدي؟
في الجدران: أحمد عيسى منصور قال في أغلب
المصنف: كنت عابر اسبب مؤثر ام جلدون ؟

- هريد الدين: لم يحدث ولم يتحل في مركز من
جلدون. ومديدي دي مسألة برد عليها سعد الدين
ابراهيم لا يتكلم في شأن الله؟

في الجدران: ألا يمكن تد حل امريكا في قضية سعد
الدين ابراهيم لستقاروا للشعب المصري؟

- هريد الدين: يبدو انك تقول ان وزير الخارجية
ادلي منصور لجميع وسائل الاعلام انه لم يحدث في
تدخل امريكي في قضية سعد الدين ابراهيم لم ان

سعد الدين في بداية التحقيق قرر صراحة واعطاه في
التحقيق بالله وان كان يحمل القضية الامريكية شأنه
شأن المشرات والمثبات من المشوطين الا انه لا يتمسك

بجهنسته الامريكية ولا انه لا ولم يطلب اي عون من
السلطات الامريكية ولا يتدل اي تدخل من الحكومة
الامريكية واته يضل ان يتم او يبري بوصفه متفكر

بين يدي القضاء المصري

في الجدران: قبل ان سعد الدين ابراهيم تخوف من
الشفافية بعد طردون الجمعيات الاعلامية؟

- هريد الدين: الاعلامي هذا جعل وظم.. لان سعد
الدين تقدم يطلب الي وزارة الشؤون الاجتماعية لتحويل
مشأته الي جمعة اهلية خاصة بالقانون.. مشوطين من
ايها اذا كان اول من تقدم يطلب لكي يصحح جمعية
اهلية

في الجدران: والذا حسنة الحكومة؟

- هريد الدين: اسأل الحكومة.

في الجدران: واتهم القضية اليها؟

- هريد الدين: هذه التهم نص قننتها وتشتمها ولا

نسلم بها.

في الجدران: اطلق الشجب علي الحسامي ابراهيم

الهاباري جلالة منشواي الا تخالف مصهرو وقد دالمت

عن الجلسوس عزاي؟

- هريد الدين: لو عندك جراسيس ممكن الترافع

عنهم واعتقد انني لم اقم بدور الاعلام بعد اي مصري

اسام محكمة اجنبية ختموسري بالهلباري من هذه

الزاوية خطا ولذا كنت تريد تشبهني بالهلباري الحسامي

القوم فاشكر

في الجدران: هل مؤاتت تمشي في حراسة؟

- هريد الدين: لا عندي ولا حارس واحد..

والحارس من الله.. وانما عندما علمت الحكومة

المصرية ان هناك من يترشح لحلمي يودي واجبه امام

وسائل الاعلام في العالم فترخت حصارا شديدا علي

وكان برافتي مبلات عد الدخول والخرج في قضية

عزام لان اي اسام له كانت اسامة لاسمر وقد تتخذها

اسرائيل رومبة ويسكن ان تتواء عنها مشكلة كبيرة جدا

لا يعرف مادها الا الله وقد صدرت تعليمات لجهات

الامن بحماية هريد الدين.

في الجدران: هل ستوزع اسرائيل قريبا؟

- هريد الدين: لا.. اما من رأيي في الزوراه في

الوقت الحالي زعم اني دعيت من اهل عزام.. اما اذا

ارحات هذا في الوقت الحالي.

في الجدران: قلت في حوارك مع يديعت اخبروني
لعمرة الشؤون العربية سيميد اريوري محصوص مطب
عزام قلب الملف الذي تلمسه من (اسرائيل) به كل

شيء، ولذلك لي ادع الي عزام الا لو احثت لتفسير
ما يسمي احدث اللب من اسرائيل؟

- هريد الدين: حين نشر هذا الكلام في مجلة روز
اليوسف فقد ارسلت اليهم وقت هذا حبل وكذب
وحت يدعوت اخبروني وترحمتهما ترجمة رسمية

وقدمتها لقناة الحاسي.. مناهات الكذب التي انقال
ده ويديعت اخبروني مكتوب كده اما قلت شملت
مطب القضية من اهل التهم.. ضم زراخو محكمة

الاستئناف واشيروا القضية.. محكمة الاستئناف يتبع
المطب في له شأن واتهم له شأن واشترام وعرضوه
علي حسيقات وفي دولة اسرائيل والترجمة دي كانت

مفرصة.. وجيت عدد روزاليوسف التي فيه ترجمة
الحوار وترجمناه في كلية الانس وشي ان الكلام الي
نشر لا اساس له من الصحة.. ود كان في عهد خال

عمودا؟

في الجدران: قلت عزام عسوي ومسلم من عرب

فلسطين فترخت عليه الجنسية الاسرائيلية ومسلم

الكرامية لدولة اسرائيل في القلبي.

- هريد الدين: صح.. هو قال لي كده.. واذا قلت

عنه هذا

في الجدران: طفاذا يقد التكتيت جلسة خاصة لطلب

البراءة لعزام؟

- هريد الدين: دولة اسرائيل تقيم الدنيا ولا تقعدا

اذا مني احد سواطعها شيء في اي بقعة من بقاع

الارض ومن الميط ان متبر عزام من عناصر الموساد

لايه او كان مهم لفر يوم القبض علي عزام عبدالحميد

اسماعيل

في الجدران: لذا وصف الشجب المصري باتهم كلاما

- هريد الدين: الله قال لك كده كذاب ولان (.....)

وقل علي لسانتي كده انه كذب ولم يحدث ولاني يقول

كده محصوص من الكلام يتقدم تشويه هريد الدين

لاني لست من الشبل ان افول في المحكمة كلام ري

كده.. كانت المحكمة اخذتني.

في الجدران: نشر ان رجائي عطيه تخلي عن قضية

سعد الدين ابراهيم وعرضت عليه فقيتها؟

- هريد الدين: لم يحدث ان الاستاذ رجائي عطيه

تطلي عن قضية سعد الدين ابراهيم اطلاقا انما هو

مشوطين جدا بانهاتات التقيب.

في الجدران: لذا احتلف المشوطين حول التقيص علي

سعد الدين ابراهيم؟

- هريد الدين: لكن صفوة الامة كتروا لصالحه.

في الجدران: لم يقدروه وانما اتهموا بطريقة محالجة

الصعافة لتقصي.

- هريد الدين: لا.. وارجو ان نقرأ رأي د. سميد

البشار.

في الجدران: أغلب من وقف مع د. سميد اصحاب

الجموات اهلية ميوالة من الخارج اولهم علاقة بالباطل

لمشور؟

- هريد الدين: وسالها انت عزيز تقصي علي

الجميحات الاعلامية في مصر.

في الجدران: هناك تمويل مرتبط بالتطبيع وتمويل

موجة لاهداف معينة؟

- هريد الدين: التمويل ليس اسرائيليا.. التمويل اما

من مؤسسات او شركات كبرى امريكية حكومية او شبه

حكومية ومن الاتحاد الاوروبي من ادخل التنمية.. واما

اهداف

في الجدران: التطبيع لا يكون مع اسرائيل فقط بل

يكون مع الاهداف التي تريدها الدول الممولة؟

- هريد الدين: لت قصدت التطبيع مع اوروبا مثل

قادر ايهمك.

المتهمة الثانية في قضية أين خلدون بمصر لتوقع انتهاء الأزمة قريباً

القاهرة، الشرق الأوسط

اعتبرت نادية عبد النور المديرية المالية لمركز أين خلدون في مصر أن التحقيقات التي جرت معها ومع مدير المركز الدكتور سعد الدين إبراهيم مسجود، «زويعة في فئجان» وقالت له الشرق الأوسط عبر شقيقها خالد عبد النور إنه لم توجه إليها أية اتهامات قاطعة تدنيها منذ حبسها احتياطياً على ذمة التحقيقات الجارية معها منذ 30 يونيو (حزيران) الماضي.

وشددت عبد النور على بطلان اتهامها بالاشتراك في تلقي أموال من جهات أجنبية. وقالت أنها مسؤولة عن حسابات المركز وليس لها علاقة بتلقي الأموال من الخارج حيث وينتهي دورها بعدد عن جهة التمويل الأجنبية مشيرة إلى أن مهمتها تنحصر في إعداد الميزانية وصرف مستحقات العاملين حسب أوامر مدير المركز.

وتعتبر نادية عبد النور وهي سودانية الجنسية المتهم الثاني في قضية مركز أين خلدون حتى الآن وهي تعمل مع الدكتور سعد الدين إبراهيم منذ أن كان أميناً عاماً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم انتقلت معه إلى مركز أين خلدون بعد تأسيسه.

مصر: سعد الدين ابراهيم سيحاكم وفقاً لقانون الطوارئ

وتحديد موقفه من القضية. واعتبر أن التحقيقات طوال الشهر الماضي، أكدت أن القضية ليست ثوباً جنائياً على رغم أن توافعها سياسية بالدرجة الأولى، متهماً الحكومة بالانتقام من موكله. ولأن بعض الجهات في الدولة اعتبرت أن ابراهيم تجاوز خطوفاً حمراء في حرية التعبير والبحث العلمي بعدما صارت أجهالته لا تحظى برضى تلك الجهات.

وكررت مصادر قضائية أن ليساً كان حيث حول المدّة التي يحقّ لبراهيم أمن الدولة بإبقاء المتهم في القضية خلالها رهن الحبس الاحتياطي، علماً ما اعتقد البعض أنها لا تتجاوز ٥ يوماً. يكون بعدها تعدي حبس المتهم من سلطة محكمة الجنيح المستأنفة المعروفة باسم غرفة المشورة، وأوضحت أن القضية تندرج ضمن نطاق قضايا أمن الدولة العليا في ظل قانون الطوارئ المعمول به في البلاد منذ العام

الطوارئ.

وكان ابراهيم أعلن الأسبوع الماضي أنه أوقف الجماعي مع نيابة أمن الدولة بعدما قررت تعديده حبسه لفترة ثلاثة على ذمة القضية، وأنه لن يرد على أسئلة المحققين في الجلسات المقبلة في شأن اتهامه وعاملين في المركز. يتلقى أسوال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مفوطة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والمصالح الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد. وأوضحت المصادر أن النيابة لن تجبر ابراهيم على الإجابة عن الأسئلة التي ستوجه اليه واعتبرت أنه سيكون المضر من هذا الموقف.

وفي المقابل فسر فريد الديب محامي رئيس «مركز ابن خلدون» موقف موكله بأنه «يهدف إلى استنهاض النيابة وتحفيزها على الإسراع بإجراءات التحقيق

□ القاهرة - محمد صلاح

■ رفض وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر استجابة طلب رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الإنمائية الدكتور سمعد الدين ابراهيم، تعيين قاضٍ لاستكمال التحقيق معه، وإفادات مصادر مطلعة أن سيف النصر اعتبر الطلب «غير قانوني» ويتعارض مع قواعد النظام القضائي المصري، مشيراً إلى أن القانون «منع النيابة حق استكمال التحقيق مع ابراهيم وبإلزام المتهم في قضية مركز ابن خلدون حتى تنتهي».

وأوضحت أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد سيتسلم ملف القضية بعد انتهاء التحقيقات ليعمل المتهمون أمن الدولة العليا ليعمل المتهمون اصامها، ملزمة إلى أن قضية المركز تتعلق بأمن الدولة، مما يعني خضوعها لإحكام قانون

160

في قضية مركز ابن خلدون اليوم.. النظر في تجديد حبس النجاشي حماد

تتفر اليوم بداية من الدولة العليا الى تجديد حبس اسامة حماد النجاشي، أمين جزيرة مركز ابن خلدون، قهر لاسنشار هشام موريا للنجاشي أمام الأول لبلاد، سجل لعدد على الوثائق بالركن بضمحل بطقته الشخصية.. ودارات القياية في انتظار تقرير اليك المركز من كشف سرية حسابات المركز وصحات جميع المتهمين القويين في القضية وبغية دعم التفتيات للعدولت. وامرت القياية باستجواب تقرير أشك وكانت القياية قد رجعت للمتهم اسامة حماد عدة تهم منها للمشاركة في جميع اموال مع التديم الأول د سعد الدين ليراهم دون القمصول على تصريح منها وبالمخالفة لأمر العسكري بالانتقال على مبالغ مالية باستخدام اساليب امنية مالية لاعداد كشوف ومطالقات موزية وادول مبالغ مالية من الدول الاجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.

المصدر: ١٥٥١٠٠٠ / التاريخ: ١٥ / ١٥ / ١٥

١٦ شارع قصر النيل
للناشرة: مصر
تلخس / فاكس: ٥٥١٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meril56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

أمر المستشار هشام سريرا للعاصم
للحسام الأول لنيابة أمن الدولة العليا
بتجديد حبس كل من حسين عبد الرحمن
وأشرف صلاح محمد الموقظين بمركز
ابن خلدون ١٥ يوما لأنها مهما بتزوير
البيانات الانتخابية والمحصل على
أموال كما أمر بإخلاء سبيل لسمامة
صالح الحامى أمين خزينة المركز لثمان
محل الماتته بذلك يصبح عدد المتهمين
المحورين فى القضية ١٢ متهما والذين
تم إخلاصهم ١٠ متهمة

١٠٠	المصدر
٨	التاريخ

٦ شارع مصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٦١٥٠٠
E-mail merit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

✓ إخلاء سبيل أمين

صندوق مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا
أمن، إخلاء سبيل أسامة حماد أمين
صندوق مركز ابن خلدون بضمائم
محل إقامته. كما قررت النيابة،
تجديد حبس بالهذين لتشرين
بالمركز ونبذة بعد التاخييات هذه
١٥ يوما على لمة التحقيقات. كان
فريق التحقيق للكون من هشام
بدوي، وأشرف العشملاوي وأشرف
هائل، ووأييد للنشايوي وأسامة
الدويبة، قد واجهوا المتهمين الثلاثة
حسبون عصفور حسن، وأشرف
صلاح، وأسامة حماد بالحوال
الركنور سعد الدين إبراهيم مدير
الركنور. وألقى النكتور سعد
الركنور لائحة الاتهام على أمين
للمندوق.

معركة سعد الدين إبراهيم ..

خلال أيام

□ كتب ثروت شلبي:

يطن المستشار ماهر عبد الواحد
النائب العام خلال الأيام القليلة القادمة
قرار الاتهام في قضية د. محمد الدين
إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، صرح
بأنه له الأفضلية مصدر قضائي كبير من
النيابة العامة ومكتب المستشار هشام
سريلا المحامي العام لنيابة أمن الدولة
التيها على تقنية رجحت موافق جميع
المتهمين وأبلغ عددهم ٢٠ متهماً
ومنهم منهم ١٤ موقوفين، من المتنبها
وسلطة مدرج عنهم بكالات مافية أو
ضمائات شخصيات ومشرية مازالوا
هاربون أبرزهم ماهر السعيدسي وقال
المصدر القضائي: إن معاركة د. سعد
الدين إبراهيم والمتهمين معه ستتو اسم
محكمة أمن الدولة العليا مطورين
وأضاف المصدر أن قرار الاتهام
سوف هو قبل يوم الخميس ١٠ أغسطس
وهو الموعد المحدد للنظر في تصيد
حيث د. محمد الدين إبراهيم للمرة
الرابعة

المصدر: **كنا**
 التاريخ: **٥ ٨ ٩٠٠٠**

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠١)
 E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
 للتشرو والمعلومات

'ضوء أخضر' للرد على الحملات الإعلامية الأميركية

مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كليبتون

□ القاهرة - محمد صلاح

■ بات مرجحاً أن ترد القاهرة على حملة إعلامية أميركية ضد مصر والرئيس حسني مبارك، بتعميد حزين رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانشائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي يعمل الجنسية الأميركية، لفترة حبس احتياطي رابعة بعد ما تحولت القضية المتهم فيها وأخرون من الناحيتين والمتعاملين مع المركز عنصراً رئيسياً في أزمة بين البلدين ظلت صامتة لفترة إلى أن أظهرها مقال نشره الـ«تلنتا»

الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز». ووسط تجاهل رسمي للحملة الأميركية عمت حال غليبان الأوساط المصرية وسادها استياء بالغ من مقال فريدمان الذي لاحظت مصالي مصرية أنه فخر بمطالبة «مذكورة» من الرئيس الأميركي إلى نظيره المصري لافتة إلى أنها «تستخدم في الخطاب بين رئيس ومروءة» خلافاً لما اعتاده فريدمان من استخدام أسلوب الرسائل التي يتبادلها انداد»

ويدا أن ضوءاً أخضر اعطي للصحف والمجلات القومية والحزبية المصرية لتعميد الحملة على السياسات الأميركية لتشمل الرئيس بيل كليبتون نفسه، إذ وصف رئيس تحرير «الأهرام» السيد إبراهيم نافع أمس تهديداته بنقل السفارة الأميركية إلى القدس بأنها «كريهة» معتبراً أنه ليس مفترضاً في رئيس الدولة العنصر الوحيدة في العالم ولا حتى في رئيس القوى دولة أن يستسلم

بمعكس قمة عدم المسؤولية والاستخفاف بمصالح الشعوب وحقوقها، مؤكداً أنه سيرد على فرينمان اليوم.

ولنلاحظ أن خطباء المساجد المصرية تناولوا امس قضية القدس ووجهوا انتقادات حادة الى دور الادارة الاميركية لدفع الزعماء العرب الى الضبط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

وأعربت مصادر مصرية عن اعتقادها بأن جهات داخل الإدارة تضغط لتصفيد الحملة على مصر بعدما رفضت محاولة مراقبة سقوط على عراقت في شارة قضية القدس، حيث حاربوا إقناعه عن إعلان الدولة الفلسطينية بحلول ١٢ أيلول (سبتمبر) المقبل. وقلت مراقبون إلى خطاب ألقاه مبارك الشهر الماضي في تفكير ثورة تموز (يوليو) من شأنه أن يشار إلى عملية السلام، واعتبروا أنه كان رسالة إلى الأميركيين استهم فيها مبارك المرحلة المصرية وظهاياها السياسية، والقضايا التي دفع فيها الرئيس الرأجل خارج عبدالناصر.

والأحد مصدر سياسي للحياة، اعتنينا أن تأتي مواقف الإدارة الأميركية هادئة ونشطة وسامع الإعلام الأميركية وربما بعض الجهات في الكونغرس للتصنيفات المسماة أو الضعيفة على مستوى ولغت إلى البيانات الصادرة عن الخارجية الأميركية منذ اعتقال سعد الدين إبراهيم، انحصرت على عبارات كانت لتعجب عن الحق أو الذكيين بتوقيع المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من أجل أن تكون مواقف متعادلة. وأضاف الصبر أن الموقف الرامي من الكونغرس والإعلام، وهو أن مقال فريدمان عن قضية إبراهيم عندك مطالبة بعض اليهود

الإمبريكيين الكونغرس يربط المعونات الأميركية المقدمة لمصر ببرد ممتلكات مزعومة لليهود بصان في ذلك الاتجاه.

وكان مقال لودميان سخر من حال الديمقراطية في مصر، معتبراً أن إبراهيم اعقل لأنه قدم نصائحاً في هذا المجال. وتلقاه المصور إلى أن حلف لأماني مؤسسات أميركية أصدرت آثاراً تقارير بشأن الاقتصاد المصري، وتضمن: حل صراع الاقتصاد المصري شيئاً عاجلاً، وقلت أن هذا تضليل للمواقف الأميركية، مشيراً إلى تقرير أصدرته الأمم المتحدة في 1954، القاهرة، شيد بالسناتور الذي يتمتع به الاقتصاد الأميركي.

وأكد أن روداد صرامة تلقاها السفير الأميركي دانيال كيرتز في شأن طلب إطلاق إبراهيم، وأن النيابة رفضت اطلاع الجانب الأميركي على التحقيقات كون القضية تتعلق بوقائع جنائية على الأراضي المصرية.

يذكر ان تقريراً نُقِشَ أثناء اجتماعات المجلس المصري للشؤون الخارجية الشهر الماضي، توقع أزمات بين مصر وأميركا حول قضايا منها السودان وليبيا والعراق وعملية السلام، لكنه خُصّص الي ان الجوانب الإيجابية التي تحققها العلاقة بين الطرفين ستكون كقيلة 'تجاه' الخلافية.

كُتِبَتْ . خَدِجَةُ عَفِيفِي :

أوشكت نهاية أمن الدولة العليا على الانتهاء من تعديلاتها في القضية مركز أمن خلعون القهم الأولى فيها استناد علم الاجتماع إلى فهمها للجامعة الأمريكية مدير المركز محمد الدين إبراهيم وساعته للجامعة نادية عبدالمطلب والموسمين حاليا على قمة القضاة ١٢ آخرين ليعيرون. وقد استمرش استشار ماضي عبدالمطلب نتائج تعديلاته والتي خضعت العديد من المقالات من استشار هشام سرياء القاضي لعام ١٩٩٠ نهاية أمن الدولة العليا من النظر أن يعلن التعديلات في أواخر الأسبوع الحالي قرار التعديل.

وقد كشفت لوائح التمهين لمبشرين واتوا للشهد ومنهم
يمايل مبدئي سكرتير عام هيئة
عن الانتخابات المصراة علم
محمد الدين ابراهيم بتزوير
بطاقات الانتخابية والصدار
واسره بنقل تلك البطاقات الى
فركل ووصفاها في خزانة مكتبه
في الجوف عليها من السيرة
ذلك لامتداد الاتحاد الاوروبي
لجنة الهيئة طبقا للعدد الجرم
نه وبين اللجنة على ضرورة
استخراج الممتلكات الانتخابية

لحساب جامعة اسرائيل

للتناخيبين، وإطلاق الاعتداء
الأوروبي عليها، وبناء عليه أصدر
المتهم الأول بتسريب بعض
الأشخاص على جلب البطلات
الانتخابية للثورة من محافظات
الجيزة والقليوبية وسوهاج وأسوان
والقنطرة والمشرقية.

وتبين من التحقيقات ابداع
مبلغ نفوذ بمقتضى ٥٠ ألف
منه حيلة الطلائع الزرقية في
حساب دسعد الدين راغب
الخصم، فخلال التحقيقات
تظهرها، حيث يتم استخرجاها
من أن يحصل اسمها على
تبعها، ثم توضع في الحساب
الخصم للكون دسعد وبن
نظام التهمة ثانية بمقتضى
إسناد اوسرها باستخراج
نفيكات باسماء من نفوذ وعين
تقليد بنو الشرور.

وبعد الانتهاء من استخراج
الشيكات بهذه الطريقة استخرج
معهم ثم استخرج مبلغ ألف

جنيه كمصاريف إدارية وتم ايداع مبلغ ١٩ ألف جنيه في الحساب الشخصي للدكتور سعد.

ولكش التحقيقات التي أجراها
كل من هشام ديبس رئيس القضاة
والشرف المحامي وشرف القاضي
بكال. أول القضاة في كل شخص
في الهيئة يجب أن يملك سلطة
تفصيلية منزهة، من أبرز
التفصيلات التي جلبها بطلبات
الهيئة طارق حسان ومحمود
المصبي ومفهومه وأخيراً ديبك
معتدلياً أمام جهات التحقيق
ستلامها بالطلبات التفتيشية من
التفصيلات التي تملكهم ودعم
أعضائها بعدما عاين في بطاقة
تفتيشية مزورة وقد تمسحها
قوت نادية ومفهومه من قسماً
الهيئة التي مثلت ديبك، وأقرت
تفتيشها عندما تبادل مع
مفهومه في حساب دعم ديبك
في الدوائر. في الدوائر.

وكانت إسرائيل قد وافقت على
التنازلات للضغط على عائلة دسمد
مع جلد قاتلو وبالقائمين في
سفارة الاسرائيلية، حيث يقوم
عمل ابحاث عن الازواج المصرية
العربية وعلاقاتها بالانتفاضة
لهلكنها وأزواجها في عملية السلام
تبين انها ابحاث مفعلة من قبل
موساد وتشرّف عليه جماعة
مسلحة البعث النافذة

١٩٩١		العدد
٢	٨	التاريخ

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط في قضية ابن خلدون

كتبت - نجوى عبدالعزيز:
قرر المستشار هشام سريها
الخاص بحكم الأول لتجديده أمن
الدولة العليا تجديد حبس محمد
حسنين مساعد الشرطة للتورط
في قضية مريض ابن خلدون ١٥
يوما على ذمة التحقيقات. ولجّه
أشرف هلال رئيس النيابة مساعد
الشرطة بالقول ملجئة لبيته
أبراهيم للثقة في القضية.
وكانت أذ اعترفت بقيام مساعد
الشرطة بالتوقيع على البطاقات
الانتخابية المزورة وبختمها بخاتم
الدولة نظير مبلغ مالية. وجهت
النيابة إلى مساعد الشرطة اتهامات
الرشوة والتزوير في أوراق
رسمية وسرقة لخطام مملوكة
للدولة.

محاميه يخشى ربط القضية بمقال فريدمان

القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت الأزمة المصرية - الأميركية في شأن قضيتي الموقوف المصري من مفاوضات كاتب الديكتور مسعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية، وربط السيد فريد الربيع محامي إبراهيم الصلوات والاشطن وموقف موكله من القضية التي تحقق فيها حاليا نيابة أمن الدولة العليا. وأعرب عن مخاوفه من أن يكون الرد الرسمي المصري على مقال الصحافي الأميركي توماس فريدمان يتجه إلى تصعيد في القضية قد يصل إلى حد إحالة إبراهيم وزملائه على محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، التي لا تخضع أحكامها للطعن أو الاستئناف أمام أي دائرة قضائية أخرى وتقتل بعد مصادقة الرئيس عليها.

وكانت النيابة استدعت إبراهيم لتحقيقات جديدة مساء الجمعة على رغم العطلة الأسبوعية، وأجهته بتهمة جديدة تتعلق بتقديم رشوة إلى موظفين عموميين يعملون في اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ومعلومات عن استعانة مركز ابن خلدون، ببعض العاملين في الاتحاد لتنفيذ أبحاث خاصة بالإوضاع الداخلية في مصر بينهم أموالاً مقابل ادائهم لذلك العمل.

وواجهت النيابة في الجلسة التي استمرت حتى الصباح إبراهيم بتقارير من البنك المركزي عن حساباته في

المصارف المصرية ومعلومات عن حساباته في مصارف أجنبية، وتلقى رئيس المركز أن يكون قدم رشوى إلى أي من العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وأوضح أنه استعان بعدد منهم للعمل بعض الوقت في مقابل مكافآت. وأشار محاميه إلى أن القانون حدد الرشوة بأنها «أموال تصرف إلى الموظف العمومي مقابل امتناعه عن أداء عمله أو لنقله لأن يؤدي عملاً بعينه» موضحاً أن من استعان بهم موكله من موظفي الاتحاد ساهموا في بحث يتعلق بالتوعية الانتخابية، وهو أمر بعيد عن طبيعة عملهم. وأوضح إبراهيم أنه له صديقين في مصرين، أحدهما في أميركا والآخر في انكلترا، وتلك أسدات مستشفيات المتعاملين مع «مركز ابن خلدون» من الخارج. وتلقى أن يكون حول أموالاً من داخل مصر إلى الخارج.

وقال الديب له «الحياء» إذا أحيل إبراهيم على محكمة عليا سيحصل على البراءة في أول جلسة. لكن الأزمة الأميركية - المصرية قد تدفع السلطات إلى إحالته على محكمة أمن الدولة طوارئ لتكون عبرة للاميركيين» مغرباً عن خشية من أن تبدأ محاكمة موكله قبل رفع الحبس الاحتياطي عنه. وأضاف «في تلك الحالة ستتم الجلسات وهو محبوس».

ولاحظ مراقبون أن الهجوم الإعلامي المصري استهدف الجهات التي بدأت بالهجوم الأميركي كالصحافي فريدمان والويسي الصهيوني وبعض عناصر الكونغرس مع الصرخ على التفرة ما بين هؤلاء وجهات أخرى لم تشارك في الهجوم

الأميركي. ولسبر الهجوم الإسرائيلي المصري على كليتون مانه يعكس قيميا مصريا بأن فريدمان لم يكتب المقال من لقاء نفسه واسعا بناء على توجيهات من الرئيس الأميركي نفسه. واعتبرت أوساط مصرية أن اللقاء الذي جرى أول من امس بين كليتون وفريدمان في أحد ملاعب الخوف «الصد به تأكيد أن كليتون موافق على ما كتبه في نيويورك تايمز» مشيرة إلى أن القاهرة تعتقد بأن الأميركيين كانوا سبب الأزمة الأخيرة بل لدفعوا في اتجاهها لخصره. أن يبينوا لمراي العام الأميركي والإسرائيلي أن هناك مقاومة عربية تقودها مصر ضد الولاية المتعسرة لاتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي، وأن الإدارة الأميركية قادرة على الانضباط مع تلك المقاومة ورمها. ولغت مصادر مصرية إلى أن الرد الرسمي المصري الوحيد على التحركات الأميركية صغر عن طريق وزير الخارجية السيد عمرو موسى الذي أكد أن مصر لا تقبل بالضغط على غرات لكون النفس مسألة عربية وإسلامية، ويسود اعتقاد في الأوساط المصرية بوجود «بند شخصي في مقال فريدمان، ولهجة تحريضية لا يمكن أن يقبلها مسؤول مصري» وأن الشعور المصري بخيبة الأمل جاء لكون المقال صغر عن شخص خطي باحتفاء كبير أثناء زيارة مصر قبل أشهر قليلة ولكونه مقربا جدا من الإدارة الأميركية، وأن ما كتبه صدر بعد فترة من اتصالات بين الجانبين لتوثيق العلاقات وصلت إلى حد تحويلها إلى علاقات استراتيجية بالنسبة للطرفين.

مصير مثقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة

لدى الكتابة عن سعد الدين إبراهيم الآن، لا بد أن نتخيل وبقوة، أن الرجل يقف خلف القضبان، محسوراً من الحركة والهواء، المطلق، خاضعاً لاعتباطية نظام السجون وغناه؛ وإن لم يفترض يوماً أنه سوف يستحق المكوث فيه كل هذه الفترة. تحقيقاً واستجواباً وإطاراً يومياً للحياة. لا بد من تخيل ذلك، والتخيل بشيء، من الرجل: إذ لا هو توقع ولا نص توقعنا أن مساره الطويل سوف يقضي به يوماً إلى الإقامة في السجس مكان اختروعه الإنسان، أي السجن.

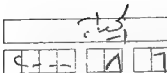
الفائدة الصغرى لفعل التخيل هذا هي في عادتنا إلى الأصول التي تُملي علينا، بصفتنا بشراً قبل أن نكون مثقفين، بأن نبدى تماطلاً مع سعد الدين إبراهيم محسوراً من الحرية والهواء، المطلق... من دون الحاجة إلى التكرار المطول والممل، لدى مطلع كل مقال وأتينا لا "تؤيد" مواقف ولا منهج في البحث ولا الموضوعات التي يصور على البحث فيها ولا العلاقات، التي نسجها طوال مساره. وكنتنا بذلك نؤيد تسجيل أننا خلعتنا عن أنفسنا عاداتنا القديمة في الإجماع التام...

فحسب. أما الفائدة الكبرى، فهي تكمن في تفكيك الانبساطات الضائكة التي لعبات، ليس فقط بشخصه وانتاجه العلمي... بل أيضاً بالمسائل والقضايا الكثيرة التي أثارها اعتقاله، والتي تحتاج الاستفاضة بها إلى وقتنا وطولنا، والمقال هذا ليس سوى ملخص عنه. أولى هذه المسائل هي خرق سعد الدين إبراهيم لعدد كبير من "الإجماعات" السائدة وسط المثقفين، فهو للنظر العربي الحي، صاحب الشلل، الذي أطلق فكرة "سد الفجوة" بين السلطة والانتقاسيا، أو جماعة المثقفين؛ وهي فكرة كانت تعتبر، حين إطلاقها، شبه محرمة في وسطهم... بحسب اتحدارهم غالباً من أصول يسارية معارضة لنظم الحكم في بلادهم.

وقد أتت هذه الفكرة، كما هو معلوم لدى الكثيرين، ليس فقط إلى تميم صلات سعد الدين إبراهيم ببعض رجالات القرار العربي بل أيضاً إلى قلبه للمعايير السياسية المتعارف عليها وسط الجماعة المثقفة، والكتابة، مثلاً، عن الملكيات بصفتها أنظمة أكثر قابلية للاستمرار والانتاسيا من الجمهوريات ذات الطرق الانقلابية والوعود الثورية بغير مشرق. مما أدخل على المقاسيس الثقافية-الفكرية الذائع عبارات ومفردات، عكزت صفوه وشوشت عليه لطمثاته اللذيذ.

ومن السهولة ملاحظة المفارقة التي أفضت إليها فكرة "سد الفجوة" هذه... فصاحبها في السجون، فيما المصورون الرسميون على رفضها يتنفسون الهواء المطلق النظيف.

القضايا العادلة هي ذاتي الإجماعات التي خرقها إبراهيم، وعلى رأسها البعد، لا إسرائيل، والوحدة الوطنية، للتمسكة بالسكون عن موضوع الاتليات الدينية والعرقية؛ والانتتان من اللقصات التي لا يجوز لغير السلطة القائمة البحث بها واتخاذ القرار بشأنها؛ فيما الخوض فيها من قبل المواطن غير المختار كالنُش في نار لم تتطفئ... إذ



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس: ٤٧٤١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



المسموح به إما كإل العداء، الشديد العمومية، لاسرائيل، والاشادة بأصاف «الوحدة الوطنية، المردفرة في مجتمعاتنا، أو الصحة والكتابة في أمور متداولة، بهت لكثرة البحث في ما يطق على سطحها فقط سطحها

«الرويل» الشخصي ليراهيم، الذي حدّ على هذه المواقف، ونجم عنها في أن يتأقن تماماً الصورة التقليدية التي ألقاها عن الكتاب الناشطين، اصحاب وجهة النظر غير الشائعة : فسعد الدين ابراهيم ميسور، يعمل كثيراً، ولا يخفي سخرية مما يحاط بشخصه من العداء، ولا تستوقفه ملياً انتقادات موجهة ضد مواقفه وعلاقاته، غير المحبوبة والاشعرية، ولا بد من قول ما يُشاع شفاعاً، من أن الكثير من الانتقادات يعود إلى حسد ما... حسد على اليسر والشجاعة والتدبير وسفر المنوعات، مما لا يتّضح به العديد ممن يعملون في حقلي الفكر والبحث: والأرجح أن غياب هذه المكات لديهم يعود إلى طبيعة الخروقات التي قام بها ابراهيم... فهي من جهة تتوسل مهارات وعلاقات معينة ليست متوافرة لدى الجميع ؛ ولكنها من جهة أخرى لا تفتح أفقاً جديدة، لا في الطروحات الفكرية ولا في السالك للشخصية... بل تظهر هكذا، نهائية، ذات طابع محدد جداً، لا تولد غير نفسها... فلا يأتيها النقد بغير تكرار افعال ايمان ووفاء لانكار قديمة أثبتت بدورها عقمها.

هناك مسائل أخرى لا تقلّ صعوبة وتعرجاً من الخروقات التي احدثها ابراهيم في جدار المثقفين الإجماعي والبحث العلمي في العالم العربي أوطها: وهذه للمراسلة، المتسببة متراباتها، تحتاج دوماً إلى استدعاء طرفيها في الأخرى، فالباحث، وهو كائن غير معترف به في عالمنا العربي، يستطع تحمل التجاهل العام لانتاجه لكن ليس بمقدوره القيام بعمله بلا مقابل مادي، والأفخس عمره جائداً. أما الاسكنة الوطنية التي يتاح له فيها القيام بعمله فهي أما الجامعة أو المراكز البحثية الرسمية: وهاتان الأخيرتان، إن لم تدعم بعض «خططهما» مؤسسات دولية، مناصحة لها الشروط والمواصفات والوضوعات، وكلها مقلنة، مانهما لا تكونان جادتين لا في مشروعاتهما ولا في استيعاب الشروط المعيشية الدنيا للباحث. لذلك فإن الباحث الذي لم يرب من معيشه ما يغطي حاجاته، ويرغب بالقيام بعمل حقيقي من نوع الهلاك، سيجلب إلى مراكز التمويل البمشية الأجنبية، وهذه الأخيرة لها بدورها مشكلاتها المعروفة، وعلى رأسها اهتماماتها البحثية الخاصة التي لا تتطابق دوماً مع الاهتمامات التي يعتقد الباحث في داخله بأن بلاده جديرة بها. هكذا نراه، لو أراد الاستمرار، وهذا من حقه، منزلقاً في موضوعات وطرق ليست دائماً على تناف مع عالمه الخاص... أو العام كل هذا يجب أن لا يغفل أن العديد من الأبحاث الممولة من المراكز الأجنبية صارت من الرائج التي لا بد من العودة إليها في المجال الذي يخصها.

أما المسألة الثانية، متعلقة بالقوانين وكيفية تطبيقها وطرق دوع مخالفيها في العالم العربي، إذ ينتشر فيه نظم لهذه القوانين تعاليش معه أكثر المواطنين عظمة وانظم شأننا على حد سواء : فهم يتركون أن هناك بعض القواعد الواجب عدم مخالفتها، تحت طائلة مسؤولية جسيمة، لكن قلة منطبقية هذه القوانين وعجلة الحياة العملية للتسارعة، تدفعناهم إلى تقص بعض القواعد تيسيراً لأمر حياتية وعملية، والذي يحصل لا السلطة ذات البصيرة العالمة، تعرف بهذه المخالفات للقوانين، ولكنها لا تحرك ساكناً ليس عجزاً أو تعاطفاً، بل انتظاراً الساعة التي سوف تستخدم فيها هذه المخالفة في عملية ابتزاز سياسي معلوم، فتقول:

تقريباً حرفياً، للمواطن الخائف، في اللحظة المناسبة لابتزاز . اما ان تنماشى معى وتظهر الولاء التفصيلي لسياستي، او اسجل عليك هذه المخالفة... وهو تسجيل يتجم عنه عادة الخراب لكثرة ما تراكمت المخالفات: هذا ما يحصل مع المواطنين الساكن في حي فقير، والمضطرب مثلاً لمخالفة القانون بأن يقدم «بسيطة» غير شرعية من الثياب القبيحة او السجائر او الخضار... والذي يلقى اهله من الجوع يوم «الانتخابات»، بأن يصوت للمرشح الرسمي الذي سوف يفضّل الطرف عن هذه المخالفة. وهذا ما يحصل ايضاً للأحزاب التي راكمت منذ سنوات من المخالفات ما يلفت النظر... والتي ضيّبت، مخالفة للقانون، لحظة كبر رأسها واعتقدت نفسها قادرة على الاخلال بصفو الحكومة وسكبتها... وهذا ما حصل لسعد الدين ابراهيم، الذي قام، بحسب محاسن التحقيق، بمخالفات تحتاج الى زمن معين لارتكابها . وقد «تذكرته» الحكومة عندما شرع بإحضار مراقبين الى الانتخابات التشريعية القادمة : وهي ممارسة تطال أعزّ ما عندها، أي صورتها امام الملا . والصورة هذه تقضي بنا الى الحيرة التي انتابت الجميع، وقولها: كيف يمكن لحكومة صديقة للولايات المتحدة الاميركية ان تصمد امام ضغوطها من أجل إطلاق سعد الدين ابراهيم؟ لدى محاولة الاجابة علينا الاخذ بعناصر غير حقة تماماً، اعتدنا على رؤيتها خلف كواليس السياسة . ولكن ايضاً نحتاج الى اعادة القول ان الصورة تحوالت الى سلاح المعنوي الداخلي لسلطة شحيحة المعطى، ثم الى مادة تمهوية شبه مضمورة لجميع الطوائف، ضد «معه» هو اليوم، كما الامس، الصديق والمشير والمنسق الاكبر

دلال البزري

المصدر	العدد	الصفحة	التاريخ
	١٥٥	٨	١٤٢٥

٦ شارع مصر الدبل
الغفرة، مصر
نايرون / فاكس ٠١٠٥٥١٥٠٠
E mail merri56@hotmail.com

ميريت
للتنشيط والمعلومات



توجيه تهمة التخابر والرشوة

للسعد الدين إبراهيم

وجهت النيابة أمن الدولة العليا
مساء امس لتهمة التخابر
والرشوة الى الدكتور سعد الدين
ابراهيم للتم الاول في قضية بن
خلدون. كانت النيابة قد استدعت
للتم للمرة السابعة مساء امس
قريب تجديد حبسه، ووجهته
بالسؤال للتهمة الجدد في
القضية. كما واجهته بالسجلات
التي تم ضبطها أثناء اجراء
العاينة لقولته بالعائد امس
الاول.

سفير الولايات المتحدة يطلب لقاء رئيس الوزراء

مصر: ابراهيم جاسوس اميركي

□ القاهرة - محمد صلاح

في صحيفة «نيويورك تايمز»
وعلى رغم أن حدة الهجوم الاعلامي المصري على
فريدمان وجهات اميركية خفت بدرجة كبيرة أمس،
يبدأ ان القاهرة اختارت قضية «مركز ابن خلدون»
مسرحاً للرد على الحملة الاسيركية. واعتبر مراقبون
أن الاتهام الجديد، يعني ابراهيم واسيركا في ان،
بعدها لاحقاً ان النيابة حذت اسم الدولة التي
اعتبرت ان ابراهيم تخاير معها (راجع ص ٤).
وجاء التصعيد المصري بعد أقل من ٢٤ ساعة
على مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست»
الصحافي الاميركي جيم هوغانن، الذي يعتقد
المسؤولون المصريون أنه قريب الى دوائر صنع
القرار في الولايات المتحدة. وانتقد مقال الزعماء
العرب وبينهم الرئيس مبارك وحملهم مسؤولية فشل

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر امس
الى رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية»
الدكتور سعد الدين ابراهيم تهمة «التخاير مع دولة
اجنبية هي الولايات المتحدة، بغرض الإضرار
بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية».
وجاء هذا التطور ليزيد تعقيد الأزمة المصرية -
الاميركية التي نشأت بداية الشهر الماضي اثر اعتقال
ابراهيم (بحمل الجنسية الاسيركية) وتفاعلت بعد
اتهام اوساط اميركية القاهرة بالنسب في فشل
مفاوضات كامب ديفيد لرفضها ممارسة ضغوط على
الرئيس ياسر عرفات لقبول طرح اميركي يتعلق
بمسألة القدس.

وظهرت الأزمة على السطح بفعل مقال نشره
الثناء الماضي الصحافي الاميركي توماس فريدمان

مفاوضات كامب ديفيد، بعدما اعتبر انهم «حرصوا عرفات على رفض
الصفحة الاسرائيلية - الأميركية لقضية القدس كون السلام لا يحقق
مصالحهم».

عقوبة التجهيز

ووفقاً لقانون العقوبات المصري فإن جريمة التجهيز «التخاضر في
التجهيز القانوني» تصل عقوبتها الى الاعدام. لكن فريد الدب محامي
ابراهيم اعرب عن امله باسقاطها عند صدور لائحة الاتهام في القضية.
قبل احالتها على المحكمة، بعدما اعتبر ان موكله ضحمة الزمة
المصرية - الأميركية».

وسارع السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرفنز الى طلب لقاء

رئيس الحكومة الدكتور عاطف عبيد الذي التقاه في مقر مجلس
الوزراء واكتفى كيرفنز بتصريح مقتضب عقب المناقشة، وقال انه ناقش
مع عبيد «عددًا من القضايا المتعلقة بدعم العلاقات بين البلدين، وكذلك
تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط» متشيداً بالدور المصري
الداعم للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، لكن مصادر
مطلعة اكدت ان الحملات الاعلامية المتبادلة وموضوع ابراهيم اليرت
اثناء الاجتماع، وكانت السفارة الأميركية اعلنت عقب تمديد حبس
ابراهيم الاسبوع الماضي ان كيرفنز سيرفع مستوى الاتصالات التي
يجريها مع المسؤولين المصريين لاطلاق رئيس «مركز ابن خلدون» الى
اعلى المستويات، واكدت المصادر ان الموقف المصري الراض اي تدخل
في القضاء اعيد تأكيده خلال لقاء عبيد السفير.

محاميه اعتبر القضية سياسية وحلها يحتاج الى قرار سياسي

**مصر: اتهام ابراهيم بالتخابر مع اميركا
يزيد الازمة مع واشنطن تعقيداً**

☐ القاهرة - محمد صلاح

مرحلة لاحقة ليستعمل نحو 10 آخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز وهيئة دعم التخليد، العروة با سم مفتي، والتي يستغل ابراهيم موقع أمين الصندوق فيها. وهددت النيابة ابراهيم من قبله حتى كما مددت حبس غامضة المتهم في القضية. وينتظر أن تبت الخصم المقبل في مصير رئيس المركز وسكرتيرته، وإن كان الظن يؤكد أن إطلاقها بات مستبعداً تماماً.

ومنذ القبض على ابراهيم طالبت الولايات

[illegible]

■ بخلت القضية «مركز ابن خلدون» للدراسات الانسانية، المنهج فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين من الباحثين والمهتمين مع المركز منعطفاً جديداً، في موازاة النشاطات التي افرزتها ازمة مصرية - اميركية بفعل مقال نشره الثلاثاء الماضي الصحافي الاميركي توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز.

ووجهت نسيابة امن الدولة العليا الى ابراهيم الذي يحمل الجنسية الامريكية تهمة: التخاطر مع دولة اجنبية، هي الولايات المتحدة، بقصد الاضرار بمصالح مصر العسكرية والمالية والاقتصادية وذلك خلال جلسة تحقيق جرت معه امس في حضور محاميه فريد الديب الذي اعتبر ان القضية سياسية وينبغي حلها بقرار سياسي من دون ان يعني ذلك، قانونياً، تخطأ في لفضاء.

واسندت التهمة إلى مشاركة إبراهيم في إيمان (الربيل) العام 1941 في مؤتمر تنظيمه وزارة الدفاع الأمريكية (بنايون) في واشنطن وفيه بحثا عن «الخطاير الاسلامي في مصر» وعلى رغم مشاركة مصريين آخرين، ممن هم مسؤولون في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية»، رأت المخابرات ان اجابيات ابراهيم في اسئلة طرحت في المؤتمر تفسمت لخصوص في امور عسكرية وسياسية ومعلومات تتعلق بالإنزيم القومي لليبيا ما عاها إلى توجيه التهمة اليه.

وكانت السلطات أوقفت بداية الشهر الماضي إبراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية دانية عبدالنور وأحالتهما على نيابة الدولة التي امرت بجسدهما لمدة ١٥ يوماً حتى نعت التحقيق، بعدما وجهت لهما اتهامات بتلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد مما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي الاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمم المتحدة في البلاد، لتسليم طاقم القضيصة في

إضافة إلى معلوماتين مصريين يعملون في السفارة المصرية في واشنطن. والتي إبراهيم في المؤتمر تحسباً عن التطرف الإسلامي في مصر. لكن التهمة استندت إلى كونه حاض في الرد على أسئلة تتعلق بمعرفة التوجهات المتوقعة للقادة العسكريين المصريين بالنسبة إلى سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة.

ونفى إبراهيم التهمة مشيراً إلى أن المؤتمر عقد بشكل علني وشارك فيه مسؤولون مصريون، ولو كانت المشاركة تمثل ضربة بالمصالح المصرية لما شارك السفير المصري في واشنطن وبعض العاملين في السفارة فيه، وأوضح أن أوراق المؤتمر والمناقشات التي جرت فيه طُبعت في كتاب صدر في القاهرة باللغة الانكليزية. لافتاً إلى أن المؤتمر نفسه عقد مرة ثانية في القاهرة، وشارك فيه الأشخاص انفسهم إضافة إلى عدد من موظفي وزارة الخارجية المصرية

ووصف الديب التطور الأخير بأنه «منعطف سياسي خطير في قضية مركز ابن خلدون». وأعرب عن أمله في حلها عند صدور لائحة الاتهام في القضية، وقيل أحالتها على المحكمة وتساؤل: «كيف توجه التهمة إلى موكلتي لجرد مشاركته في مؤتمر شارك فيه مسؤولون في مواقع رسمية؟». وأضاف: «لو كانت المشاركة تمثل ضرباً لمصر ما كان من شاركوا أن يحتلوا في مرحلة لاحقة مواقع مهمة ومناصب رسمية مثل وزير الشباب الدكتور هلال الذي يشغل حالياً منصباً وزارياً في حكومة مصر، واعتبر الديب أن عقد المؤتمر مرة أخرى على الأراضي المصرية «يدل على أنه لم يكن مخالفاً للقانون أو يفرض الشك» لافتاً إلى أن رئيس «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في مؤسسة «الأهرام» الدكتور عبد النعم سعيد شارك في مؤتمر القاهرة، ونفى كلمة مثل إبراهيم وحرب وعسبرهم. واعتبر أن التحقيقات التي جرت مع موكله منذ القبض عليه، لم تثبت تورطه في أعمال مخالفة للقانون فكان الاتجاه إلى الربط بين القضية الإسرائيلية التي يحملها والوقوف بالنسبة إلى أميركا.

وأضاف: «دخلنا منعطفاً خطيراً يرد لسعد الدين إبراهيم فيه إن يكون هو رأس الذئب الطائر». والقضية تحتاج إلى قرار سياسي لانهايتها «مشدداً على أن إغلاق ملف القضية بقرار سياسي «إن يعد تمخلاً في أعمال القضاء». وأوضح «أن قانون السلطة القضائية ينص على أن النيابة العامة تابعة باتكلمها إلى وزير العدل. وما دامت القضية في حوزة النيابة ولم تحل يعد على المحكمة فإن قراراً سياسياً يحفلها أن يعد من قبل التدخل في أعمال القضاء».

اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ«التخابر» نيابة أمن الدولة تطلب إدانته بتهمة عقوبتها السجن 25 عاما

القاهرة: اشرف الفقي

في تطور مفاجئ لقضية مركز ابن خلدون وجهت نيابة أمن الدولة العليا بمصر أمس تهمة التخابر لى رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال محاميه فريد العيب لـ«الشرق الأوسط» ان النيابة وجهت له هذه التهمة على خلفية علاقاته مع الولايات المتحدة الاميركية وكانت النيابة واجهت الدكتور ابراهيم في جلسة عقدت يومي الجمعة والسبت الماضيين بالتهمة المنسوبة إليه والتي نفاهما، وأكد ان عمله البحثي ليس فيه أي نوع من أنواع التخابر.

وينتظر إحالة أوراق القضية الى المحكمة التي يتوقع أن يصل حكمها الى 25 سنة في حالة إدانته بالتخابر. وقد أخلت النيابة سبيل مشهم آخر، باحث بالمركز، ويدعى محمد صفحار بضمأن محل إقامة. وقد نددت سبع منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان بصفت الاتحاد الأوروبي بشأن اعتقال ابراهيم.

بعد إخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم

أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكي للإفراج عنه!

قال من قبل لوكالة الأنباء الفرنسية: قال فريد الديب لا يوجد تشاير ولا تجسس ثم اضاف ان التحقيقات مستمرة وإن سعد سوف يذهب إلى سجن طرة لإتمام إجراءات الإفراج ودفع الكفالة ثم أحد فريد الديب الحاسي بجري لتصالات عديدة من قبله في الحصول ثم أطلق بالسفارة كان سعد ما زال في مبنى القنينة

القتت الأسرع، بخلاف شقيق مادية عبدالقادر، والذي أكد أن القضية سياسية وزعم أن السفير الأمريكي اتفق بمسئول وزارة كبير مرعى في وقت قصير خلال هذه الأيام شغل القضية وقال بكون لنا عدة أوضاعاً إن قضية المصرية هي التي لفتت الانتباه لهم! وقال إن صياغة الترحيلات انصرف قبل أن يتسلم خطاب الإفراج من المتهمين إلى هذا سواء جعل سعد وثيقة يدهان إلى السجن مرة أخرى لإنهاء إجراءات الإفراج

أيشا بعد أن سمع أحمد إبراهيم

إبراهيم، وثانية عبدالقادر - الذي لاقى إمراراً ابن خادمن يسعون إلى مبنى القنينة ويرمان دون اعتراض وفي التلقل بطاس المصحفون في الاعتزلة وبعد تحقيقات استمرت ما يقرب من ثلاث ساعات، نزل ورجل الشرطة وتضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة لاسفل مبنى القنينة، وما هي إلا لحظات ونزلت مادية عبدالقادر، بلاسيها البيضاء، كانت قارحة تهر على وجهها، وتحدثت أثناء صعودها سيارات الترحيلات لتسقيها خالفاً دائرة نقد أخيراً سيجالي بكفالة ٥ آلاف جنيه وسرعان ما نزل فريد الديب، مصحفي سعد وهو يتسلم سيجاراً كريباً يتحدث ضامكاً بزعم التصرين إلى الصحفيين

تتلا إله تم إخلاء سبيل د سعد الدين إبراهيم بكفالة ١٠ آلاف جنيه وأضاف الديب أنه قلت كلمتين فقط في التحقيق ، حيث طلبت بالإفراج عنه : أن التحقيقات وصلت لمرحلة لا تستوجب حسيمة احتياطية، وسرقة عن اتهام القنينة لسعد بالتخاير مع أمريكا كما

مثلاً شكلت قضية مركز ابن خلدون مستظلماً كبيراً على ساحة العمل السياسي كانت قضية حسن سعد إبراهيم ثم الإفراج عنه بمثابة وجبة صحفية ساحة تلتهم تفاصيل الصورة من مبنى القنينة حتى قبلها سعد إبراهيم في المبنى وشالاه السلال للشمالى ، حيث فرغ إلى هناك في أعقاب الإفراج عنه

والأسرع، ترصد ملاحم الصورة يوم الخميس الماضي كان يوم نظار تجديد حسن الفكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ، ذلك بداية من قولة العليا بمصر الجديدة في حضور حشد إعلامي كبير الصحف المصرية وكذلك وكالات الأنباء العالمية والفضائيات العربية وأمام مبنى القنينة وسط جو شديد الحرارة وقف المصورين ينتظرون التغطاة المصور لسعد الدين إبراهيم في أثناء نزله من مبنى القنينة ولكن المصور حاول إيعاها، وجدت مشاة خفيفة بين المصورين ورجال الشرطة، على إثرها تم نقل سيارات الترحيلات ووضعها في مكان بعيد عن المصورين ، وعلى الجانب الآخر كان الصحفيون ومراسلو وكالات الأنباء يمسسون في الاستراحة الخاصة بالقبيلة وكان الجميع ينتظر صدور قرار خطير تصدره شابة أمي الدولة بشأن د سعد الدين إبراهيم، حيث إنها المرة الأولى التي يلبه عليهم باصطحاب مصورين ، وأثناء جلوسهم حصر عميد شرطة ليمسحهم بكه سوف يسمح لهم بالتصوير ولكن على مسافة تزيد على ٢٠ متراً

أيشا كان اقرب سعد الدين



دائرة عدد المور سكرتيرة مركز ابن خلدون بعد الإفراج عنها

[illegible][illegible]

السيد جمال الدين

وَجَبَرُ الْعَرَبِي

تصویر: اُچھک فونک

١ مقال آخر لـ «توماس فريدمان» ينفت فيه سموه!

اعتقال سعد الدين إبراهيم «وحشية» وعداء للديمقراطية!

الديمقراطية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
سعد الدين إبراهيم بناء على اتهامات
باطلة والأمر من ذلك أن عدداً من المعلقين
الأرثوذكسين كتبوا مقالات
افتتاحية في صحفهم أعربوا
فيها عن تأييدهم لاستئصال
إبراهيم، لأن الاتحاد الأوربي
قام بتحويل دراسة كان قد
أعدّها عن عملية الانتخابات
ولأنه كان يؤيد التضييق مع
إسرائيل ولا يزال هناك عدد
من الخبراء العرب يكرهون
إسرائيل والغرب أكثر مما
يحبون الديمقراطية



سعد الدين إبراهيم

لم يكن المقال للشهير «طبعة مصر» هو
المقال الوحيد الذي حاول فيه «توماس
فريدمان» -الإنسان لعصر وتصورها ولكنها
تأخر يدور في السطوح
الأمريكي- فهو يحاول بشكل
مستمر خلق صورة نمطية
متحيزة عن العرب. هم
مستبدون من وجهة نظره لكن
العلامة ستلعب دور كساعة
البندقي التي ستحطم قشور
الجموع العربي - كما يشير
النظام الديمقراطي في رأي
هو النظام الذي يقدم علاقات
تعاون مع إسرائيل هذا
المقال نشرته صحيفة

«هارتس» لفريدمان يوم ٢٦
يوليو الماضي وترجمه ياسين
حسام الدين . يقول فريدمان: هناك عملية
كاملة تتسرب في أوصال العالم العربي
شيئاً فشيئاً تعمل الإنترنت والعلوة فيها
عمل كساعة البندقي التي تحطم قشور
الجموع المحلية وتزود مؤيدي الديمقراطية
بأدوات جديدة ومع ذلك فلا تخشعوا
أنفسكم، فهناك اتهامات محسوبة
للمنظمة الديمقراطية تزعم وتصور بالبراد هي
الأخرى في هذا العالم العربي، وليست
هناك وسيلة لمعرفة أي الفريقين سينتصر.
بيد أن نمة معركة نشطة مدعومة بالحيوية
على الأقل تدور رحاها في جانب آخر من
العالم العربي. فلنتفحصوا موقع إنترنت
«Cauro Times»، وهي صحيفة مصرية
جديدة تصدر باللغة الإنجليزية في قريش.
وعندما تأتى الصحيفة إلى مصر تقدم
الحكومة المصرية باستخدام نص الرقيب
معيها فمادام يعمل رؤساء تحريرها إيهام
يطعنون حالياً بحزب حمراء باردة في
موقع الإنترنت الخاص بهم «Cauro
times.com» كل ما ننحده الحكومة
وتشيطه من الصحيفة، في باب اسموه
من طميتنا وقد مرّت هذه الغالات (أريا) ...
فيمكنكم اللجوء - على سبيل المثال- إلى
مصدر الاقتصاد الحديث لتعرف إلى أي
حد حقا تصل خطورة الفساد في مصر.
ولتر بالبطش ما لم يحبه الرقيب فحظاً!

يؤلف: توماس فريدمان
ترجمة: ياسين حسام الدين
مها أرتس، ٢٠٠٠/٧/٢٦

تنويريون مريضون يتعاطفون مع (سعد الدين) ويكرهون (إبراهيم)!!

عجيب أمر هؤلاء (التنويريين) الذين يدعون صياح مساء، يدافعهم عن حقوق الإنسان و ضد انتهاك الدولة المستبدة لها ويؤمن بحقوقه في صحتهم القديمة والاسموية علي اعتقال (سعد الدين إبراهيم) المتهم بشايات الرشوة والفساد والتزوير والتطبيع في قضايا وشباب الباحثين شائعة. ولكنهم عندما تتحدث حقوق الآخرين، وخاصة إذا كان هؤلاء (بمعنى التنويريين الجدد) تسلمهم يستمتون

يقسم



د. رفعت سيد أحمد

يا دعاة حقوق الإنسان، ابهوا المدافعين عن (سعد الدين) أين يدافعكم عن إبراهيم شكري، عن حزب العمل، إن خلاصكم بل خلاصنا نحن أيضا مع بعض قادة الحزب في إدارة مشروع «وليمة لاعتصاب المهر» السامة لا يبرر هذا للصمت الخزي، الذي كشف إلي أي مدى زيف دعاياكم وطلال منكم، إن ما يتعرض له حزب العمل إن مستهم وكذا باقي القوى للوطنية عليه، سرور بطلاكم جميعا، فانتبهوا ولا تنتبهوا وتوخوا بجد فالمصيبة ضد الوطن كله!! والله اعلم

صحت القيود هذا إذا كان لدى بعضهم حياة، وتجد البعض الآخر ممن فقه مكر، يزايد علي الدولة في صبرهم، ولعل المواقف من حزب العمل ومحاولة اقتراعه المنظمة من قبل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية (في تحت سياسي غير مهتم) كشف للجميع هذا الوجه للزائف للتنويريين الكذبة، فهم دعاة دفاع عن حقوق

